محاضرات في

النظرية
الاقتصادية الكـلـية

إعــداد

د. حماده محمد عبدالله قاسم

مدرس الاقتصاد بكلية التجارة – جامعة جنوب الوادي

العام الجامعي

٢٠٢٢/٢٠٢٣ م

بيانات الكتاب

الكلية: التجارة

الفرقة: الثالثة/ شعبة اقتصاد

التخصص العلمي: الاقتصاد

العام الجامعي: ٢٠٢٢/٢٠٢٣م

عدد الصفحات: ١٣٤ صفحة

المؤلف: د. حماده محمد عبدالله قاسم

تقديـــــم:

علم الاقتصاد Economics هو "العلم الاجتماعي الذي يهتم بكيفية استخدام المجتمع لموارده المحدودة لإشباع حاجاته الغير محدودة". وينقسم التحليل الاقتصادي إلى فرعان رئيسيان هما : التحليل الاقتصادي الجزئي الذي قمنا بدراسته في مادة مبادئ الاقتصاد الجزئي والنظرية الاقتصادية الجزئية. والتحليل الاقتصادي الكلي (الذي سيكون محل دراستنا في هذه المادة).

ويضم التحليل الاقتصادي كلاً من التحليل الاقتصادي الجزئي، والتحليل الاقتصادي الكلي. حيث يركز التحليل الجزئي على ظواهر اقتصادية جزئية مثل دراسة سلوك الوحدات الاقتصادية الفردية كسلوك المستهلك والمنتج والمؤسسة. بينما يركز التحليل الكلي على ظواهر اقتصادية كلية، غالباً ما تمثل مشكلات قومية كالمستوى العام للأسعار، معدلات التضخم، نسبة البطالة، النمو الاقتصادي، التنمية، مستويات الاستثمار، السياسات الاقتصادية ....وما شابه ذلك.

ويتعامل الاقتصاد الجزئي Micro-economics مع الوحدات الفردية في الاقتصاد، وهي عادة الفرد أو الأسرة Household و المنشأة Firm، حيث يركز على سلوك المستهلك و بالكيفية التي توزع بها الأسرة دخلها بالإنفاق على مختلف السلع و الخدمات. كما يهتم الاقتصاد الجزئي بتحديد مستوى الإنتاج الذي يمكن المنشأة من تعظيم أرباحها. وعلى النقيض من ذلك نجد الاقتصاد الكلي يتناول دراسة المواضيع الاقتصادية ذات الحجم الكبير، فيتعامل مع الاقتصاد القومي في مجموعه متجاهلاً الوحدات الفردية، وكثير من المشاكل التي تواجهها. وبالتركيز على الاقتصاد القومي في

مجمله، فإن الاقتصاد الكلي يهتم بالناتج الكلي للاقتصاد والمستوى العام للأسعار وليس بالناتج ومستوى الأسعار في كل منشأة على حدة.

وبالتالي، تهدف النظرية الإقتصادية إلى دراسة الكيفية التي يعمل بها الإقتصاد الوطني بشكل كامل و هذا يعني أن إهتمام النظرية مركز حول الدراسة للقوى المؤثرة في مستوى الأداء الكلي للنظام الإقتصادي و التي تعمل بالتالي على تحديد المتغيرات التي تعبر عن مستوى الأداء أو النشاط الإقتصادي في المجتمع مثل مستوى الناتج أو الدخل و الإنفاق الحكومي و مستوى التوظيف و البطالة و المستوى العام للأسعار. وبذلك نجد الإقتصاد الكلي يهتم بدراسة القضايا الكلية. وتهدف هذه المادة العلمية إلى تزويد الطالب بنظرة شاملة عن الاقتصاد في مستواه الكلي من خلال التعرف علي المفاهيم الاقتصادية الأساسية المتعارف عليها في هذا الإطار.

والله ولي التوفيق

د. حماده محمد عبدالله قاسم

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحات
الفصل الأول: مدخل للتحليل الاقتصادي الكلي	٥- ٣٣
أسئلة الفصل الأول	٣٤
الفصل الثاني: دخل القطاعات الاقتصادية الكلية وصور انفاقها	٣٥ - ٥٩
أسئلة الفصل الثاني	٦٠-٦١
الفصل الثالث: التوازن الاقتصادي الكلي	٦٢ -٧٨
أسئلة الفصل الثالث	٧٩
الفصل الرابع: البطالة وسوق العمل	٨٠-١٠٠
أسئلة الفصل الرابع	١٠١
الفصل الخامس: أبرزنظريات الإقتصاد الكلي	١٠٢-١٣٢
أسئلة الفصل الخامس	١٣٣
المراجع	١٣٤

الفصل الأول

مدخل للتحليل الاقتصادي الكلي

بعد دراسة وفهم هذا الفصل ستكون قادراً علي إدراك:

١) **ماهية ا النظرية الاقتصادية.**

٢) **النظرية الاقتصادية الكلية.**

٣) **السياسة الاقتصادية الكلية، أهدافها، أهم أنواعها.**

٤) **التقلبات الاقتصادية**

٥) **النموذج الاقتصادي**

٦) **التوازن الاقتصادي**

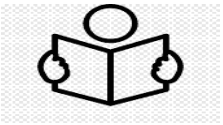

الفصل الأول

مدخل للتحليل الاقتصادي الكلي

تمهيد :

لم يحتل التحليل الكلي مكانته الحالية في النظرية الاقتصادية إلا منذ زمن قريب وفي منتصف هذا القرن بفضل الاقتصادي البريطاني "جون مينرد كينز" J.M.Keynes (1883-1946)، لكن هذا لا يعني عدم وجود التفكير الكلي في المشكلات الاقتصادية قبل ذلك. فقد اهتم التجاريون في القرن السابع عشر بتحقيق مصلحة الدولة وليس مصلحة الفرد أو الطبقات كل على حدة في داخل الدولة، كما نادوا بالتدخل الاقتصادي للدولة وعدم ثقتهم في قدرة النشاط الاقتصادي الفردي على تحقيق مصلحة الدولة بمفرده.

وفي عام ١٧٥٨م جاء "فرانسوا كيناي" مؤسس أول مدرسة اقتصادية (مدرسة الطبيعيين) وصاحب أول مؤلف اقتصادي يتناول دراسة الظواهر الاقتصادية الكلية في المجتمع (الجدول الاقتصادي Economic Table) مؤكداً للعلاقات التبادلية بين القطاعات كوحدة مترابطة الأجزاء. قدم بعد ذلك الاقتصادي الفرنسي "جان باتست ساي" أفكاراً متعلقة بالتحليل الكلي، والتي عرفت بقانون ساي Say's Low (النظرية التقليدية).

أما عن "كارل ماركس" مؤسس الاشتراكية العلمية فكان صاحب أول محاولة لتناول مشكلات النظام الاقتصادي ككل، ولرسم صورة متكاملة عن الحياة الاقتصادية والعلاقات الكلية التي تشتمل

عليها هذه الحياة (النظرية الاشتراكية العلمية). كانت نقطة الأساس والتحول نحو التحليل الاقتصادي الكلي المعروف لدينا في الوقت الحاضر هي عند نشر "كينز" لمؤلفه (النظرية العامة في التوظف والفائدة والنقود).

وتم التعرف علي مصطلح الاقتصاد الكلي (Macroeconomics) في سنة ١٩٣٣م من قبل الاقتصادي النرويجي (ركنر فرش)، وهو مجموعة حلول نظرية تتعامل مع الاقتصاد كتلةً واحدةً، وتلامس النظرية مواضيع عدّة منها الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ومعدلات البطالة والأرقام القياسية للأسعار وذلك بهدف فهم الاقتصاد المحلي والعالمي والعمل على تطويرها. الأدوات التي يستخدمها الإقتصاديون في هذا المجال تتمثل في الدخل القومي للدولة والناتج المحلي، والاستهلاك المحلي، ومعدلات البطالة، والإدخار، والاستثمار، والتضخم.

ويعتبر موضوع الاقتصاد الكلي مهماً وحيوياً في نفس الوقت، والسبب في ذلك أهمية موضوع الاقتصاد الكلي الذي يتناول مسائل تهم جميع أفراد المجتمع. وعلى ضوء الدراسات الاقتصادية تتحدد قدرة الأفراد على الاستهلاك ومدى استطاعتهم على تحسين أوضاعهم المعيشية، كما يتعرفون على تأثير ارتفاع مستوى الناتج القومي على الوضع الاقتصادي والأسعار والأجور، وأمور أخرى كثيرة. ومن هنا تتضح أهمية النظرية الاقتصادية الكلية. ونظرا لتلك الأهمية، تعمل برامج الإذاعة والتلفاز والصحف اليومية والمجلات والدوريات علي تناول موضوعات الاقتصاد الكلي كتلك المتعلقة بالرفاهية الاقتصادية ومستوى الدخل والتوظف والبطالة وغيرها.

المبحث الأول

مفاهيم أساسية في النظرية الاقتصادية الكلية

قبل الدخول في النظرية الاقتصادية الكلية بمختلف جوانبها، من الضروري أن نركز على بعض المصطلحات الأساسية التي تخص الاقتصاد علي المستوي الكلي، مثل:

أولاً: النظرية الاقتصادية Economic Theory :

النظرية الاقتصادية ماهي إلا محاولة فهم وتحليل مختلف الظواهر الاقتصادية الناجمة عن ناشطات الأعوان الاقتصاديون من أجل تفسيرها وتقديم الإجابة عنها وذلك بطريقة مبسطة وتجريدية بهدف تسهيل عملية اتخاذ القرار. وتعرف أيضا بأنها "هي التي تضع القواعد والمبادئ الاقتصادية والتي تكون بمثابة مرشد في اتخاذ القرارات في ظل مجموعة من الظروف" وتنقسم النظرية الاقتصادية إلى قسميين وهما: النظرية الاقتصادية الكلية والنظرية الاقتصادية الجزئية.

ثانياً: النظرية الاقتصادية الكلية Macroeconomics Theory:

إن مصطلح الاقتصاد الكلي Macroeconomics مكون من Macro المشتقة من الكلمة اليونانية Makros والتي تعني الجزء الكبير أما economics فتعني الاقتصاد. وهو يهتم

بدراسة سلوك الوحدات الاقتصادية الكلية، فيتعامل مع الاقتصاد القومي في مجموعه متجاهلاً الوحدات الفردية، وكثير من المشاكل التي تواجهها.

وبالتركيز على الاقتصاد القومي ككل فهو يبين لنا كيفية قياس وتحديد كل من الانتاج الكلي، الانفاق الكلي، المستوى العام للأسعار، ومستوى التشغيل، والتوازن الاقتصادي والتجارة الدولية ومستويات النمو الاقتصادي. لذلك يهتم الاقتصاد الكلي بفهم الظواهر الإجمالية فتحاول نظرية الاقتصاد الكلي فهم هذه العلاقات المعقدة من منظور نظري، وبناء نماذج تساعد الاقتصاديين على فهم وشرح السلوك الكلي في الاقتصاد.

أ- النظريات الرئيسية في الاقتصاد الكلي:

يتمثل الاقتصاد الكلي بمجموعة نظريات تهتم بالمواضيع المتعلقة بالاقتصاد الكلي، وتهدف إلى فهم وتفسير الاقتصاد الكلي وتطويره، ومن أهم نظريات الاقتصادي الكلي ما يلي:

١- **النظرية الكلاسيكية: ظهر النموذج الكلاسيكي للتوازن الاقتصادي الكلي، الذي تم على يد مجموعة من الاقتصاديين وكانت تهدف النظرية إلى إيجاد التوازن الاقتصادي الكلي. ولقد ظلت النظرية سائدة إلى حين الأزمة الاقتصادية لسنة 1929 (أزمة الكساد الأعظم)، والتي بينت عيوب النظرية وكان لابدمن وجود البديل.**

٢- **النظرية الكينزية: إن الفكرة الأساسية التي تقوم عليها النظرية الكينزية هو أن الاقتصاد الكلي يمكن أن يكون لفترة طويلة من الزمن في حالة عدم توازن. ولذلك تدعو هذه النظرية التي وضعها جون مينارد كينز إلى تدخل الحكومة للمساعدة في التغلب على انخفاض**

الطلب الكلي، وللحد من البطالة ودفع النمو._وبالتالي، ظهر النموذج الكينزي البسيط في التوازن الاقتصادي الكلي، الذي اتخذ تحليل معاكس للتحليل الكلاسيكي معتمدا على مستوى التوظف وذلك عن طريق النظرية العامة للعمالة، والفائدة والنقود.

٣- <u>النظرية النقدية</u> : هي نظرية اقتصادية تقوم على فرضية أساسية، هي أن عرض النقود والبنوك المركزية يلعبان دورًا حاسمًا في الاقتصاد الكلي. وقد تم صياغة هذه النظرية من قِبل ميلتون فريدمان، حيث يقول إن التوسع المفرط في العرض النقدي هو التضخم بطبيعته، والتي يجب أن تركز السلطات النقدية فقط على الحفاظ على استقرار الأسعار. وتعتبر هذه المرسة فرع من المدرسة الكينزية.

٣- <u>النظرية النمساوية:</u> تدور فكرة النظرية النمساوية حول الفردية المنهجية، أو فكرة أن الناس سيتصرفون بطرق هادفة يمكن تحليلها. وتقوم هذه النظرية على تحديد تكلفة الفرصة البديلة، ورأس المال، والفوائد، والتضخم والقوة التنظيمية للأسواق. غالبًا لا تولي النظرية النمساوية وزنًا كبيرًا لبعض المفاهيم كالاقتصاد القياسي، والاقتصاد التجريبي وتحليل الاقتصاد الكلي. وبهذا فإن النظرية النمساوية هي شيء غريب بالنسبة لوجهات النظر الأخرى كالكينزية وغيره١.

ب- الارتباط ما بين الاقتصاد الكلي والجزئي :

الاقتصاد الجزئي	الاقتصاد الكلي
يدرس سلوك الوحدة الاقتصادية الواحدة	يدرس سلوك الوحدات الاقتصادية الكلية
تحقيق المنفعة	تحقيق التنمية الاقتصادية
أهم المواضيع التي يدرسها: نظرية توازن المستهلك، نظرية توازن المنتج، ونظرية الطلب والعرض، ونظرية القيمة أو الثمن، ونظرية الإنتاج والتكاليف على مستوى المشروع الاقتصادي ،المنفعة وعلاقاتها بالطلب والتحليلات الخاصة بأسواق السلع والخدمات .... إلخ.	أهم المواضيع التي يدرسها: النشاط الاقتصادي الكلي للاقتصاد الوطني، ودورة هذا النشاط والدخل الوطني وقياسه، والمتغيرات الاقتصادية المكوّنة له كالاستهلاك الكلي، والاستثمار الكلي، والادخار الكلي ،البطالة، التضخم ،التشغيل، المستوى العام للأسعار .... إلخ.

إبراز الفرق بين التحليل الاقتصادي الجزئي و التحليل الاقتصادي الكلي لا يعني مطلقاً أن هناك تعارض بينهما، بل علي العكس من ذلك فهما متكاملان، ذلك لأن الجزء قد يؤثر على الكل ، والعكس صحيح.

ثالثا: السياسة الاقتصادية الكلية:

إن المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد يتم تفسيرها عن طريق النظرية الاقتصادية من أجل الحصول على الحلول الملائمة وعليه لابد من رسم السياسة الاقتصادية التي تتمثل في مجموع الإجراءات والأساليب التي تعتمدها الحكومة من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وذلك خلال

فترة زمنية معينة، بمعنى آخر هي اتخاذ ق رارات معينة في ظل ظروف معينة. وتكمن العلاقة ما بين النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة الاقتصادية من خلال اعتماد واضعي السياسات الاقتصادية على النظرية الاقتصادية الكلية ومختلف وسائلها من أجل التنبؤ بمختلف نتائج السياسات التي هم بصدد تطبيقها.

وبالتالي، يقصد بالسياسة الاقتصادية التدخل المباشر من جانب السلطات الحكومية (من خلال وزارات مثل الاقتصاد والتجارة والصناعة والاستثمار)، في حركة الاقتصاد عن طريق الرقابة المباشرة للمتغيرات الاقتصادية الأساسية في الاقتصاد القومي مثل الاستثمار والأسعار والانتاج والتوظف والاستهلاك والأجور والواردات والصرف الأجنبي. ويضاف لذلك، أن السياسة الاقتصادية للدولة يمكن تحديدها علي أنها مجموعة الأهداف والأدوات الاقتصادية والعلاقات التبادلية خلال فترة زمنية معينة. لذلك لايخرج مفهوم السياسة الاقتصادية علي أنها: أهداف + أدوات + زمن

(أ) أهداف السياسة الاقتصادية الكلية:

شكل رقم ١:المربع السحري لكالدور(Kaldor)

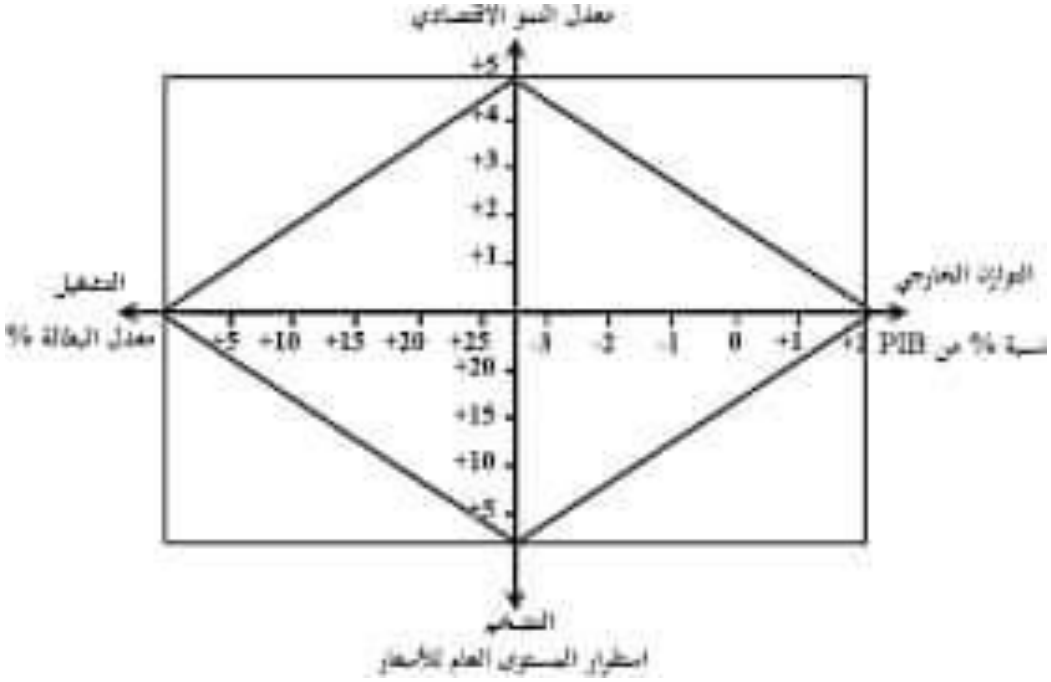

يمكن تلخيص أهم الأهداف التي تسعى السياسة الاقتصادية على تحقيقها في المربع السحري لكالدور(Kaldor) كما في الشكل السابق، حيث:

١- النمو الاقتصادي :

إن النمو الاقتصادي Economic growth يمثل التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية، ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، ازدادت معدلات النمو في الدخل الوطني والعكس صحيح في حالة انخفاضها ، وهو من

الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية الكلية التي تسعى إلى تحقيقه كل الدول. وحسب كالدور لابد أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي نسبة 6%. ويتحقق النمو الاقتصادي اذا تزايد الناتج الحقيقي للمجتمع بمعدل اكبر من معدل نمو السكان ، وفي ظل النمو الاقتصادي وعندها يتاح للمجتمع مزيد من السلع والخدمات ويتوفر له مستوى اعلى للمعيشة.

٢- التشغيل الكامل :

إن التشغيل الكامل full Employment (التوظف الكامل) يعني إتاحة فرصة عمل إلى كل شخص يريد عمل وقادر عليه ويبحث عنه ولم يجده أي كل عناصر الانتاج مشغلة ففي حالة انخفاضه عن التشغيل الكامل ينتج عنه بطالة، وحسب كالدور لابد أن يبلغ معدل البطالة نسبة 0% وذلك من خلال استغلال كامل الطاقات الإنتاجية في المجتمع. ، الا أنه علي أرض الواقع تظل البطالة موجودة، علماً أن معدلات البطالة المقبولة تتراوح بين ٣%-٤%.

٣- تحقيق التوازن الخارجي (توازن في ميزان المدفوعات) :

يساعد ميزان المدفوعات علي معرفة مختلف المعاملات الاقتصادية التي تتم ما بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الخارجي خلال فترة زمنية معينة، وتشمل المعاملات كل من الصادرات والواردات والتدفقات المختلفة لرأس المال، فتقيد الصادرات في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات باعتبارها بنوداً موجبة، أما الواردات فتقيد في الجانب المدين من ميزان المدفوعات باعتبارها بنوداً سالبة، وعند تدفق رأس المال من البلد الى العالم الخارجي فأن التدفقات تقيد في الجانب المدين

باعتبارها بنوداً سالبة، أما اذا كان التدفق الى داخل البلد من العالم الخارجي فأنها تقيد في الجانب الدائن باعتبارها بنوداً موجبة.

واذا تجاوز مقدار المعاملات المقيدة كبنود سالبة (المدفوعات) Outpayment مجموع المعاملات المقيدة كبنود موجبة (المتحصلات) Inpayment فأن ذلك يعني حصول عجزاً في ميزان المدفوعات، ولا بد للدولة هنا ان تتخذ اجراءات لتصحيح الوضع والا ضاعت مكاسبها من التجارة الدولية. فلابد أن يتمتع بالتوازنEquilibrium in balance of payment من أجل تجنب المشاكل التي تنجم من خلال عجزه والذي يؤدى إلى زيادة مديونية الاقتصاد مما ينعكس سلبا على التوازنات الداخلية للاقتصاد وعلى المبادلات الاقتصادية...الخ.

٤- تحقيق استقرار المستوي العام للأسعار:

إن ارتفاع المستوى العام للأسعار يحدث التضخم الذي يؤثر سلبا على القدرة الشرائية للأفراد وعليه لابد من الحفاظ على نوع من الاستقرار للأسعارPrice stability لتجتب انخفاض قيمة مدخرات الأفراد والاستقرار الاقتصادي. وحسب كالدور الأفضل أنّ تبلغ نسبة من التضخم 0%.

ويجب الانتباه إلي أنه بالاضافة لأهداف المربع السحري لكالدور، تهدف السياسة الاقتصادية الكلية لتوزيع الدخل بشكل عادل، أو على الاقل قريب من العدالة، والا فلا فائدة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي من دون توزيع الدخل بصورة عادلة.

(ب) أدوات السياسة الاقتصادية الكلية:

تشير أدوات السياسة الاقتصادية إلي تلك الوسائل التي لا يمكن اعتبارها كأهداف في حد ذاتها، بل هي الوسائل التي تحقق الأهداف المطلوبة ومن الممكن تسميتها بالطرق والأساليب. وتتنوع هذه الأدوات حسب نوع السياسة الاقتصادية وتختلف من نوع لأخر، أيضاً مثلها مثل الأهداف، تتنوع هذه الأدوات بين أدوات نوعية وأخري كمية.

(ج) المبادئ التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية الكلية:

هناك مجموعة من المبادئ التي يجب أن تكون محل اهتمام عند تصميم السياسة الاقتصادية الكلية في الاقتصاد القومي مثل:

- **ضرورة التساوي العددي بين الأهداف والأدوات**

يجب أن يتوفر عدد من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية لعدد الأهداف التي تتضمنها. ولذلك لتحقيق عدد معين من الأهداف يجب أن يكون لدي صانع السياسة الاقتصادية العدد نفسه من الأدوات ولا يجب وضع عدد من الأهداف أكبر من عدد الأدوات المتاحة.

- **كفاءة الأداة بالنسبة للهدف**

يجب أن تكون الأدوات المستخدمة ذات كفاءة بالنسبة لتحقيق الهدف المرغوب. وتعرف كفاءة الأداة بالنسبة للهدف بأنها ذلك التغير في قيمة الأداة اللازم لإحداث تغير معين في قيمة الهدف بينما

الأدوات الأخري مستخدمة بحيث تبقي قيم الأهداف الأخري ثابتة، مثل تغير سعر الصرف لإحداث تغير في الصادرات مع بقاء الأهداف الأخري ثابتة.

- **مركزية ولا مركزية الأدوات**

اذا كان هناك عدد من الأدوات يساوي عدد الأهداف، هل يمكن توزيع الأدوات علي مؤسسات متعددة بحيث يتم تطبيق المركزية واللامركزية في استخدام هذه الأدوات لتحقيق أهداف معينة؟ بمعني أن الأدوات ذات التأثير علي كثير من الأهداف تستخدم مركزياً، بينما الأدوات ذات التأثير علي قليل من الأهداف تستخدم لا مركزياً.

(د) كيفية تأثير الحكومة على الاقتصاد الكلي:

تتمثل الأهداف الشاملة للاقتصاد الكلي في رفع مستوى المعيشة إلى الحد الأقصى وتحقيق نمو اقتصادي مستقر. فيتم تحقيق هذه الأهداف من خلال الحد من البطالة، وزيادة الإنتاجية والسيطرة على التضخم. ويمكن للحكومة التأثير على الاقتصاد الكلي لتحقيق هذه الأهداف من خلال بعض السياسات الاقتصادية الكلية، أهمها ما يلي:

١ – السياسة النقدية

يقوم البنك المركزي بتحديدها بهدف التحكم في الكمية المعروضة من النقود، ولتوفير الأموال للدولة، ولتحقيق معدلات نمو مرتفعة، والاستقرار الاقتصادي، والسيطرة على التضخم. هناك نوعان من السياسة النقدية.

- **السياسة النقدية التوسعية: يقوم البنك المركزي بتطبيق هذه السياسة عند حدوث ركود اقتصادي، فتقوم هذه السياسة بزيادة الكمية المعروضة من النقود أو تخفيض معدلات الفائدة، وذلك للنهوض بالنمو الاقتصادي أو للعودة إلى الاستقرار الاقتصادي، وتسمى هذه السياسة أيضًا بالسياسة التسهيلية.**
- **السياسة النقدية الانكماشية: يطبق البنك المركزي هذه السياسة عند ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، فتقوم هذه السياسة بخفض الكمية المعروضة من النقود أو زيادة معدلات الفائدة، وذلك للحفاظ على استقرار النمو الاقتصادي أو لتحقيق معدلات نمو مرتفعة، وتسمى هذه السياسة أيضًا بالسياسة التشديدية.**

٢ – السياسة المالية:

تنفذ الحكومة السياسة المالية من خلال الإنفاق والضرائب لتوجيه الاقتصاد الكلي. يؤثر الإنفاق الحكومي على خلق فرص العمل وتحسين البنية التحتية، والتي بدورها تؤثر على الأموال المتداولة، كما وتؤثر الضرائب على دخل المستهلك المتاح. تنقسم السياسة المالية أيضًا إلى نوعين:

- **سياسة المالية التوسعية: تقوم الحكومة بتطبيق السياسة التوسعية في حالات الركود الاقتصادي، وتعتمد هذه السياسة على زيادة السيولة في الدولة عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب، وذلك بهدف تحفيز الاقتصاد وللعودة للتوازن الاقتصادي والاجتماعي، ويطلق على هذه السياسة أيضًا السياسة التسهيلية.**

- **السياسة المالية الانكماشية: تقوم الحكومة بتطبيق السياسة الانكماشية في حالات الفجوة التضخمية، وتعتمد هذه السياسة على خفض السيولة في الدولة عن طريق تقليل الإنفاق الحكومي أو رفع الضرائب أو الجمع بينهما، وذلك بهدف خفض الطلب وللعودة للتوازن الاقتصادي والاجتماعي، ويطلق على هذه السياسة أيضًا السياسة التشديدية.**

رابعاً: التقلبات الاقتصادية:

لا يوجد اقتصاد يستمر في ازدهار ونمو متسارع إلى ما لا نهاية، ولا يوجد اقتصاد يتراجع عاما بعد عام إلى ما لا نهاية. فمصير أي اقتصاد مزدهر أن يؤول في مرحلة معينة إلى التراجع، ومصير أي اقتصاد يعاني من صعوبات أن يتغلب عليها ليبدأ مرحلة جديدة من التوسع في الإنتاج والازدهار . الحياة مليئة بالمتغيرات والمفاجآت.

ففي الوقت الذي يكتشف فيه بلد ما ثروة باطنية جديدة تنبئ بمستقبل أفضل، يتعرض بلد آخر إلى كارثة طبيعية أو انهيار مالي، وأحيانا تحدث أزمات عالمية تلقي بظلالها على معظم أو كل اقتصادات العالم، وأقرب مثال معاصر إلى الذهن هو أزمة Covid19 التي أبطأت عجلة الإنتاج والتوظيف في أكبر اقتصادات العالم وترتب عليها آثار انكماشية خطيرة .

على أية حال، في معظم دول العالم، لا سيما في البلدان الصناعية والاقتصادات الناشئة، يزيد الناتج على الأمد الطويل بوصفه اتجاهاً عاماً، ولكن الناتج قد يتعرض لفترات من الترا جع. وفي حال حدوث عدة تراجعات متوالية متبوعة بعدة ارتفاعات متوالية فإن هذه الظاهرة تسمى دورة الأعمال.

ويفسر الكلاسيكيون دورة الأعمال، أو الإنكماشات الاقتصادية، بحدوث صدمة في العرض أو بالتغيرات التي تحدث في سوق العمل، أو بسبب مزيج منهما. أما الكينزيون فيرجعون حدوث

الانكماش إلى تباطؤ الأجور أو الأسعار، أو كليهما، في الاستجابة لتغيرات الطلب، حيث يتغير الإنفاق الكلي بشكل غير متناسب مع الأسعار.

وفي هذا السياق، يقصد بالتقلبات الاقتصادية المراحل التي يمر بها النشاط الاقتصادي الكلي ارتفاعا و انخفاضا تبعا للتغيرات الحاصلة في الطلب الكلي والعرض الكلي وقد تكون تلك الدورات قصيرة الاجل او دورة متوسطة الاجل او دورة طويلة الاجل . بمعني أخر، الدورة الاقتصادية هي التقلبات الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد عبر الزمن، وتشير هذه التقلبات إلي انخفاض وارتفاع في الأنشطة الاقتصادية من فترة لأخري.

فنجد في فترة من الفترات الدخل مرتفع ارتفاعاً كبيراً أي معدل نمو مرتفع ثم بعد ذلك يكون انخفاض وربما يكون انخفاضاً شديداً، ثم يعود مرة أخرى ويرتفع، فهذه تقلبات في الدخل غير محبذة فالاقتصاد الكلي يسعى إلى تحقيق معدل نمو مستقر فلا يكون هناك تذبذبات أو تقلبات كبيرة ، فالسياسات الاقتصادية التي تستخدم سواء المالية أو النقدية كثيراً ما تحاول أن تعالج عملية عدم الاستقرار في النمو الاقتصادي، حيث تتنوع التقلبات بين انتعاش اقتصادي ثم ركود وربما يستمر الركود فترة طويلة ويكون انكماش ويتحول إذا استمر إلى كساد اقتصادي .. وهكذا.

ويوجد اتفاق كبير بين الاقتصاديين علي أنه لكل دورة أربعة مراحل مع وجود اختلاف في مسمياتها وهي الكساد (Depression) والانتعاش (Recovery) والرواج (Boom) والانكماش (Recession)). ويوضح الشكل التالي هذه المراحل (مراحل دورة الأعمال):

شكل (٢): مراحل دورة الأعمال

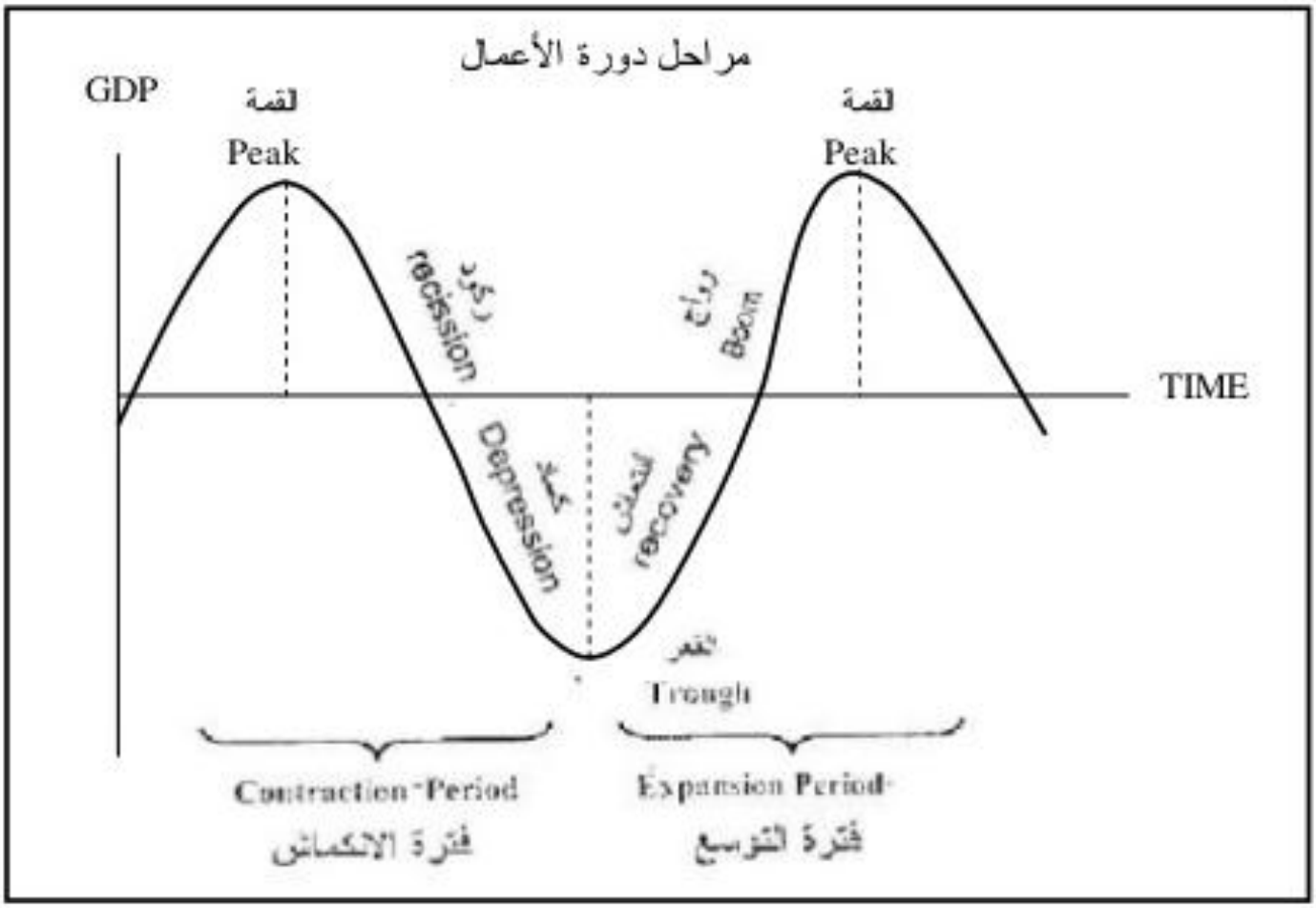

١- **مرحلة الانتعاش او الازدهار (Recovery) :**

يتجه فيها الاقتصاد الكلي للتزايد تدريجيا (النمو ببطء) وترتفع فيها الارباح الكلية والتوظيف والاجور أما بالنسبة لسعر الفائدة فيميل هنا للانخفاض ومن ثم يكون هناك توسع في منح الائتمان. ويترتب علي ذلك، زيادة حجم التوظف ببطء ويتم الوفاء بديون البنوك. إضافة إلى ذلك تتصف هذه المرحلة بارتفاع مستوى الإنتاج وانخفاض نسبي في مستوى البطالة وارتفاع ضئيل في الأسعار وتوسع في حركة الإقراض.

٢- **مرحلة الرواج (Boom):**

ويطلق عليها القمة (Peak) يصل فيها الانتاج الكلي لأعلى مستوى له بعد الانتعاش وتصبح الطاقة الانتاجية مستخدمة بالكامل. وتتميز بارتفاع متزايد في الأسعار وفي حجم الدخل وارتفاع مستوى التوظف. وتبدأ بعدها المؤشرات الاقتصادية بالتناقص مرة أخري، ثم تنتهي هذه المرحلة بحصول الأزمة الاقتصادية (Crise) ، إذ ينتقل الاقتصاد بعدها إلى مرحلة الانكماش .

٣- **مرحلة الركود (Recession):**

وهي المرحلة التي يبدأ فيها انخفاض الناتج الكلي والدخل والتبادل الداخلي والخارجي ويستمر عادة لمدة ٦ شهور او اكثر وتسود حالة الركود عادة بكل القطاعات ولا تقتصر على قطاع دون اخر ويتصف فيها النشاط الاقتصادي بالتقلص. كما تبدأ فيها الأسعار بالهبوط وينتشر الذعر التجاري وترتفع أسعار الفائدة وتزايد حجم البطالة إضافة الى ذلك انخفاض التسهيلات المصرفية وارتفاع نسبة الاحتياط القانوني وضعف التسويات والإيداعات المصرفية.

وغالبا ما تنخفض مشتريات المستهلكين بحدة في حين يتزايد مخزون قطاعات الإعمال من السلع الإنتاجية وهبوط الاستثمار، انخفاض الطلب على الأيدي العاملة يتبعها عمليات تسريح مؤقت للعمال وارتفاع البطالة وكذلك تراجع الطلب على المواد الأولية وانهيار أسعارها مع انخفاض أرباح قطاعات الأعمال بحدة ترافقها هبوط في أسعار الأسهم.

٤- مرحلة الكساد (Depression):

يصل فيها النشاط الاقتصادي الى ادنى مستوى له، حيث بعد الركود تتسم بانخفاض الاسعار وانتشار البطالة وكساد التجارة ، وأطلق عليها مصطلح القاع (Trough)(وهي النقطة 2) التي تقع في الجزء الأسفل من النشاط الاقتصادي والتي تتسم بانتشار البطالة وانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي وهبوط في الأسعار. ومن اشهر الامثلة لهذة الفترة ما حدث في الفترة (١٩٢٩ – ١٩٣٣) مرحلة الكساد الكبير (والتي ادت لتغير جذري في النظرية الاقتصادية وظهور النظرية الكينزية.

بمعني أخر، يمكن النظر إلي الدورة الاقتصادية من حيث الفترات الزمنية إلى فترات زمنية تتراوح بين انكماش وتوسع وقمة، وذلك كما يلي:

١. فترة انكماش النشاط الاقتصادي (الركود والكساد):

يفرق الاقتصاديون بين الكساد الاقتصادي والركود الاقتصادي، حيث الركود فترته قصيرة والانخفاض في معدله قليل، وأما الكساد مدته طويلة والانخفاض في معدله كبير. وفي مرحلة القاع يصبح الاقتصاد في حالة كساد إذا كان النشاط الاقتصادي سيئا للغاية أو قد لا يصل إلى حالة الكساد ويعبر عن ركود اقتصادي . وفي هذه المرحلة ينخفض الناتج أو الدخل انخفاضاً كبيراً ويزيد مستوى البطالة، حيث يظهر هبوط حاد في النشاط الصناعي وانخفاض كبير في الطلب نسبة إلى العرض مما يؤدي إلى إغلاق الكثير من المشروعات وبالتالي زيادة البطالة . كما تنخفض الأجور والأرباح والأسعار إلى أدنى المستويات. ويكاد يجمع الاقتصاديون أن

الكساد هو ما يسمونه بالكساد العظيم في فترة الثلاثينيات من القرن الماضي . وعموماً يشير الجزء الأسفل من النشاط الاقتصادي إلي حالة خمول يمر بها الاقتصاد قد تكون ركود اقتصادي أو قد تزيد سوءاً وتتحول إلي كساد اقتصادي.

٢. فترة توسع النشاط الاقتصادي (الانتعاش والرواج) :

الانتعاش يعني بداية تحسن الاقتصاد بشكل عام أي نمو الإنتاج المحلي وبذلك توظيف المزيد من العمالة وبالتالي البطالة سوف تقل ، والانتعاش يأخذ وقت حتى يصل إلى الرواج الاقتصادي ، وبالذات إذا كان الركود أو الانكماش الذي سبق الانتعاش قوي جداً. وهنا يبدأ الاقتصاد بتقلص حجم البطالة وزيادة الدخل والاستهلاك. كما يبدأ رجال الأعمال في التفاؤل ومن ثم زيادة الإنتاج والمبيعات والأرباح ، حيث يتوقف انخفاض الأسعار بل أنها قد ترتفع .

٣ . قمة النشاط الاقتصادي (الرخاء والتضخم):

تشير الي الفترة التي عندها يكون يمر الاقتصاد بحالة رواج اقتصادي، وتكون الدولة وظفت جميع عناصر الإنتاج أي تكون نسبة البطالة منخفضة جداً ويكون مستوى النمو في الدخل القومي كبير. وهي تمثل الفترة الأساسية في الاقتصاد والتي يكون فيها النشاط الاقتصادي واسع ويرتفع المستوى العام للأسعار ويتناقص المخزون مما يتطلب زيادة الإنتاج ومن ثم يرتفع مستوى التوظف. ولكن عندما تستغل الطاقة المتاحة بالكامل والتي عندها يصل الرخاء إلى قمته يصعب عندئذ زيادة الإنتاج فترتفع الأسعار بدرجة كبيرة فتوصف هذه القمة بأنها تضخم .

ثم بعد ذلك يقل الرواج تدريجياً ثم يبدأ الاقتصاد في الانكماش التدريجي وهذا يسمى ركود وفي بعض الأحيان انكماش أي انخفاض في مستوى الأنشطة الاقتصادية بدرجة أكبر من الركود، ثم إذا وصل إلى القاع يسمى الركود الاقتصادي بالكساد. وعندما نصل إلى القاع يكون هناك معدل نمو منخفض جدا، وعندما نصل إلى القاع يبدأ الاقتصاد في الدخول في دورة جديدة .

شكل رقم ٣: دورة الأعمال

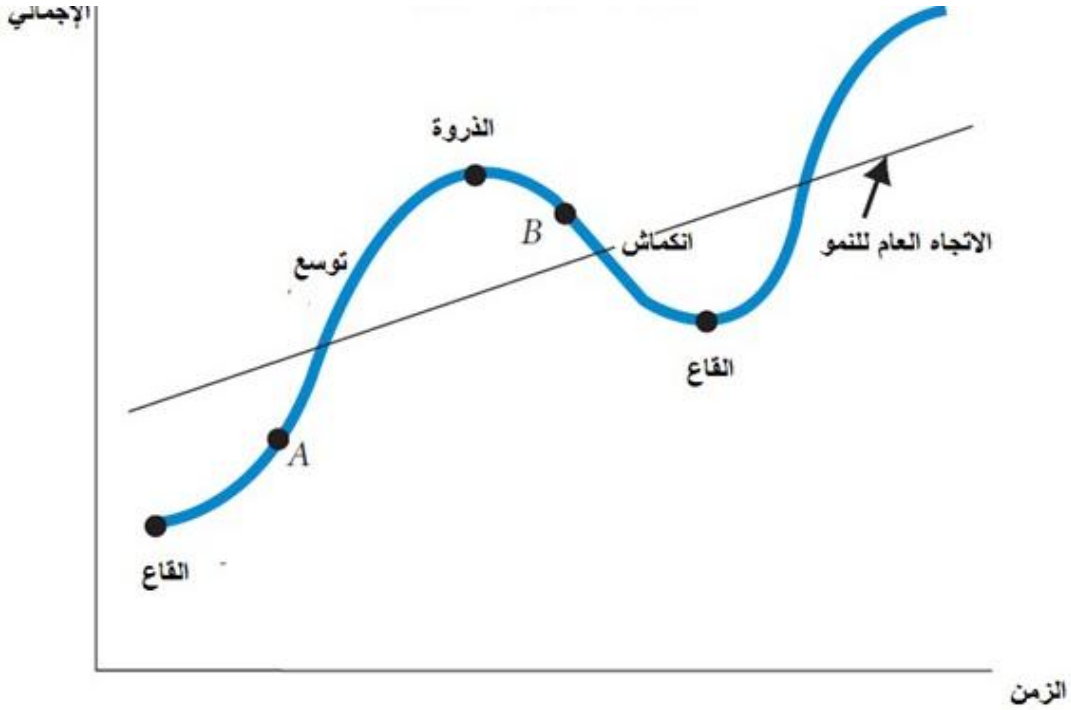

لاحظ من الشكل ٣، أن الاقتصاد عندما يكون في أدنى درجات نشاطه يكون ناتجه الإجمالي في أدنى مستوياته (نقطة القاع) في أسفل المنحنى أقصى اليسار. مع تحسن الأوضاع الاقتصادية تتسارع العملية الإنتاجية وتتازيد الدخول ومعدلات التشغيل فينتقل الاقتصاد إلى

النقطة A، فإذا ما استمر التحسن نكون في حالة توسع تقود إلى ازدهار يبلغ أقصاه عند الذروة (القمة).

ومن طبيعة الأحوال أن الاقتصادات لا تبقى في حالة صعود دائم مهما طالت فترة الازدهار ،فما يلبث النشاط الاقتصادي أن يبدأ بالتارجع إلى النقطة B ومع استمرار تراجع معدلات الإنتاج يدخل الاقتصاد في حالة انكماش تستمر حتى الوصول إلى نقطة قاع جديدة غالبا ما تكون أعلى من السابقة، وبهذا تكتمل دورة الأعمال، لتبدأ دورة جديدة. وهذا التأرجح يكون في الحالة النموذجية صاعداً بشكل عام.

خامساً: الفجوات الاقتصادية (Economic Gaps):

أ- الفجوات الاقتصادية:

لنفترض أن خللاً ما قد واجه الاقتصاد المحلي، بحيث أصبح الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، أو العرض الكلي أقل من الطلب الكلي . حيث يعني هذا أن كمية الناتج لا تستطيع تلبية الطلب الموجود في الاقتصاد. فعندما نكون في وضع أقل من وضع التوظف الكامل، فإن النقص في المخزون يدفع المنتجين إلى توظيف عناصر إنتاج جديدة مثلاً من أجل زيادة مستوى الإنتاج، ومن ثم يرتفع حجم الناتج (العرض الكلي)، إلى أن يتساوى مع حجم الطلب الكلي.

أما إذا كان الاقتصاد في وضع التوظف الكامل، فإن هذا يعني أن جميع عناصر الإنتاج الموجودة في الاقتصاد موظفة بشكل كامل، وبالتالي فمن غير الممكن توظيف عناصر إنتاجية

جديدة. إن ارتفاع حجم الطلب الكلي في هذه الحالة، وعجز العرض الكلي عن ملاحقة الطلب الكلي ستؤدي إلى مشكلة تضخم.

من جانب اخر ، لنفترض أن خللاً ما قد واجه الاقتصاد بحيث أصبح الطلب الكلي أقل من العرض الكلي، أو (AS>AD). في هذه الحالة فإن كمية الطلب الكلي أقل من حجم الناتج الموجود في الاقتصاد . فإذا كان الاقتصاد في وضع أقل من وضع التوظف الكامل، فإن الزيادة في المخزون (أي الفائض من السلع والخدمات)، ستدفع المنتجين إلى توظيف عناصر إنتاج أقل من أجل تقليل حجم الناتج، ومن ثم انخفاض العرض الكلي إلى أن يتساوى مع حجم الطلب الكلي. وفي هذه الحالة سيواجه الاقتصاد مشكلة بطالة، وذلك بسبب الاستغناء عن بعض العناصر الإنتاجية.

ب- أنواع الفجوات الاقتصادية:

سيتم توضيع العلاقة بين الفجوات الاقتصادية واقتصاد الدولة عن طريق نموذج الانفاق الكلي (Aggregate Expenditure- AE)، حيث تنقسم الفجوات إلي:

(١) *الفجوة الانكماشية* (Recessionary Gap) هي الفجوة الناتجة عن انخفاض الطلب الكلي عن العرض الكلي.

(٢) *الفجوة التضخمية* (Inflationary Gap) هي الفجوة الناتجة عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي.

لقد اختلفت الأراء بين النظرية التقليدية والكنزية حول التوازن، حيث يرى التقليديون أن الاقتصاد يحقق التوازن دائماً عند مستوى التوظف الكامل، وأنه إذا حدث خلل فيه يعود تلقائياً إلى وضعه مرة أخرى. أما النظرية الكنزية فترى أنه من الممكن حدوث التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي عند أي مستوى غير ذلك المحقق للتوظف الكامل. ولكن هذا التوازن هو توازن غير مرغوب فيه، مادام لا يحقق التوظف الكامل أي أن الدولة ترغب في تحقيق التوازن الكفيل بتحقيق التوظف الكامل للموارد.

ولو فرضنا أنه قد تحقق التوازن فعلاً عند مستوى التشغيل الكامل، أي أن جميع الموارد موظفة توظفاً كاملاً، حيث يقطع منحنى الطلب الكلي (C+I) منحنى العرض الكلي أو خط الدخل عند النقطة (E) ويكون *Y هو المستوى التوازني للدخل. ولو حدث و زادت إحدى مكونات الطلب الكلي كالاستثمار أو الإنفاق الحكومي، فسيتغير وضع التوازن مؤدياً إلى حدوث ما يطلق عليه الفجوة التضخمية Inflationary Gap، أما لو حدث العكس وانخفض الطلب الكلي يتغير وضع التوازن أيضاً ولكن ليؤدي إلى ما يطلق عليه الفجوة الانكماشية Deflationary Gap. ذلك ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (٢): الفجوات التضخمية والانكماشية

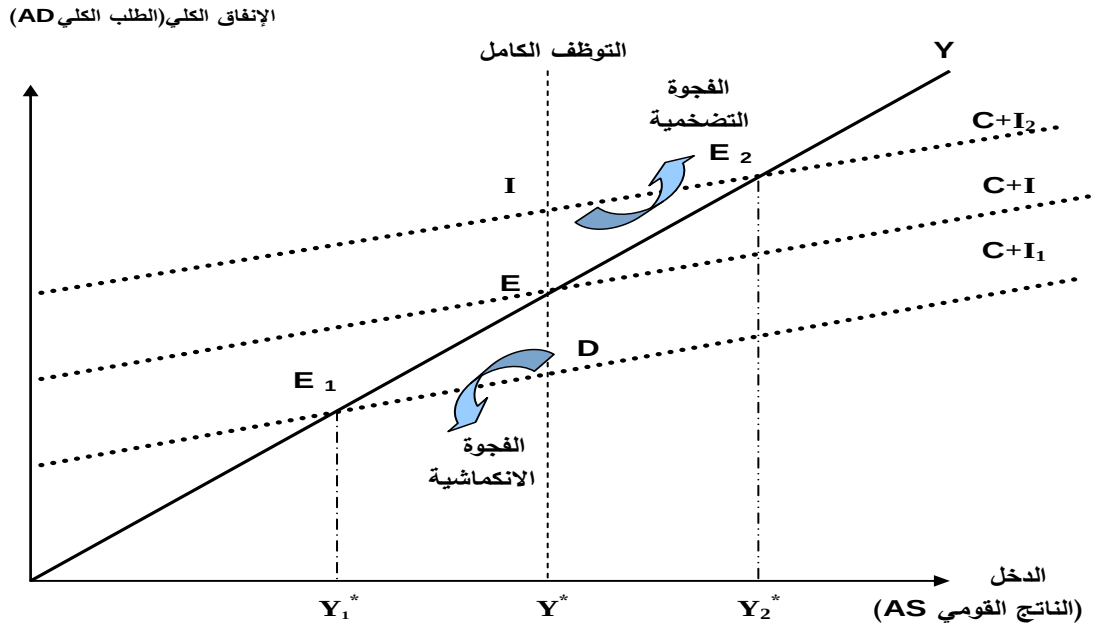

(١) الفجوة الانكماشية:

لو فرض وانخفض الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي عن مستوى عرض التوظف الكامل، متمثلاً في المنحنى $(C+I_1)$ الذي يقطع منحنى العرض الكلي أو خط الدخل عند النقطة (E_1) ، فإن مستوى الدخل التوازني يتحدد عند مستوى أقل أو على يسار مستوى التوظف الكامل، وليكن ذلك عند المستوى Y_1^* . في هذه الحالة يكون الطلب الكلي عند مستوى التوظف الكامل أقل من العرض الكلي، والاستثمار أقل من مدخرات التوظف الكامل. هذا القصور أو العجز في الطلب هو ما يعرف بالفجوة الانكماشية. وهي الفجوة الموضحة بالرسم والمتمثلة بالمسافة (DE). وللقضاء على الفجوة الانكماشية يعمل المجتمع على زيادة حجم الطلب الكلي (سياسة توسعية) بمقدار الفجوة الناشئة في الإنفاق ليرتفع المستوى التوازني للدخل إلى ذلك المستوى المحقق للتوظف الكامل.

(٢)- الفجوة التضخمية:

لو فرض و كان الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي أكبر من عرض التوظف الكامل متمثلاً في المنحنى($C+I_2$) الذي يقطع منحنى العرض الكلي أو خط الدخل عند النقطة (E_2)، ليتحدد مستوى الدخل التوازني عند مستوى أعلى أو على يمين مستوى التوظف الكامل، وليكن ذلك عند المستوى Y_2^*. في هذه الحالة يكون الطلب الكلي عند مستوى التوظف الكامل أكبر من العرض الكلي، والاستثمار أكبر من مدخرات التوظف الكامل. هذا الفائض في الطلب هو ما يعرف بالفجوة التضخمية. وهي الفجوة الموضحة بالرسم والمتمثلة بالمسافة (IE).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أقصى إنتاج يمكن تحقيقه هو ذلك المستوى الذي يتحقق عند التوظف الكامل. وعليه فإن أي زيادة في الناتج أو الدخل بعد مستوى التوظف الكامل هي زيادة نقدية غير حقيقية، حيث يظل الناتج الحقيقي ثابتاً والذي يتغير هو قيمة الناتج النقدي بفعل ارتفاع المستوى العام للأسعار لمقابلة الزيادة في الطلب الكلي. وللقضاء على الفجوة التضخمية يعمل المجتمع على تقليص حجم الطلب الكلي (سياسة انكماشية) بمقدار الفجوة الناشئة في الإنفاق لينخفض المستوى التوازني للدخل إلى ذلك المستوى المحقق للتوظف الكامل.

ج- كيفية علاج الفجوة التضخمية والفجوة الانكماشية:

يمكن علاج الفجوة التضخمية والفجوة الانكماشية عندما يكون منحنى الطلب الكلى في وضعه الصحيح بحيث يؤدى إلى تحقيق مستوى التوازن عند مستوى التوظيف الكامل حيث لا يوجد في هذا الوضع فجوة تضخمية أو فجوة انكماشية .

(١) تعديل الفجوة الانكماشية:

في هذه الحالة عندما يكون مستوى التوازن عند نقطة أقل من مستوى التوظيف الكامل بسبب ضعف الإنفاق الكلى، وفى هذه الحالة سيعانى الاقتصاد من البطالة وبالتالي يؤدى ذلك إلى تدنى مستوى الأجور وبالتالي انحراف منحنى العرض الكلى جهة اليمين مما يؤدى إلى انخفاض مستوى الأسعار وبالتالي إزالة الفجوة الانكماشية .

(٢) تعديل الفجوة التضخمية:

تعنى الفجوة التضخمية أن التوازن يتحقق عند مستوى أعلى من معدل التوظيف الكامل ، وفى هذه الحالة تكون هناك منافسة بين أصحاب الأعمال على استقطاب العمال المهرة مما يؤدى إلى ارتفاع معدلات الأجور، وبالتالي يؤدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج والضغط على منحنى العرض الكلى وبالتالي تختفي الفجوة التضخمية .

سادساً:النموذج الاقتصادي:

هي مجموعة من العلاقات تمثل الاقتصاد أو أحد قطاعاته أو أحد جوانبه، ويمكن التعبير عنها في شكل وصفي ،أو جداول، أو أشكال بيانية، أو معادلات رياضية، وبالتالي فهي تشرح لنا العلاقة ما بين المتغيرات الاقتصادية. وتكمن أهميتها في تمثيل وتحديد الأثر المتبادل ما بين الظواهر بمتغيراتها التابعة والمستقلة والعلاقة بينها.

سابعاً: التوازن الاقتصادي:

التوازن الاقتصادي هو حالة تكون فيها القوى الاقتصادية متوازنة، تظل فيها المؤشرات الاقتصادية دون تغيير كبير وهذا يحدث غالبًا في غياب التأثيرات الخارجية وقد يشار أحيانًا إلى التوازن الاقتصادي بمسمى توازن السوق. تمثل نقطة التوازن حالة من الاستقرار للاقتصاد نظريًا بعد أخذ أثر كافة المتغيرات الاقتصادية –التي قد تحصل– بعين الاعتبار.

وينقسم التّوازن الاقتصادي لنوعين. ففي الاقتصاد الجزئي، يُمثل التوازن الاقتصادي بالسعر الذي يتساوى عنده العرض والطلب على سلعة ما، وبعبارة أخرى عند نقطة تقاطع المنحنيات المتوقعة للعرض والطلب.وهذا يمكن تطبيقه بالنظر إلى سلعة واحدة أو خدمة واحدة(توازن جزئي). أما في الاقتصاد الكلي، يُمثل التوازن الاقتصادي بالحالة التي تتوازن فيها جميع أسواق السلع والخدمات مع بعضها البعض في نفس الوقت، حيث يحدث التوازن الاقتصادي حين يكون إجمالي العرض وإجمالي الطلب متوازنين(توازن كلي).

أسئلة الفصل الأول

س ١: عرف ما يلي:

١. **الفجوة الانكماشية**
٢. **النموذج الاقتصادي**
٣. **التوازن الاقتصادي**
٤. **قمة النشاط الاقتصادي**
٥. **مرحلة الرواج**
٦. **السياسة الاقتصادية الكلية**
٧. **النظرية الاقتصادية الكلية**

س ٢: وضح مع الرسم المراحل المختلفة للدورة الاقتصادية:

الفصل الثاني

دخل القطاعات الاقتصادية الكلية وصور انفاقها

بعد دراسة وفهم هذا الفصل ستكون قادراً علي:

١) التعرف علي قطاعات الاقتصاد المختلفة.

٢) التعرف علي مفهوم حلقة التدفق الدائري للدخل والناتج بمستوياتها البسيطة والمركبة.

٣) التعرف علي مفهوم الدورة الاقتصادية وأشكالها.

٤) إدراك الاشكال المختلفة لانفاق القطاعات الاقتصادية.

الفصل الثانى

دخل القطاعات الاقتصادية الكلية وصور انفاقها

تمهيد :

أن فكرة انتقال وتغير شكل وقيمة الموارد الاقتصادية من قطاع لأخر في الاقتصاد في صورة علاقات متبادلة بين قطاعات الاقتصاد، تعبر عن حلقة التدفق الدائري للدخل والناتج والانفاق، فهي صور متعددة لشئ واحد. وتتم في أبسط صورها بين قطاعين (القطاع العائلي وقطاع الإنتاج أو الأعمال)، ثم تصبح أكثر واقعية، مع زيادة عدد القطاعات الاقتصادية إلي أربعة (القطاع العائلي، قطاع الإنتاج، قطاع الحكومة، قطاع العالم الخارجي). ويستند مفهوم حلقة التدفق إلي حقيقة مفادها أن كل وحدة نقود (جنيه مثلاً) يتم إنفاقها لشراء سلعة أو خدمة، تعتبر في نفس الوقت دخلاً لطرف آخر في الاقتصاد المحلي، الذي يساهم بدوره في انتاج منتج ما.

وتقوم كل الدول بقياس نشاطها الاقتصادي معتمدة على حسابات الناتج القومي من أجل تحديد مدى نجاح السياسات الاقتصادية المطبقة ومن أهم معايير الأداء الاقتصادي هو الناتج القومي. ومن خلال هذا الفصل نحاول معرفة أهم العلاقات التي تتم بين القطاعات الاقتصادية المختلفة التي تشكل النشاط الاقتصادي في صورة عناصر أساسية تتمثل في الإنتاج، الدخل والانفاق والتي تتم من طرف القطاعات الاقتصادية الأساسية.

المبحث الأول

القطاعات الاقتصادية الكلية

يقوم كل اقتصاد بإنتاج أنواع وكميات مختلفة من السلع والخدمات باستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة، حيث تتطلب عملية الإنتاج مزج العناصر الإنتاجية المتوفرة واستخدام المستوى التكنولوجي المتاح للحصول على أكبر كمية ممكنة من السلع والخدمات. وتحصل عناصر الإنتاج نظير مساهمتها في العملية الإنتاجية على مقابل مادي. وتتم هذه العملية بالتعاون مع القطاعات الاقتصادية المختلفة علي مستوي الاقتصاد ككل.

أولاً: القطاعات الاقتصادية:

١-القطاع العائلي Household sector:

هو قطاع أساسي كونه يمتلك عناصر الإنتاج المتمثلة في اليد العاملة، الأرض، رأسمال، والتنظيم التي يقدمها إلى القطاع الإنتاجي وفي المقابل يتحصل على عوائد عناصر الإنتاج (الأجر، والريع، الفوائد، الربح) التي يقوم بإنفاقها سواءا كليا على السلع والخدمات النهائية(إنفاق استهلاكي)، أو جزئيا على السلع والخدمات النهائية وجزء يوجه إلى الادخار في السوق المالي ثم يقدم إلى قطاع الإنتاجي في شكل قروض استثمارية أو رأسمالية.

٢- القطاع الانتاجيBusiness sector :

هو قطاع لا يمتلك لعناصر الإنتاج وإنا يقوم بالإنتاج عن طريق عناصر الإنتاج التي يحصل عليها من القطاع العائلي مقابل تقديمه لهم عوائد. فمن خلال تداخل هذه العناصر يقدم سلع وخدمات نهائية التي تلبي احتياجات القطاع العائلي بالإضافة إلى سلع وسيطة، ورأسمالية التي يحتاجها القطاع الإنتاجي. كما يسعى هذا القطاع إلى الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج وزيادة الدخول من خلال الاعتماد على التكنولوجيا والاستثمارات الجديدة.

٣- القطاع الحكومي:Government sector :

هو عبارة عن قطاع تنظيمي يهدف إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية حيث يقوم بتحصيل الضرائب وإعادة توزيعها في شكل إنفاق حكومي. فالعائلات يفرض عليها ضرائب على الدخل ويقدم لها تحويلات بدون مقابل أما القطاع الإنتاجي فيفرض عليه ضرائب على الإنتاج ويقدم له في المقابل اعانات الإنتاج. ومن الأهداف الاجتماعية التي يقدمها القطاع الحكومي هو بناء المستشفيات، المدارس، دور المسنين، الطرق والكباري والامن والدفاع.

٤- القطاع الخارجيForeign sector:

هو قطاع يضمن كل العمليات والمعاملات مع الخارج ويتم ذلك عن طريق التصدير والاستيرد لكل من السلع والخدمات النهائية أو انتقال عوامل الإنتاج من وإلى الخارج وبالتالي هو أكثر واقعية. كما يمكن أن يتوسط القطاعات سابقة الذكر قطاع النقود والبنوك، والذي يمثل المحرك الأساسي لهذا للنشاط الاقتصادي.

ثانياً: الدورة الاقتصادية Economic circle :

هي تمثيل مبسط لمختلف العلاقات الاقتصادية ما بين القطاعات (الهياكل) المختلفة أي الاستهلاكية، الإنتاجية، والقطاعات الوسيطة المتمثلة في المؤسسات المالية مثل البنوك.

(أ) حالة قطاعيين: سوف تمثل لنا هذه الدورة مختلف العمليات التي تتم بين القطاع العائلي والقطاع الإنتاجي، وعليه سوف نفرق بين حالتين، كما يلي:

الحالة الأولى:

في هذه الحالة يقدم القطاع العائلي عناصر الإنتاج مثل الأرض، العمل، رأسمال، والتنظيم إلى القطاع الإنتاجي مقابل عوائد من أجل انتاج سلع وخدمات نهائية التي سوف يقوم القطاع العائلي بانفاق استهلاكي لكل عوائده في الحصول على هذه السلع والخدمات لإشباع حاجاته، أي لا يوجد تسرب (ادخار) من طرف القطاع العائلي. وبالتالي يكون الاقتصاد في حالة توازن،

حيث: الإنتاج الكلي=الانفاق الكلي=الدخل الكلي

الشكل رقم ٤ :

الدورة الاقتصادية في حالة قطاعين مع عدم وجود تسرب (عدم وجود ادخار)

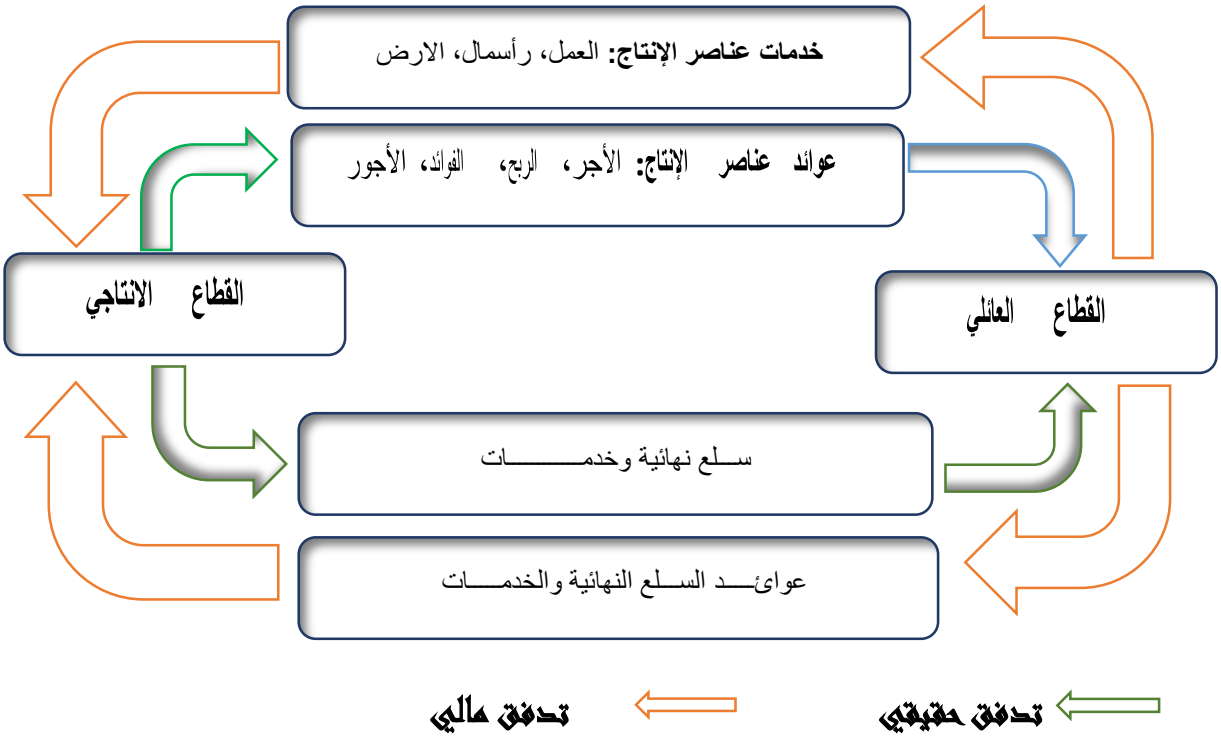

الحالة الثانية:

يوجد تسرب (ادخار) من طرف القطاع العائلي بمعنى أنه لا يتم استخدم كل عوائد عناصر الإنتاج في الحصول على سلع نهائية وخدمات، ويتم ذلك عن طريق القطاع المالي (الوسيط) الذي يعتبر حلقة الوصل ما بين المقترضين والمقرضين وبالتالي يكون الاقتصاد في حالة لا توازن ويتم تمثيله في الشكل التالي:

الشكل رقم٥:

الدورة الاقتصادية في حالة قطاعين مع وجود تسرب (وجود ادخار)

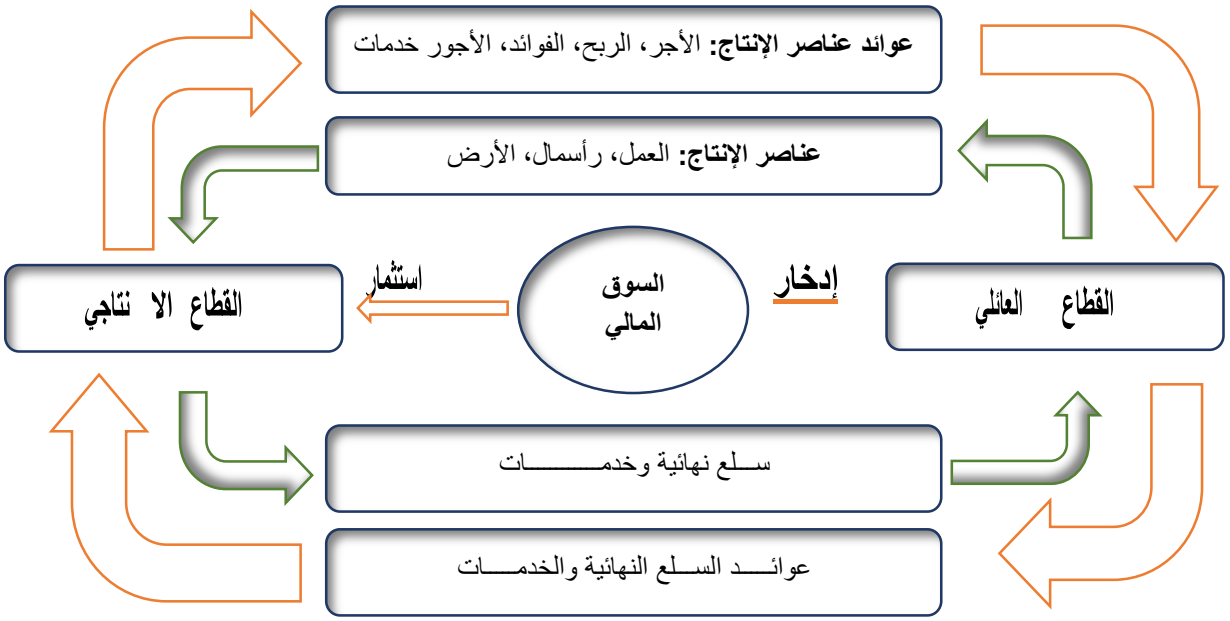

مع ملاحظة أن:

***سوق العمل يضم: عناصر الإنتاج، وعوائد عناصر الإنتاج.**

***سوق السلع والخدمات يضم: سلع نهائية وخدمات، وعوائد سلع نهائية وخدمات.**

(ب) <u>حالة ثلاث قطاعات (اقتصاد مغلق):</u>

إن إضافة القطاع الحكومي في الاقتصاد يعمل على تنظيم أكثر للمعاملات ما بين الأطراف الاقتصادية .ويعتبر إضافة في الاقتصاد من خلال اتفاقاته سواءا حكومية أو استثمارية أو استهلاكية ويتم تمثيله في الشكل التالي:

الشكل رقم٦:

الدورة الاقتصادية في حالة ثلاثة قطاعات مع وجود تسرب (وجود ادخار)

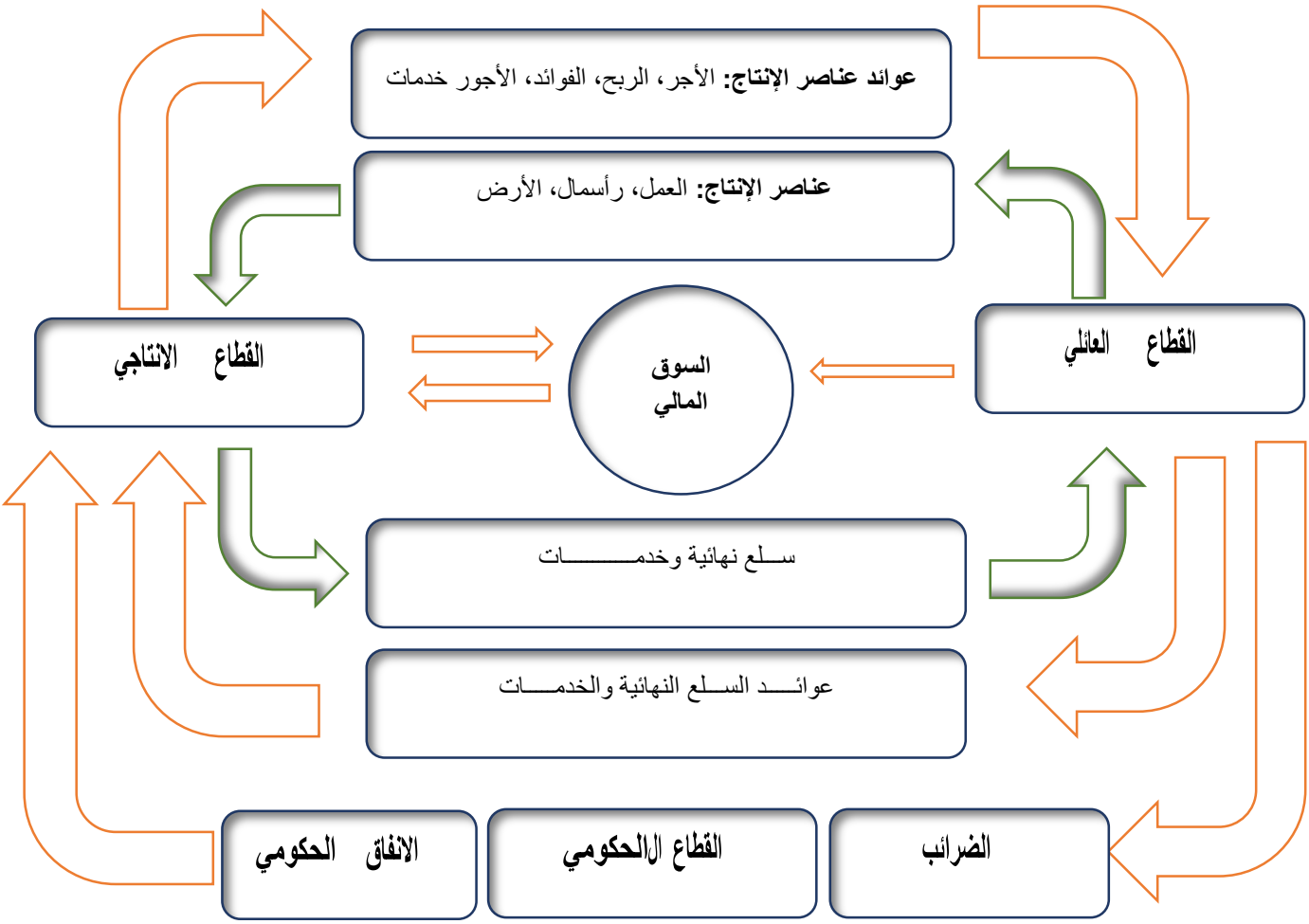

(ج) حالة أربعة قطاعات (اقتصاد مفتوح):

في هذه الحالة سوف تضم الد ورة الاقتصادية كل القطاعات الاقتصادية، وبالتالي فهي أكثر واقعية لأنها تضم القطاع الخارجي ويتم تمثيله في الشكل التالي:

الشكل رقم٧:

الدورة الاقتصادية في حالة أربعة قطاعات مع وجود تسرب (وجود ادخار)

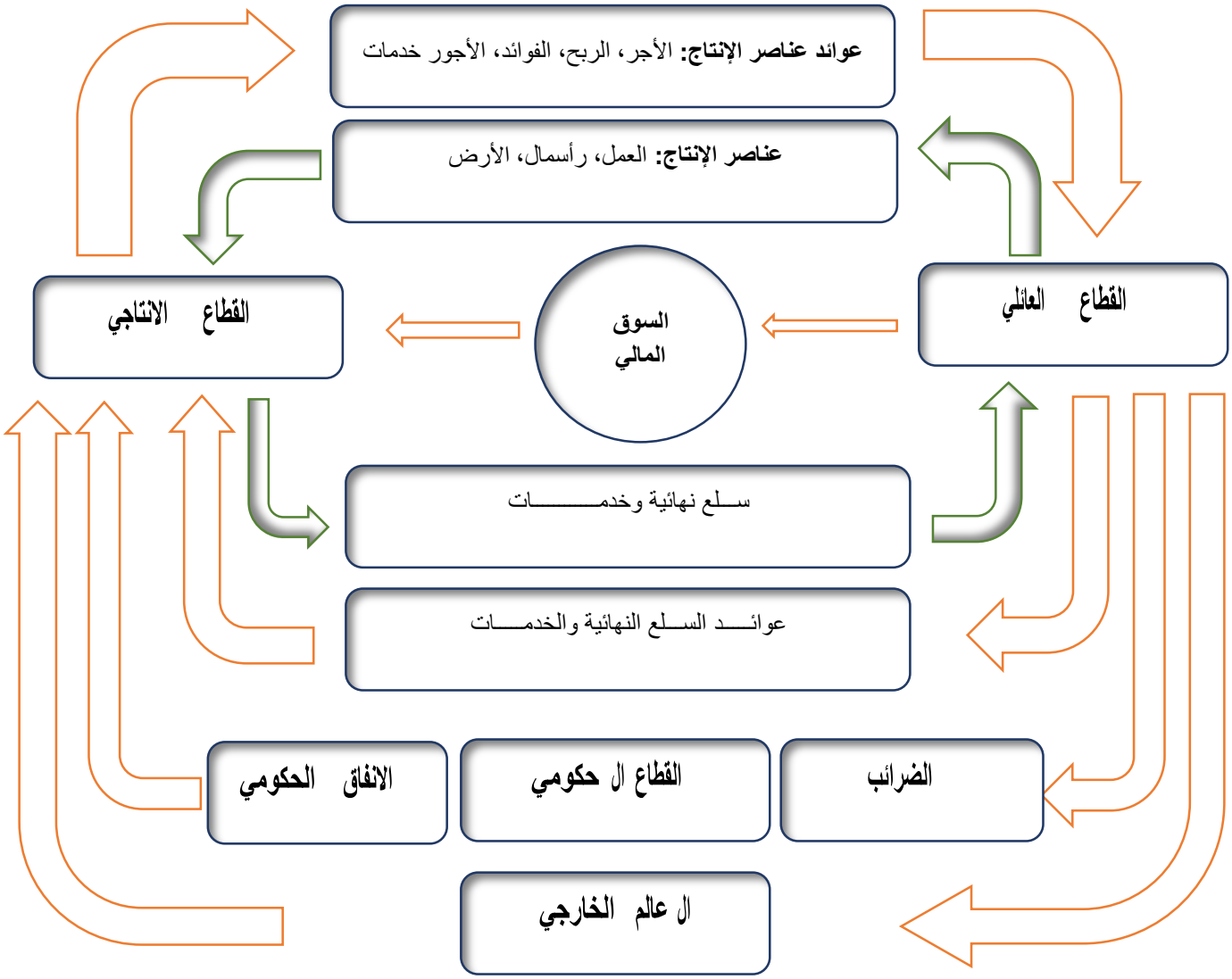

المبحث الثانى

دخل القطاعات الاقتصادية وانفاقها

سبق وأشرنا أنه في التدفق الدائري للدخل والإنفاق، أن الدخل القومي يتدفق بين قطاعات الاقتصاد المختلفة، القطاع العائلي (الإنفاق الاستهلاكي)، قطاع الأعمال (الإنفاق الاستثماري)، القطاع الحكومي (الإنفاق الحكومي)، صافي التعامل مع العالم الخارجي (الإنفاق علي الصادرات والواردات). وبالتالي، لقد تم تقسيم الدخل الذى يحصل عليه القطاعات الاقتصادية المختلفة بالمجتمع الى أوجه الإنفاق المختلفة وهى الاستهلاك و الاستثمار و الإنفاق الحكومى ، بالإضافة الى الإنفاق على الصادرات و الواردات .

ويتحقق المستوى التوازني للدخل القومي عندما تتساوى الكمية المنتجة في الاقتصاد (التي يعبر عنها الدخل القومي نظراً للتطابق بينهما) مع الإنفاق الكلي (بصوره المختلفة سواء كان انفاق استهلاكي، استثماري، حكومي، خارجي). ففي النهاية، تم تحول الدخل إلي أوجه الانفاق المختلفة.

وبالتالى فإنه لفهم كيفية تحقيق التوازن فى الاقتصاد علي المستوي الكلي، فإنه يلزم التعريف بجميع المكونات المحددة لهذ الدخل ودوالها الاقتصادية. وسيتم تناول كل نوع منها وصولاً إلي المستوي التوازني للدخل القومي، وذلك كما يلي:

أولاً: الانفاق الإستهلاكي:

يقوم القطاع العائلي بتوزيع وتحويل دخله إلي جزأين بشكل أساسي هما الاستهلاك والادخار، وبالنسبة للاستهلاك، تتعد أنواعه، مثل الانفاق علي العناصر التالية:

- سلع معمرة : ثلاجة ، غسالة، سيارة.
- سلع غير معمرة: خضار ، فواكه ، ملابس.
- خدمات: خدمة الطبيب ، الاتصالات ، خدمات البنوك.

(ج)- دالة الاستهلاك:

توضح دالة الاستهلاك C العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي الكلى والدخل المتاح في الاقتصاد ، بافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها. ويعبر عنها رياضياً كالتالي:

$$C = C_a + c\,Y$$

ولقد أوضح كينز أن استهلاك الأفراد ينقسم الى جزأين، هما :

الجزء الأول : C_a الاستهلاك التلقائي

و هو الجزء الثابت من الاستهلاك و الذى لا يعتمد على الدخل (أى أن الأفراد يقومون باستهلاك هذا الجزء من الناتج بغض النظر عن حصولهم على دخل أم لا ، و يتم تدبير ذلك عن طريق المدخرات القديمة أو الاقتراض).

الجزء الثانى : c Y الاستهلاك المعتمد علي الدخل

و هو الجزء المتغير من الاستهلاك الذى يزداد بزيادة الدخل و ينقص بنقصانه . وذلك بمقدار نسبة من الدخل هى c (الميل الحدى للاستهلاك) .

و بناءً على تقسيم دالة الاستهلاك بهذه الكيفية فإنه عند رسم دالة الاستهلاك نجد أنها تبدأ من نقطة موجبة على المحور الرأسى و تزداد مع زيادة الدخل بميل يساوى الميل الحدى للاستهلاك. بمعنى أنها لا تبدأ من نقطة الصفر ، و يمكن تمثيل دالة الاستهلاك بيانيا كما يوضحها الشكل التالى :

شكل رقم (٨) دالة الاستهلاك

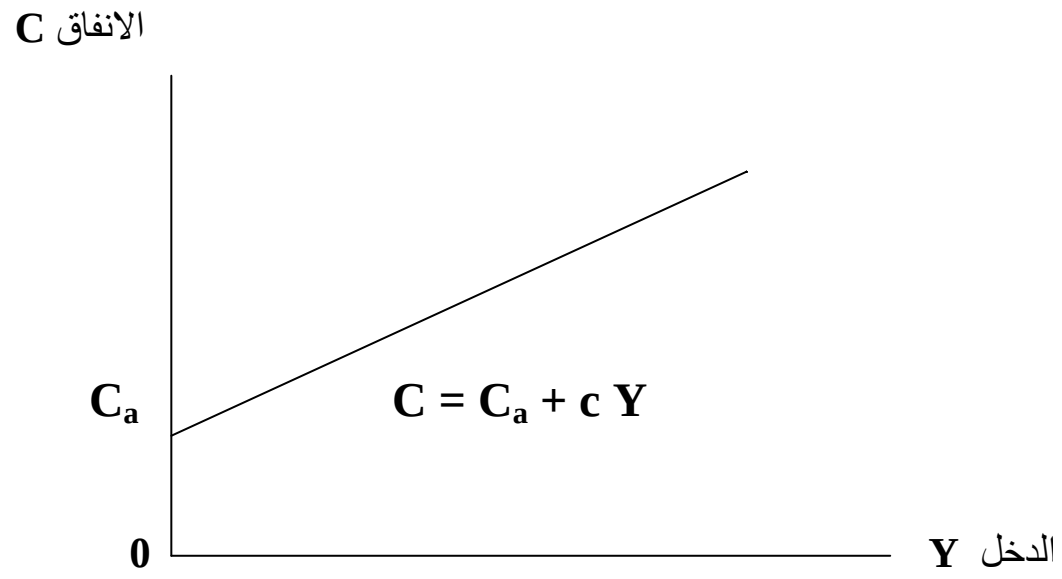

(د)- دالة الادخار:

تمثل الجزء المتبقى من الدخل بعد الاستهلاك ، والشكل العام لدالة الادخار يمكن الحصول عليه من خلال دالة الاستهلاك و ذلك بوضع إشارة سالب للجزء الثابت، ثم طرح الميل الحدى للاسهلاك من الواحد الصحيح كما يلى :

$$S = -Ca + (1 - c)\ Y$$

$$S = Sa + s\ Y$$

لذلك تتكون ايضاً دالة الاخار من جزء ثابت لا يعتمد على الدخل و هو Sa و الذى يساوى هنا $-Ca$ ، وجزء آخر متغير يعتمد على الدخل بمقدار الميل الحدى للإدخار s و الذى يساوى هنا المقدار $(1 - c)$ ، و لذلك فإنه عند رسم دالة الادخار نجد أنها تبدأ من نقطة سالبة على المحور الرأسى والتي تساوى القيمة الموجبة لبداية دالة الاستهلاك مع اختلاف الاشارة ثم تزداد بعد ذلك مع زيادة الدخل كما يلى :

شكل رقم (٩) دالة الادخار

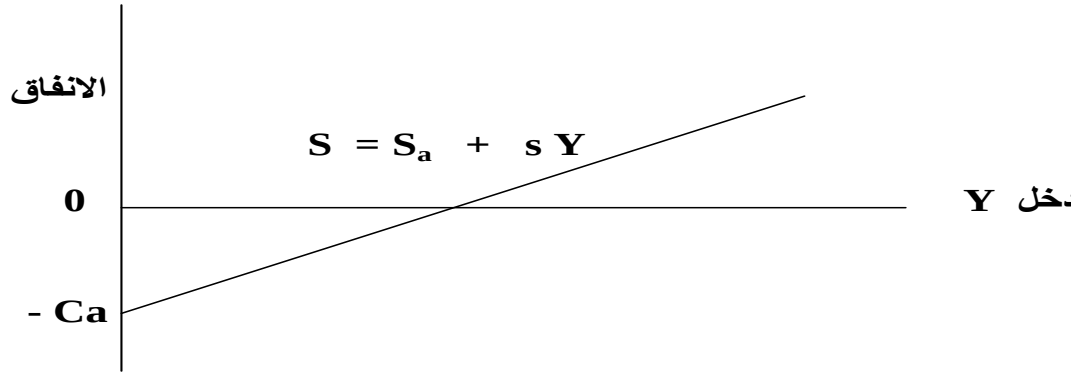

التفرقة بين أنواع الإدخار المختلفة:

يمكن التفرقة بين أنواع الإدخار علي أساس مصادر تكوينه، ونهدف من وراء ذلك إلى معرفة أنسب الأساليب التي تتبعها السياسة المالية للحصول على مدخرات يمكن إستخدامها لتمويل التنمية الإقتصادية، وينقسم الإدخار إلى:

١- مدخرات القطاع العائلي:

الزيادة فى الدخل القومي، وزيادة نصيب الفرد منه ينعكس ذلك فى زيادة قدرة الفرد على الإدخار، كما أن التغيرات فى مستويات الأجور الحقيقية والأسعار والتغيرات فى السياسة الضريبية كل هذه العوامل تحدد إلى حد كبير حجم مدخرات الأفراد، ولهذا على الدولة أن تحفيز الأفراد على الإدخار وتوجيههم إلى الأستثمار المجدي ضمن خطط التنمية الشاملة.وتتميز البلدان المختلفة بإنخفاض الدخل القومي وبالتالى إنخفاض نصيب متوسط الفرد منه، هذا بالإضافة إلى سوء توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع وهذا من شأنه إضعاف المقدرة الإدخارية لدي الأفراد.

٢- مدخرات قطاع الأعمال:

إن مدخرات هذا الأخير تتوقف على طبيعة السياسة المالية التى تتبعها الدولة فى فرض الضرائب، فتستطيع الدولة أن تزيد من إدخار هذا القطاع بتخفيض الضرائب المفروضة عليه، كما أن إعفاء جزء أو كل الأرباح غير الموزعه والإحتياجات المختلفة التى يعاد إستثمارها تساهم فى رفع حجم مدخرات هذا القطاع.

٣- مدخرات القطاع الحكومي:

تنشأ هذه المدخرات نتيجة زيادة الإيرادات عن النفقات، إما بسبب ثبات الإيرادات وضبط النفقات الجارية، وإما بزيادة الإيرادات وتثبيت النفقات أو زيادة الإيرادات وتخفيض حجم النفقات، وبالتالى بإمكان السياسة المالية المساهمة فى توفير مدخرات هذا القطاع عن طريق زيادة إيرادات الضرائب والرسوم، غير أن الملاحظ أن مدخرات هذا القطاع ضئيلة نظراً لتزايد حجم النفقات العامة.

ثانياً: الانفاق الإستثماري:

(أ) - الاستثمار:

هو عبارة عن الإضافات التي تحدث على الأصول الإنتاجية أو ما يعرف بالأصول الرأسمالية ،وذلك كشراء المعدات والآلات اللازمة للمشروعات الإنتاجية (التكوين الرأسمالي الثابت) ،إضافة إلى التغيرات التي تحدث في المخزون السلعي سواء كانت مواد أولية أم وسيطة أم سلعاً نهائية في خلال فترة زمنية معينة (التغير في المخزون) .

(ب)- قرار الاستثمار:

يقوم باتخاذ هذا القرار من يرجع إليه الفائدة والربح، ويعتمد في ذلك على مقارنة معدل العائد المتوقع مع سعر الفائدة السائد في السوق، حيث هناك مبلغ يدفعه المستثمر مقابل الأموال التي يقترضها في حالة عدم امتلاكه لرأس المال كمورد ذاتي، وعادة ما تكون العلاقة عكسية بين حجم الاستثمار وسعر الفائدة.

(ج)- دالة الاستثمار :

هي الدالة التي توضح العلاقة بين الدخل والاستثمار ويعبر عنها رياضياً كالتالي:

$$I = I_0 + iY$$

حيث تشير(I) إلى إجمالي الاستثمار، بينما تشير (I_0) إلى الاستثمار التلقائي، في حين يشير الجزء (iY) إلى الاستثمار التابع وهو عبارة عن حاصل ضرب الميل الحدي للاستثمار (i)في مستوى الدخل (Y).

ومن الطبيعي، أن يعتمد الاستثمار أيضاً فى جزء منه على الدخل (الاستثمار التابع) و الذى يتغير مع تغير قيمة الدخل ، إضافةً إلى جزء آخر لا يعتمد على الدخل (الاستثمار التلقائى)، إلا أننا سوف نقتصر هنا على استخدام الاستثمار التلقائى فقط بمعنى أنه سوف يتم التعبير عنه هنا بقيمة ثابتة، وبالتالى سيتم رسم دالة أو قيمة الاستثمار بخط مستقيم موازى للمحور الأفقى كما يلى :

شكل رقم (١٠) دالة الاستثمار

ويمثل الاستثمار قيمة الإضافة أو الحقن فى الاقتصاد والتى تعمل على زيادة الدخل من خلال ما يسمى بالمضاعف، و لكن ما هو مضاعف الانفاق الاستثماري أو (المضاعف الكينزى) ؟

مضاعف الانفاق الاستثماري هو تلك القيمة التى توضح عدد المرات التى يزداد بها الدخل من الزيادة التى تحدث فى الإنفاق الاستثماري. و يتم قياس قيمة المضاعف من خلال المعادلة التالية :

$$\text{مضاعف الاستثمار} = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدى للاستهلاك}}$$

أى أن قيمة المضاعف يمكن كتابتها مرة أخرى بدلالة الميل الحدى للادخار فتكون على النحو التالى :

$$\text{مضاعف الاستثمار} = \frac{1}{\text{الميل الحدى للادخار}}$$

(د)- العوامل المحددة لحجم الاستثمار:

١- معدل الفائدة:

بالإضافة الى الكفاءة الحدية للاستثمار، تعتمد قررات الاستثمار أيضاً على تكلفة رأس المال (معدل الفائدة)، والعلاقة عكسية بين حجم الاستثمار ومعدل الفائدة والذي يمثل تكلفة التمويل. فيؤدي ارتفاع معدل الفائدة الى أنخفاض حجم الاستثمار. والعكس صحيح، في حالة انخفاض معدل الفائدة، حيث يؤدي إلى زيادة حجم الأستثمار.

٢- مستوى الدخل:

يمثل مستوى الدخل أحد العوامل المهمة التي تؤثر على الاستثمار، ففي حالة الازدهار يرتفع مستوى الإنتاج والمبيعات فترتفع الأرباح مما يؤدى إلى زيادة حجم الاستثمار،والعكس صحيح في حالة الركود الاقتصادي.

٣- السكان:

يساهم النمو السكاني في زيادة الطلب على الاستهلاك الذي يؤدى بدوره إلى التوسع في المشروعات القائمة المنتجة للمنتجات الاستهلاكية (سلع وخدمات) أو زيادة الطلب على السلع الرأسمالية المنتجة لهذه المنتجات، مما يؤدي للحاجة لزيادة الاستثمار، والعكس صحيح.

٤-التقدم التكنولوجي (الفني أو التقني) :

يؤدي التقدم التكنولوجي إلى خفض تكاليف الإنتاج، وبالتالي زيادة توقعات الأرباح والكفاءة الحدية للاستثمار. وبالتالي، يؤدى اكتشاف طرق جديدة للإنتاج إلى زيادة الطلب على رأس المال ومن ثم تحرك الاستثمار إلى أعلىوزيادته.

٥- التوقعات :

تمثل التوقعات المستقبلية بشأن النشاط الاقتصادي عاملاً مهماً في التأثير على قرار الاستثمار، فعدم وضوح الرؤية أمام المستثمر يحد من قدرته على اتخاذ قرار الاستثمار، كذلك شعور المستثمر

بالتشاؤم عندما يكون سعر الفائدة أقل من معدل الكفاءة الحدية للاستثمار يجعل المستثمر يحجم عن القيام بالاستثمار، والعكس صحيح في حالة التفاؤل.

ولكن ما هي الكفاءة الحدية للأستثمار (MEC)Marginal Efficiency Of Capital ؟

تعتبر توقعات الأرباح Expected Rate of Return (r) أو معدل العائد المتوقع للاستثمار المحدد الرئيسي لقررات الاستثمار. ويسمى هذا المعدل بالكفاءة الحدية للاستثمار، أو كما سماه كينز بالكفاءة الحدية لرأس المال، وهو معدل الخصم الذي يجعل القيمة الحالية للعائد المتوقع من الاستثمار مساوياً لمعدل الفائدة الحالي علي أقل تقدير ليحفز المستثمر علي اتخاذ قراره بالاستثمار. وإذا كانت الكفاءة الحدية لرأس المال أكبر من معدل الفائدة الحالي، فسيكون من المربح القيام بالاستثمار. أما إذا كانت الكفاءة الحدية لرأس المال أقل من معدل الفائدة الحالي، فسيكون من غير المربح القيام بالاستثمار ويحجم عنه المستثمر. ويوضح الشكل التالي منحني الكفاءة الحدية للاستثمار:

شكل رقم (١١)

العلاقة بين معدل العائد المتوقع (r) وإجمالي الاستثمار (I)

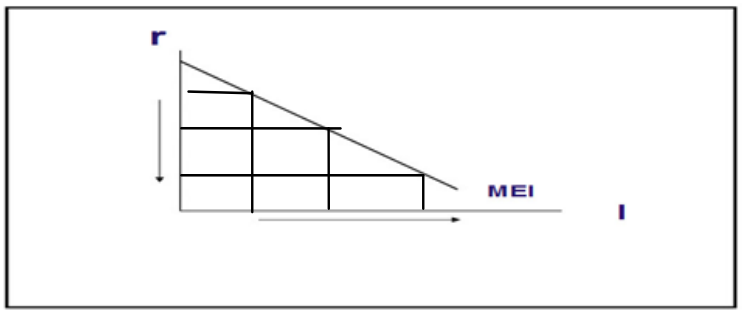

فعلي الرغم من تنافس المجالات الاستثمارية على الموارد المحدودة، إلا أن بعضها يكون أكثر ربحية من غيرها. لذلك، تقوم المنشآت بترتيب المشروعات الاستثمارية حسب معدل العائد المتوقع، أي حسب مقدار الكفاءة الحدية للاستثمار ومن الطبيعي أن تعطى الأولوية في الاستثمار للمشروعات التي تدر أعلى معدلات الربح .

وسوف يستمر الاستثمار ما دامت الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة الجاري. وأ ن رجال الأعمال سوف يستثمرون أموالهم في المشروعات ذات الكفاية الحدية الأعلى ثم الأ قل فالأ قل .وتعني هاتان الحقيقتان: أنه على مستوى الاقتصاد القومي ، توجد علاقة محددة بين سعر الفائدة من جهة ورصيد المجتمع من المخزون الرأسمالي من جهة أخرى. ولما كانت الكفاية الحدية لرأس المال تتوقف على الفرق بين قيمة المبيعات الناتجة عن تشغيل الأصول الرأسمالية، ونفقات الإنتاج. لذلك فان الكفاية الحدية لأصل رأسمالي معين لابد أن تتأثر بالتغيرات الحاصلة في هذين العنصرين ، إيرادات الإنتاج ونفقات الإنتاج.

ويرى كينز أن(زيادة الاستثمار تؤدي إلى تناقص إيرادات الإنتاج ، وذلك بسبب ارتفاع تكلفة الإنتاج)، وذلك بسبب قانون تناقص الغلة. ويعني ذلك انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال مع كل زيادة في الاستثمار .كما يعني ذلك أيضاً، أن الزيادة في المخزون الرأسمالي تؤدي بفرض ثبات مستوى الفن الإنتاج ي وحجم الموارد الإنتاج ية إلى انحدار منحنى الكفاية الحدية لرأس المال من ال يسار إلى اليمين كما في الشكل السابق، والذي يعكس لنا تناقص الكفاية الحدية لرأس المال مع

كل زيادة إضافية في المخزون الرأسمالي. وهناك مجموعة من العوامل التي تمثل أهم الأسباب المحددة للكفاءة الحدية للاستثمار، ومن أهمها:

-<u>الطلب المتوقع:</u>

يعتمد العائد الصافي المتوقع بالنسبة لاستثمار معين إلى حد كبير على الطلب المتوقع على المنتجات النهائية لذلك الاستثمار، فكلما زاد الطلب على المنتجات وارتفعت أسعارها وأنتقل منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال إلى جهة اليمين وزاد معدل العائد المتوقع عند كل مستوى من الاستثمار.

- <u>تكاليف الأنتاج:</u>

تؤدي توقعات زيادة تكاليف الأنتاج إلى انخفاض الكفاءة الحدية للأستثمار. ومن العوامل التي تؤثر عادة على تكاليف الأنتاج عوائد عناصر الانتاج مثل الأجور وأسعار المواد الأولية وأسعار الأصول الرأسمالية ، وضريبة الأرباح.

- <u>رصيد رأس المال:</u>

كلما ازداد رصيد الاقتصاد من السلع الرأسمالية (Capital Stock) ازدادت الطاقة الإنتاجية وانخفضت أسعار السلع المنتجة، وبالتالي انخفضت الأرباح المتوقعة وتدنت الكفاءة الحدية للاستثمار.

نفترض أن لدى احد المستثمرين مبلغاً من المال وأراد استثماره في شراء أصل رأس مالي. فمن المؤكد أنه قبل أن يتخذ قراره بالاستثمار لابد أن يقرر فيما إذا كان هذا المشروع مربحاً أم لا، وذلك بالاستناد إلى مجموعة من التقديرات حول العمر الإنتاجي المتوقع للأصل ومستوى الإنتاج وسعر

بيع الوحدة من المنتجات، ومن ثم جمع نفقات الإنتاج باستثناء أقساط إهلاك الأصل نفسه والفوائد على قيمة الأصل. وذلك كما يلي:

مثـــــــــــال (١):

بفرض أن قيمة الأصل (١٠٠٠) جنيه، وان العمر الإنتاج ي للأصل هو سنه واحده . وإذا كانت القيمة المقدرة للسلع الناتجة عن تشغيل الأصل هي (١٥٠٠) جنيه، ويتوقع أن يتحمل نفقات إنتاج قدرها (٤٠٠) جنيه ، فهذا يعني أن إيراد المشروع الصافي في نهاية العمر الإنتاج ي للأصل هو(١١٠٠) جنيه إذا خصمنا من الإيراد الصافي تكلفة شراء الأصل نفسه وهي (١٠٠٠) جنيه، فيبقى للمستثمر عائدا صافياً قدره (١٠٠) جنيه فقط.

وإذا حسبنا نسبة العائد إلى تكلفة الأصل الرأسمالي نحصل على معدل العائد المتوقع على الاستثمار (معدل الكفاءة الحدية لرأس المال) ويساوي حسب هذا المثال (10 = 10/ 1000) % . لذلك لا بد للمستثمر من المقارنة بين هذا العائد المتوقع(معدل الكفاءة الحدية لرأس المال) وبين سعر الفائدة الجاري لاتخاذ قرار الاستثمار:

- إذا تبين أن سعر الفائدة الجاري أقل من(% 10)، فهذا يدل على أنه من الأفضل له القيام بالاستثمار.
- وإذا كان سعر الفائدة الجاري أكبر من(% 10)، فهذا يدل على أن الاستثمار ليس مربحاً .
- وإذا تساوى سعر الفائدة مع هذا المعدل، فيصبح الأمر من وجهة نظر المستثمر سواء .

لاحظ: يعرف الاستثمار الذي تقوم به الحكومة بواسطة وزاراتها وهيئاتها المختلفة بالاستثمار الحكومي أو القطاع العام. وقد يقوم به رجال الأعمال لحسابهم وهو ما يعرف بالاستثمار الخاص وبشكل عام، فان الاستثمار المقصود هنا هو الاستثمار الحقيقي الذي يقوم به رجال الأعمال لحسابهم،و إلى الاستثمار الحقيقي الخاص فقط. وذلك لان الاعتبارات التي تحكم الاستثمار الحكومي تختلف تماماً عن النظريات التي تفسر السلوك الاستثماري لرجال الأعمال الذين يتأثرون في قراراتهم الاستثمارية بدا فع الربح والمنفعة الخاصة أكثر من أي اعتبار آخر.

ثالثاُ: الإنفاق الحكومي:

يمثل الإنفاق الحكومي أحد بنود الإنفاق على الناتج المحلى الإجمالي في معظم دول العالم ،وينقسم الإنفاق الحكومي إلى ثلاثة بنود (مشتريات الدولة من السلع والخدمات– النفقات التحويلية – مدفوعات الفائدة) فمن خلاله تقوم الحكومة بشراء السلع والخدمات الذي تستخدمه خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة ، كشراء السيارات والمستلزمات المكتبية والمرتبات وغيرها، ويزداد الإنفاق على المرافق الأساسية كلما كانت الدولة غنية ويقل كلما كانت فقيرة. وتمول هذه النفقات عن طريق الإيرادات التي تحصل عليها من الضرائب أو الرسوم الجمركية أو غيرها من الموارد الأخرى.

ويلعب الإنفاق الحكومي دور هام في مواجهة التقلبات الاقتصادية ومعالجة مشكلة هبوط الطلب الفعلي، حيث أن الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الكلي يعمل كمتغير خارجي أساسي يقوم بتحريك الطلب الاستهلاكي و الطلب الاستثماري عن طريق المضاعف المحفز للإنفاق .و قد أصبح دور

الإنفاق الحكومي دور فعال وحتمي بسبب عدم فعالية السوق التلقائية في إعادة التوازن للناتج عند مستوى التشغيل الكامل كما اعتقد الكلاسيك ، حيث أن هذا الإنفاق لابد أن يكون بشكل عقلاني و مدروس حتى يحقق النتائج المرغوبة .

رابعاً: الإنفاق علي الصادرات والواردات:

يشكل الميزان التجاري أو صافى الصادرات المكون الرابع للإنفاق الكلى،فالصادرات هي تلك السلع والخدمات التي تنتج محليا ويتم تصديرها إلى العالم الخارجي، في حين تمثل الواردات الإنفاق المحلى على السلع والخدمات الأجنبية، والفرق بينهما يسمى بصافي الصادرات ($X_n = X - M$). وصافي الإنفاق الخارجي أو صافي الصادرات يمثل الفرق بين صادرات الدولة و وارداتها من السلع و الخدمات ، بحيث حجم صادرات الاقتصاد المحلي للدول الأخرى تعتمد على قرارات الإنفاق بالنسبة لهذه الدول و التي تتأثر بحجم دخولهم ،و واردات الاقتصاد المحلي تعتمد بالدرجة الأولى على الدخل القومي المحلي لأن الإنفاق الاستهلاكي يعتمد على حجم الدخل القومي.

ويعتبر القطاع الخارجي النافذة التي يتفاعل من خلالها الاقتصاد المحلي مع اقتصاديات الدول الأخرى، بحيث يستورد من الخارج ما لا يستطيع إنتاجه أو ما ينتج بكميات غير كافية من سلع وخدمات وفي المقابل تصدير ما يزيد عن حاجة الاقتصاد من سلع و خدمات .وتعتمد الصادرات والواردات على عدة عوامل من أهمها الدخل القومي ، وفروقات الأسعار العالمية، وأسعار صرف العملات الأجنبية ، وهذه العوامل تلعب دورا كبيرا في حركة الصادرات والواردات.

خامساً: التوازن العام:

(أ)- توازن الاقتصادي الكلي:

يتحقق توازن الاقتصاد عند تعادل قوى الطلب الكلي المكون من الإنفاق الاستهلاكي (C) والإنفاق الاستثماري (I) والإنفاق الحكومي (G) وصافي الصادرات (X-M) مع قوى العرض الكلي أو الدخل المحلي الإجمالي (Y) على مستوى الاقتصاد، كما يلي:

جدول رقم (٣)

التوزان الاقتصادي الكلي لكافة القطاعات

(١) الناتج المحلي الإجمالي (y)	(٢) الاستهلاك C	(٣) الاستثمار I	(٤) الإنفاق الحكومي G	(٥) صافي الصادرات X-M	(٦) الإنفاق الكلي (AD)
4800	3000	900	1300	-100	5100
5200	3300	900	1300	-100	5400
5600	3600	900	1300	-100	5700
6000	3900	900	1300	-100	6000
6400	4200	900	1300	-100	6300
6800	4500	900	1300	-100	6600
7200	4800	900	1300	-100	6900

أسئلة الفصل الثاني

س١: (اختر الاجابة الصحيحة):

أ- اهم العوامل المحددة للاستثمار هى

١- تكلفة راس المال المستثمر (سعر الفائدة)

٢-التكلفة الحدية لراس المال (العائد المتوقع)

٣- التقدم العلمى والتكنولوجى

٤- درجة المخاطرة

١-جميع الاجابات صحيحة

س٢: اذا كانت معادلة استهلاك في دولة ما تأخذ الشكل التالي:

$$C = 80 + 0.75Y$$

١- حدد قيمة الميل الحدي للاستهلاك; وضح ماذا تعني هذه القيمة؟

٢- ماذا تمثل القيمة ٨٠.

٣- اشتق دالة الادخار.

٤- ارسم رسم (تقريبي) يوضح دوال الاستهلاك والادخار.

س٣:أجب عما يلي:

أ- يعرف الميل الحدي للاستهلاك (MPC) على أنه:

ب- الكفاءة الحدية للاستثمار (بالكفاءة الحدية لرأس المال) تعرف على أنها:

جـ- ماهي العوامل المحددة للكفاءة الحدية للاستثمار؟

د - بين العلاقة بين معدل العائد المتوقع (r) وإجمالي الأستثمار (I):

هـ - بين العلاقة بين معدل الفائدة ومستوى الاستثمار:

و - ما هو الفرق بين الأجل القصير والأجل الطويل؟

س ٤:أجب عما يلي:

*** بالنظر إلى الرسم البياني والذي يبين دالة الادخار أجب عن الفقرات ١ و ٢و٣:**

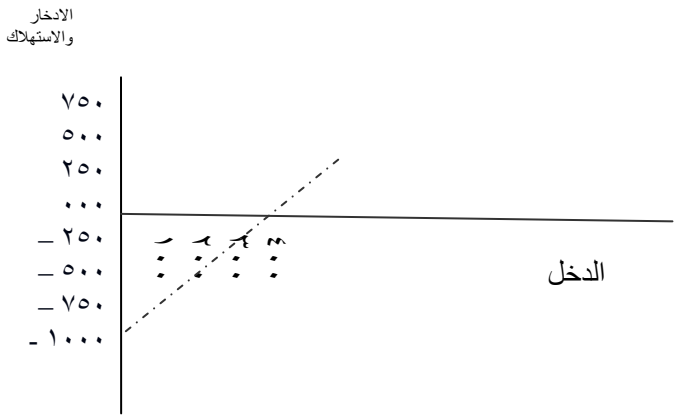

١. الاستهلاك التلقائي يساوي :

أ- ٧٥٠

ب- ١٠٠٠

ج- ٧٥٠-

د- ٤٠٠

٢ . العلاقة بين سعر الفائدة والاستثمار علاقة:

أ- طردية

ب- عكسية

ج- تكاملية

د- انعكاسية

الفصل الثالث

التوازن الاقتصادي الكلي

بعد دراسة وفهم هذا الفصل ستكون قادراً علي معرفة:

١) **ماهية العرض الكلي.**

٢) **ماهية الطلب الكلي.**

٣) **توازن العرض الكلي والطلب الكلي.**

٤) **الانفاق الإستثماري**

٥) **الانفاق الإستهلاكي**

٦) **الإنفاق الحكومي**

٧) **الإنفاق علي الصادرات والواردات**

٨) **التوازن العام**

الفصل الثالث

التوازن الاقتصادي الكلي

تمهيد :

تهدف النظرية الإقتصادية إلى دراسة الكيفية التي يعمل بها الإقتصاد القومي بشكل كامل و هذا يعني أن إهتمام النظرية مركز حول الدراسة للقوى المؤثرة في مستوى الأداء الكلي للنظام الإقتصادي والتي تعمل بالتالي على تحديد المتغيرات التي تعبر عن مستوى الأداء أو النشاط الإقتصادي في المجتمع مثل مستوى الناتج أو الدخل والإنفاق بأشكاله المختلفة ومستوى التوظيف والبطالة و المستوى العام للأسعار .

و تُقدم نَظرية التوازن العام مُحاولاتٍ اقتصاديةٍ عديدةٍ لِتوضيحِ سُلوكِ كُلٍ من العرضِ، و الطلب، و السعر في الاقتصاد كَكُل، و يكون ذلك مع بعضِ أو أغلبِ الأسواق المُتفاعلة، وَ ذلكّ من خلال السَعي لِإثباتِ أَنَ مَجموعة مِنَ الأسعار الموجودة يُمكنُ أَن تُحددَ مستوى التوازن العام للأسعار. و من الجدير بذكره أن نظرية التوازن العام مُناقضةَ لِـ نظرية التوازن الجزئي و التي تُحلل الأسعار لِسوق واحدٍ فقط. و أول هذه التحليلات هو التحليل الكلاسيكي و الذي تبناه مجموعة من الإقتصاديين التقليديين أمثال ساي و ستوارت ميل و هم رواد المدرسة الكلاسيكية و إعتمدوا في ذلك على عدة فرضيات بنو عليها دراساتهم و دونوا على أساسها نتائجهم ومن بينها قانون ساي و

كذا إفتراض توازن الإقتصاد عند حالة الإستخدام التام و كذا فرض حيادية النقود و كذا اليد الخفية التي تعمل على التوازن .

غير أن الأزمة الإقتصادية العالمية لسنة ١٩٢٩ أثبتت عقم التحليل الكلاسيكي على تحليل و تفسير الأزمات و عجزه عن معالجتها . وتعتبر نظرية كينز بمثابة ثورة حقيقية في الفكر النقدي والإقتصادي حيث أنها إعتمدت و بنت دراستها على فروض مخالفة لفروض النظرية الكمية للنقود التي سادت في فترة من الزمن . ففي الوقت الذي تؤيد فيه النظرية الكلاسيكية فكرة حيادية النقود تقوم النظرية الكينزية على أساس أهمية النقود والدور الذي تلعبه على مستوى النشاط الإقتصادي، بمعنى أن التغير في كمية النقود يؤثر بالتبعية على جميع المتغيرات الإقتصادية سواء عمالة ، إنتاج ، إستهلاك ، إدخار ، إستثمار مما يؤثر على التوازن الإقتصادي الكلي ويفسر كينز التغير في المستوى العام للأسعار الناتج من التغير في كمية النقود على أنه مجرد إنعكاس لمستوى العمالة و الدخل القومي ومستواه التوازني.

المبحث الأول

العرض الكلي والطلب الكلي

بعد العرض السابق لمقاييس النشاط الاقتصادي الكلي، لعلنا نتساءل عن كيفية تحديد حجم الناتج الكلي بالمجتمع والعوامل التي تؤثر فيه أو تحدده لتحقيق أهداف السياسات الاقتصادية المختلفة وتحيقيق الرفاهية بشكل عام. ويتحدد حجم الناتج الكلي في المجتمع بعاملين، هما:

العامل الأول: يتمثل في قدرة المجتمع علي الانتاج، وتتحدد هذه القدرة بمدي وفرة عناصر الإنتاج المختلفة. لذا فإن ذلك، يحدد حجم المعروض الكلي من المنتجات سواء كانت سلع أم خدمات، ويسمي هذ العامل بـ (العرض الكلي).

العامل الثاني: يتمثل في طلب المجتمع علي ما يتم انتاجه من المنتجات سواء كانت سلع أم خدمات. ويتحدد هذا الطلب بحجم ومستوي الدخل في المجتمع(حجم الانفاق الكلي والعوامل المؤثرة فيه). ويسمي هذ العامل بـ (الطلب الكلي).

وسيتم تناول كلاً من العرض الكلي والطلب الكلي والعوامل الموثرة فيهما وتفاعلهما معاً ، وذلك كما يلي:

أولاً: العرض الكلي:

(أ)- تعريف العرض الكلي:

يشير العرض الكلي (AS) Aggregate supply إلى كمية المنتجات النهائية من السلع والخدمات التي يرغب المنتجون في بيعها عند كل مستوي سعري، حيث تعتمد أسعار هذه السلع والخدمات على أسعار عوامل الإنتاج التي ساهمت في إنتاج الكمية المعروضة . أيضا يعرف العرض الكلي بـ (إجمالي الإنتاج)، ويعتبر إجمالي إنتاج السلع والخدمات (GDP) التي يتم إنتاجها في الاقتصاد عند مستوى سعر معين في فترة زمنية معينة.

(ب)- تمثيل العرض الكلي:

يتم تمثيل العرض الكلي عن طريق منحنى العرض الكلي الذي يصف العلاقة بين مستويات السعر وكمية الإنتاج الذي يسعى المنتجون لتوفيره. وعادة، يوجد علاقة طردية بين العرض الكلي ومستوى السعر. ويمكن التفرقة بين منحنى العرض الكلي في الأجل القصير (الكينزي) ومنحنى العرض الكلي في الأجل الطويل (الكلاسيكي)،

وذلك كما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (١)

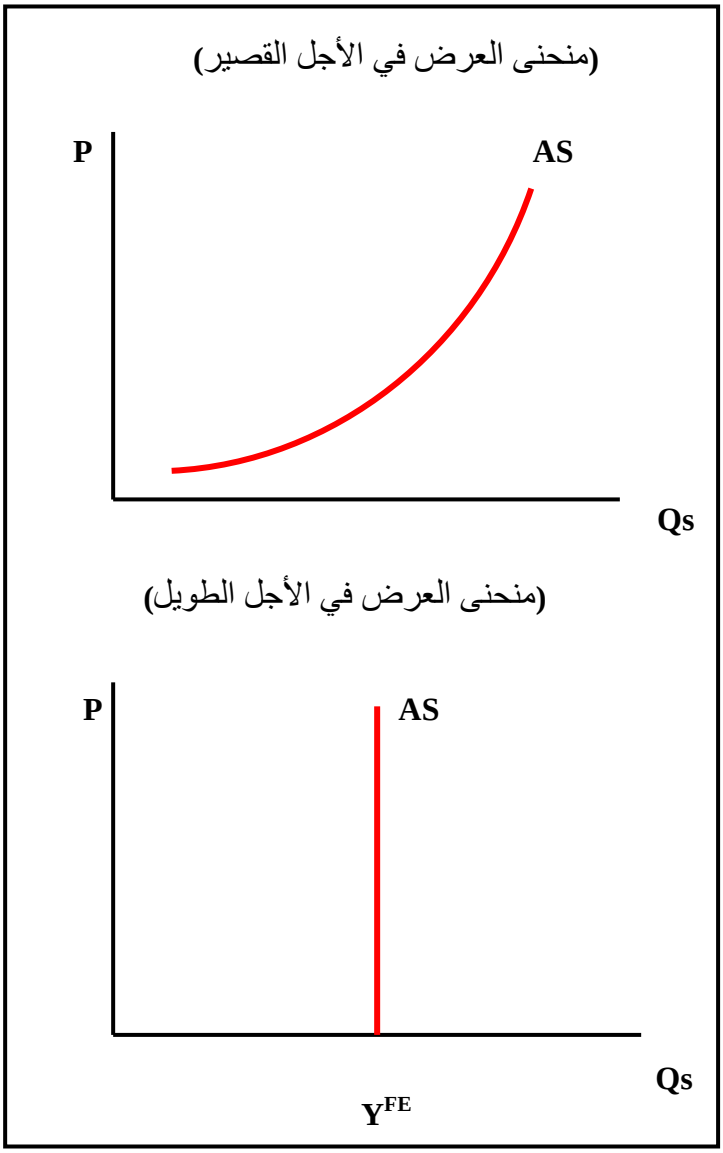

لاحظ: يشير الأجل القصير إلي إطار إلي إطار زمني قصير نسبياً وغير كافي لإجراء التعديلات اللازمة لزيادة الانتاج في الاقتصاد مثل زيادة رأس المال، استحداث التكنولوجيا. بينما يشير الأجل الطويل إلي إطار زمني طويل نسبياً وكافي لجميع التعديلات اللازمة لزيادة الانتاج في الاقتصاد مثل زيادة رأس المال، استحداث التكنولوجيا .

١- منحنى العرض في الأجل القصير (الكينزي) (Short-Run Aggregate Supply (SAS:

له ميل موجب، أي يميل من أسفل لأعلي لأن الموارد غير مستغلة بالكامل. كما يعكس العلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار والكمية المعروضة، حيث كل زيادة في الأسعار تمثل حافز للمنتجين وتؤدي لمزيد من الاستغلال الكامل للموارد. بمعني أخر، يشير (SAS) إلي العلاقة بين كمية الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومستوى الأسعار في الأجل القصير عندما لا يتساوي (أكبر من أو أقل من) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مع الناتج المحلي الإجمالي المحتمل.

٢- منحنى العرض في الأجل الطويل (الكلاسيكي) (Long-Run Aggregate Supply (LAS):

هو عبارة عن خط عمودي، حيث يصل الاقتصاد في المدى الطويل إلى طاقته الانتاجية القصوى (مستوي التوظف الكامل) ففي هذه الحالة، تم استغلال كافة الموارد في المجتمع.وبالتالي، فإن أي زيادة في الأسعار لا تمثل حافز للمنتجين ولن تؤدي لزيادة الكمية المعروضة مما يؤدي أن يكون منحنى العرض عموديا، مما يعني أيضاً ثبات كمية الناتج الإجمالي على الرغم من التغيرات المحتملة في المستوى العام للأسعار.

ويسمى هذا الوضع بمستوى التوظف الكامل (Y^{FE} ,Full Employment). بمعني أخر، يشير (LAS) إلي العلاقة بين كمية الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومستوى الأسعار عندما يتساوي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مع الناتج المحلي الإجمالي المحتمل.

ففي الأجل القصير، يكون مستوى رأس المال ثابت، فعلى سبيل المثال، لا تستطيع الشركة التعرف على تكنولوجيا جديدة واستخدامها لزيادة كفاءة الإنتاج. وبدلاً من ذلك، تعمل الشركة على زيادة العرض عن طريق الحصول على المزيد من عوامل الإنتاج الموجودة مثل تعيين العمال لوقت أطول أو زيادة استغلال التكنولوجيا القائمة. وبالتالي، في الأجل القصير، يستجيب العرض الكلي للتغير في الأسعار عن طريق زيادة استغلال المدخلات في عملية الإنتاج. أي أنه مرتبط بالأسعار.

ولكن في الأجل الطويل، يمكن زيادة رأس المال، حيث لا يتحرك العرض الكلي إلا عن طريق التحسينات في الإنتاجية والكفاءة، حيث تعمل هذه التحسينات على زيادة مهارة العمال وتعليمهم والاستفادة من التقدم التكنولوجي. وتشير بعض وجهات النظر مثل النظرية الكينزية إلي أن العرض الكلي للأصول (رأس المال) في الأجل الطويل يكون له سعر مرن حتى نقطة معينة وبمجرد الوصول إلى هذه النقطة يصبح العرض غير حساس للتغيرات في مستوى السعر (جمود السعر).

وبالتالي، في الأجل الطويل، لا يستجيب العرض الكلي للتغير في الأسعار، ولكن يتغير العرض الكلي عن طريق بعض العوامل الأخري مثل التحسينات في الإنتاجية والكفاءة. أي أنه غير مرتبط بالأسعار.

(ج)- انتقال منحنى العرض الكلي:

بوجه عام في الأجل القصير، إن التغير في الأسعار مع ثبات العوامل الأخرى يؤدى إلى التحرك على نفس منحنى العرض الكلى. فعند زيادة الطلب الكلي، ترتفع الأسعار والتي تعتبر إشارة للمنتجون للتوسع في الإنتاج لتلبية مستوى أعلى من الطلب الكلي، وهذا التغيير الحيوي يحفز المنتجين على زيادة إنتاجهم لبيع المزيد من منتجاتهم وتحقيق مزيد من الربح. ويحدث العكس من ذلك، في حالة انخفاض الطلب الكلي. ولكن قد يحدث تغير في أحد هذه العوامل فينتقل المنحنى لليمين (زيادة) أو لليسار (انخفاض) حسب طبيعة التغير كما في الشكل رقم (٢)، ومن هذه العوامل ما يلي:

١- معدل الأجر النقدي :

تعتبر الأجور من المحددات الأساسية لوضع منحنى العرض الكلي لأن عنصر العمل يعتبر من أهم العناصر التي تحدد تكلفة الإنتاج في أي منشأة ،ولذلك عندما ترتفع معدلات الأجور فإن تكاليف الإنتاج الكلية ترتفع مما يؤدى إلى تقليل هامش الربح فتقل بالتالي الكمية المعروضة وينتقل منحنى العرض الكلى إلى اليسار .

٢-التغير في أسعار مدخلات الإنتاج الأخرى :

يؤدى ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج إلي انتقال منحنى العرض الكلى إلى اليسار والعكس صحيح في حالة انخفاضها حيث ينتقل المنحنى إلى اليمين، فارتفاع أسعار الطاقة مثلاً سوف يؤدى إلي انتقال منحنى العرض الكلى إلى اليسار كما حدث في عقد التسعينات خلال حرب الخليج .

٣- التقنية والإنتاجية :

يؤدي التحسين في التقنية إلى زيادة الإنتاجية وبالتالي انتقال منحنى العرض الكلى إلى اليمين ، فمثلاً إذا استحدث الإنسان تقنية جديدة تؤدى إلي زيادة الإنتاج ، وبافتراض أن الأجور ثابتة فإن ذلك سيؤدى إلى انخفاض تكاليف الإنتاج وزيادة الربحية مما يشجع على زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة الكمية المعروضة، وينتقل منحنى العرض الكلى إلى اليسار .

شكل رقم (٢): انتقال منحنى العرض الكلي

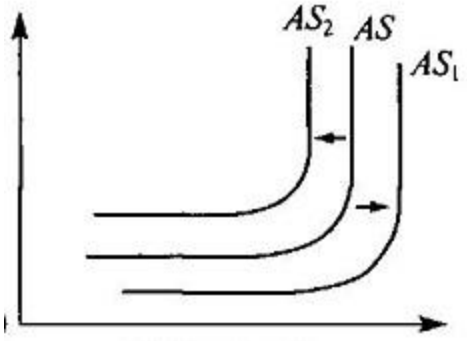

وبناءً عليه، يمكن أن يتغير العرض الكلي نتيجة تغير عدد من المتغيرات، بما في ذلك التغييرات في حجم ونوعية العمل والابتكارات التكنولوجية ، تغيرالأجور، التغييرات في ضرائب الإنتاج والإعانات المالية والتغيرات في التضخم، حيث تؤدي هذه العوامل إلى تغيرات في تكلفة الإنتاج إما بالزيادة فينخفض العرض الكلي وينتقل المنحني الخاص به لليسار (لأعلي) أو بالنقص فيزيد العرض الكلي وينتقل المنحني الخاص به لليمين (لأسفل). فعلى سبيل المثال، تؤدي زيادة كفاءة العمل نتيجة الاستعانة بتكنولوجيا إلي انخفاض تكلفة الانتاج من خلال خفض تكلفة العمل لكل وحدة عرض، مما

يؤدي لزيادة العرض الكلي. وعلى النقيض، تؤدي زيادة الأجور السائدة إلى إلي زيادة تكلفة الانتاج ، مما يؤدي لانخفاض العرض الكلي.

ثانياً: الطلب الكلي:

(أ)- تعريف الطلب الكلي:

يمكن تعريف الطلب الكلي (AD) Aggregate Demand بأنه إجمالي السلع والخدمات المختلفة التي ترغب قطاعات الاقتصاد الأربعة في الإنفاق والحصول عليها. ويتكون الطلب الكلي من عناصر الإنفاق الكلي (انفاق استهلاكي، انفاق استثماري، انفاق حكومي، صافي التعامل مع العالم الخارجي)، ويمكن حسابه كما يلي:

$$AD = C + I + G + (X - M)$$

حيث:

AD : الطلب الكلي **G : انفاق حكومي**

C : انفاق استهلاكي **X : الصادرات**

I : انفاق استثماري **M : الواردات**

(ب)- تمثيل الطلب الكلي:

يوضح الشكل رقم (٣)، منحنى الطلب الكلي في الاقتصاد المكون من أربعة قطاعات حيث يوضح المنحنى العلاقة بين المستوى العام للأسعار (General Price Level)، وهو عبارة عن متوسط سعري لأسعار السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد، وبين الكمية المطلوبة في الاقتصاد، وذلك كما يلي:

شكل رقم (٣): منحنى الطلب الكلي

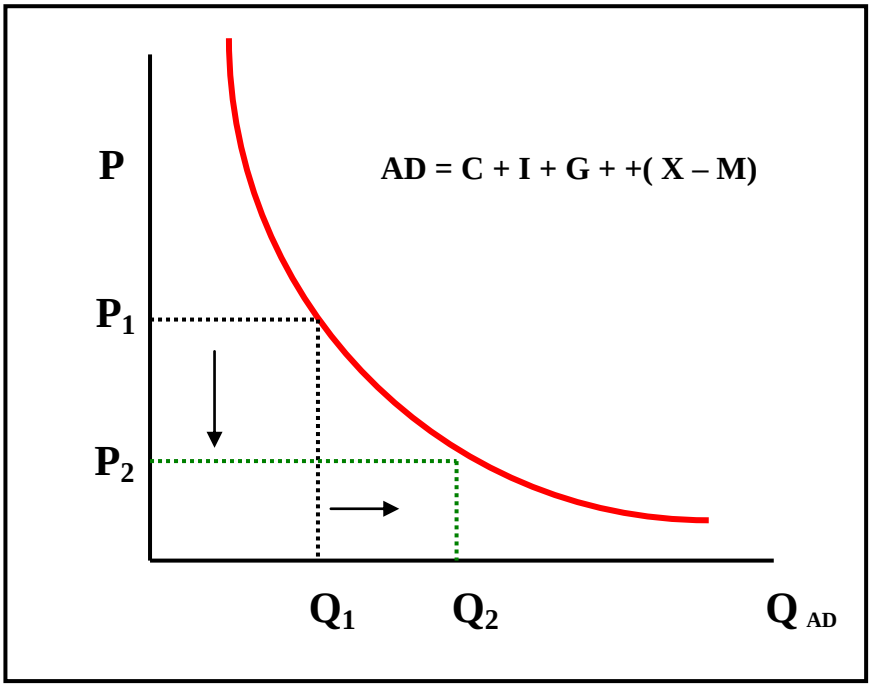

وينحدر منحنى الطلب الكلي من الأعلى إلى الأسفل وله ميل سالب، وذلك بسبب وجود العلاقة العكسية بين السعر (المستوى العام للأسعار) وبين الكمية المطلوبة الكلية. مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. فعند انخفاض المستوى العام للأسعار من (P_1) إلى (P_2)، ترتفع الكمية المطلوبة من (Q_1) إلى (Q_2)، مما يعني ارتفاع القوة الشرائية للقطاعات الاقتصادية، أي إمكانية حصولهم على كميات أكبر من السلع والخدمات عن السابق علي مستوي الاقتصاد ككل، مما يعني زيادة الطلب الكلي. أما ارتفاع المستوى العام للأسعار فيعني انخفاض القوة الشرائية للقطاعات الاقتصادية، مما يعني انخفاض الطلب الكلي. إن تغير المستوى العام للأسعار سيعمل على التحرك على نفس المنحنى ولكن من نقطة إلى نقطة أخرى، كما هو موضح بالشكل (٣).

(ج)- انتقال منحنى الطلب الكلي:

علي عكس تغير المستوى العام للأسعارالذي يؤدي للتحرك على نفس المنحنى من نقطة إلى نقطة أخرى، كما هو موضح بالشكل رقم (٤). إن إنتقال المنحنى لليمين أو اليسار كما في الشكل (٤)، حيث يعكس تحول منحني AD المباشر إلى اليمين عند زيادة الطلب الكلي ، وإلى اليسار عند انخفاض الطلب الكلي. ويكون بسبب تغير أحد العوامل المحددة للطلب الكلي (العوامل غير السعرية للطلب الكلي). وهذه العوامل لها علاقة بالعناصر المكونة للطلب الكلي وهي الانفاق الاستهلاكي، الانفاق الاستثماري، الانفاق الحكومي، وصافي التعامل الخارجي.

شكل رقم (٤): انتقال منحنى الطلب الكلي

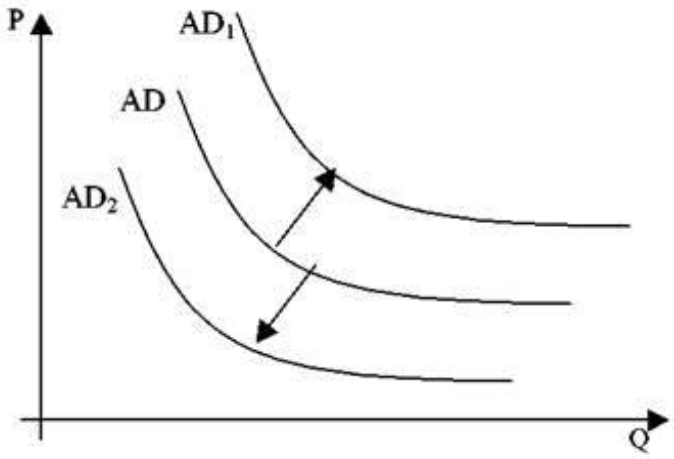

وتشمل العوامل غير السعرية للطلب الكلي ما يلي:

(أ)- العوامل التي تؤثر على إنفاق المستهلك على الأسر: رفاهية المستهلك ،الضرائب ، التوقعات

(ب)- العوامل التي تؤثر على تكاليف استثمارات الشركات: أسعار الفائدة ،والإقراض الميسر ، وإمكانية الحصول على الإعانات .

(ج)- السياسات الحكومية التي تحكم الإنفاق العام .

(د)- الظروف في الأسواق الأجنبية التي تؤثر على الصادرات الصافية: تقلبات أسعار الصرف والأسعار في السوق العالمية.

ثالثاً: توازن العرض الكلي والطلب الكلي:

- تعريف حالة التوازن : هي الحالة التي يتساوى فيها العرض الكلي مع الطلب الكلي عند كمية محددة وسعر ثابت .

- تعريف كمية التوازن : هي الكمية التي يتساوى فيها العرض الكلي مع الطلب الكلي عند كمية محددة وسعر ثابت وتسمى بنقطة التوازن.

- تعريف سعر التوازن : هو السعر الذي يظل ثابتاً مع العرض الكلي و الطلب الكلي عند كمية محددة .

وفيما يلي جدول يوضح توازن افتراضي بين كلاً من العرض الكلي والطلب الكلي باقتصاد ما :

جدول رقم (١)

العرض الكلي (AS)	الطلب الكلي (AD)	وضع الإنتاج الكلي مقارنة بالإنفاق	وضع المخزون	رد فعل المنتجين
4800	5100	الإنتاج أقل من الإنفاق	في حالة نقصان	إنتاج أكثر
5200	5400	الإنتاج أقل من الإنفاق	في حالة نقصان	إنتاج أكثر
5600	5700	الإنتاج أقل من الإنفاق	في حالة نقصان	إنتاج أكثر
6000	6000	الإنفاق يساوي الإنتاج	ثابت	لا تغيير في الإنتاج
6400	6300	الإنتاج أكبر من الإنفاق	في حالة ارتفاع	إنتاج أقل
6800	6600	الإنتاج أكبر من الإنفاق	في حالة ارتفاع	إنتاج أقل
7200	6900	الإنتاج أكبر من الإنفاق	في حالة ارتفاع	إنتاج أقل

شكل رقم (٥)
التوازن في الأجل القصير والأجل الطويل

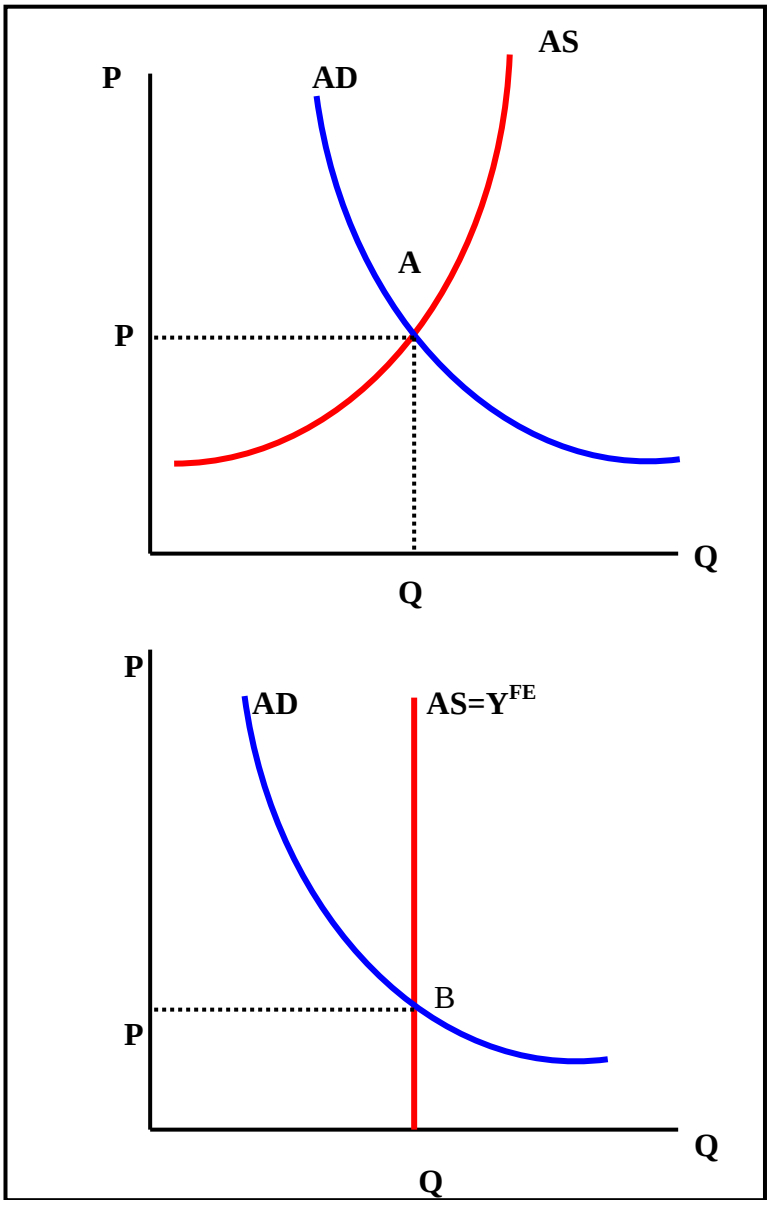

إن التوازن في الأجل القصير، يعني تقاطع منحنى AD (الذي يمثل الكمية المطلوبة من السلع والخدمات) ومنحنى AS (الذي يمثل الكمية المعروضة من السلع والخدمات)، حيث يتم تحديد مستوى الناتج الحقيقي في الاقتصاد على أساس المساواة بين العرض الكلي والطلب الكلي كما في الجزء العلوي من الشكل (٥).

ويتحقق التوازن في هذه الحالة نتيجة للتقلبات المستمرة في العرض والطلب. إذا تجاوز الطلب الكلي حجم العرض الكلي (فائض طلب)، ثم من أجل تحقيق حالة التوازن، فمن الضروري إما رفع

الأسعار بأحجام إنتاج ثابتة أو التوسع في الإنتاج. وإذا تجاوز العرض الكلي حجم الطلب الكلي(فائض عرض)، فيجب تخفيض الإنتاج أو خفض الأسعار. بمعني أخر، كان الاقتصاد يعمل عند مستوى أقل من التوازن (فائض طلب)، فستقوم الشركات بزيادة الانتاج أو زيادة الاسعار. وإذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى أعلى من التوازن(فائض عرض)، فستقوم الشركات بخفض الانتاج أوخفض الأسعار.

وفي حالة التوازن في الأجل القصير، يرى كينز امكانية تحقق التوازن قبل مستوي الناتج المحتمل (مستوى التوظف الكامل)؛ أي أن يصل إلى نقطة توازن أقل من تلك النقطة التي يمكن تحقيقها في ظل التشغيل الكامل للموارد. وتشير النقطة A إلى مستوى الناتج الحقيقي في الاقتصاد وهو أقل من مستوى التوظف الكامل. وبالتالي، فإن زيادة الأسعار تعمل على زيادة الكميات المعروضة. وبالتالي الاقتراب شيئا فشيئا من مستوى التوظف الكامل. ومع الوصول إلى مستوى التوظف الكامل يتحول منحنى العرض إلى خط عمودي(العرض الكلي عند مستوى التوظف الكامل).

بينما في حالة التوازن في الأجل الطويل، يعني تقاطع منحنى AD ومنحنىAS طويل الأجل عند النقطة B كما في الجزء السفلي من الشكل (٥). وتشير النقطة B إلى مستوى الناتج الحقيقي في الاقتصاد عند مستوى التوظف الكامل . ويحدث توازن الاقتصاد الكلي في الأجل االطويل عندما يكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مساويا للناتج المحلي الإجمالي المحتمل، أي عندما يكون الاقتصاد على منحنى العرض في الأجل الطويل (LAS). ويتم هذا عندما تكون نسبة الزيادة في الأجور النقدية مساوية لنسبة الزيادة في الأسعار.

أسئلة الفصل الثالث

س١ – يعتمد الطلب الكلي على عدة عوامل هي بالأساس محددات مكوناته، من أهمها:

س٢– ناقش كيف يتأثر الطلب الكلي بالعوامل التي ذكرتها اعلاه.؟

س٣ وضح الفرق بين التوازن في الأجلين القصير والطويل؟

الفصل الرابع

البطالة وسوق العمل

بعد دراسة وفهم هذا الفصل ستكون قادراً علي:

١) **ماهية البطالة.**

٢) **سوق العمل.**

٣) **الطلب علي العمل.**

٤) **عرض العمل**

٥) **توازن سوق العمل**

الفصل الرابع

البطالة وسوق العمل

تمهيد :

تعتبر البطالة من ابرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي واجهت مختلف اقتصاديات العالم . ولاشك أن ظاهرة البطالة تكاد تكون عامة بين مجتمعات العالم المتقدم أو النامي، و قد تزايدت حدتها في الدول النامية. ومن أسبابها ما هو اقتصادي ومنها ما هو سياسي و كذلك سكاني ومنها التكنولوجي والتنظيمي والإداري. و قد ترك أدي ذلك كله، عدم قدرة الاقتصاد النامي على توفير فرص العمل الكافية أمام الداخلين الجدد في سوق العمل. و بالتالي تصبح مشكلة البطالة أكثر تعقيدا نظرا لعدم وجود سياسات واضحة للتشغيل تعمل على زيادة فرص العمل.

ويرتبط مفهوم البطالة أساسا بالقدرة، الرغبة والبحث عن العمل، و يمس الفئة النشيطة أو القوى العاملة. ويعبر عن مقدار البطالة بالفرق بين الطلب على العمل والمعروض منه أو الفرق بين مستوى التوظف الكامل والتوظف الفعلي. كما تعرف البطالة على أنها : الحالة التي يكون فيها الفرد قادراً على العمل و راغباً فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن لا يحصل عليه، ومن ثم غيرالراغب في العمل لا يعد عاطلاً ولا يواجه بالتالي مشكلة اقتصادية.

ومن أمثلة غيرالراغبين في العمل ربة البيت، فهي تتفرغ تماماً لأعمال المنزل، ولا تبحث عن عمل ، أما إذا كانت قادرة على العمل و تبحث عنه فهي عاطلة . كذلك من أمثلة غيرالراغبين في العمل، هؤلاء الذين لديهم عقارات أو أسهم أو سندات ، ولا يعملون و تدر عليهم دخلا لا يعرضهم لمشاكل الفقر، وهم يمتنعون من العمل لأن الثروة تساعدهم على توفير حياة كريمة بدون الاحتياج للعمل، ايضاَ مثل الذين يبحثون عن العمل رغبة في شغل أوقات فراغهم دون الحاجة للمال. ولو كان الشخص قادراً على العمل و لا يبحث عنه، فهو لا يعد عاطلاً.

وفي حالة وجود فرصة للعمل يتم تداول سلعة أو خدمة العمل في سوق العمل، حيث يخضع العمل إلى آليات السوق (مع بعض القيود المخصوصة)، حيث تتكون هذه السوق من جانبي العرض والطلب ويتم فيها تحديد كميات كل منها والأجور المقابلة كما يتم فيها توزيع موارد العمل على مختلف المنشآت والقطاعات والأقاليم. وتتميز سوق العمل بعدد من الخصائص المختلفة عن أسواق عوامل الإنتاج الأخرى.

وفي هذا السياق، يمثل عرض العمل أحد جانبي سوق العمل. ويعرض العامل خدماته (سلعة العمل) في السوق مقابل أجر يعتبره كاف لتخلي عن سلعة "الفراغ" أي أن العامل يوازن بين المنفعة التي يحصل عليها واستعمال وقت فراغه وبين المنفعة (المنافع) التي يحصل عليها من الأجر الذي يتقاضاه نتيجة التخلي عن جزء كبير أو صغير من وقته للعمل السوقي المأجور. ويختلف منحنى عرض العمل للعامل عن منحنى العرض الكلي بأن الأول يمكن أن يكون مرتداً بحيث يتزايد العرض الفردي

المحور الأول : تعريف البطالة:

يمكن تعريف البطالة بأنها التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة والقدرة على العمل. والمقصود بالقوة العاملة هو عدد السكان القادرين والراغبين في العمل مع استبعاد الأطفال (دون الثامنة عشرة) والعجزة وكبار السن. ويعبر عن مقدار البطالة بالفرق بين الطلب على العمل والمعروض منه أو الفرق بين مستوى التوظف الكامل والتوظف الفعلي. ويحسب معدل البطالة (Unemployment Rate) باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{معدل البطالة} = \left[\frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوة العاملة}}\right] \times ١٠٠$$

مثـــــــــــــال (١):

إذا كان عدد السكان في اقتصاد ما يتكون من 240000 شخص، منهم 135000 موظف، ومنهم 15000 عاطل، فما هي نسبة القوة العاملة الى عدد السكان ، معدل البطالة ؟

الحل

القوة العاملة = العاطلين + الموظفين= ١٣٥٠٠٠ + ١٥٠٠٠ = ١٥٠٠٠٠

نسبة القوة العاملة = القوة العاملة ÷ عدد السكان x ١٠٠

= (١٥٠٠٠٠ ÷ ٢٤٠٠٠٠) x ١٠٠ = ٠.٦٢٥ x ١٠٠ = ٦٢.٥ %

معدل البطالة = العاطلين ÷ إجمالي القوة العاملة x ١٠٠= ١٥٠٠٠ ÷ ١٥٠٠٠٠

= ٠.١ x ١٠٠ = ١٠ %

المحور الثاني: سوق العمل:

يمكن تعريف العمل بأنه المجهود الإرادي الواعي الذي يستهدف منه الإنسان إنتاج السلع والخدمات لإشباع حاجاته، ومن هذا التعريف يتضح لنا أن مجهود الحيوانات أو مجهود الإنسان بغير هدف لا يعتبر عملاً. بمعني أخر، العمل :هو الطاقة أو الجهد الحركي أو الذهني الذي يبذله الإنسان من أجل تحصيل أو إنتاج ما يؤدي إلى إشباع حاجة معينة.

وتخضع سلعة أو خدمة العمل إلى آليات السوق (مع بعض القيود المخصوصة)، حيث تتكون هذه السوق من جانبي العرض والطلب ويتم فيها تحديد كميات كل منها والأجور المقابلة كما يتم فيها توزيع موارد العمل على مختلف المنشآت والقطاعات والأقاليم. وتتميز سوق العمل بعدد من الخصائص المختلفة عن أسواق عوامل الإنتاج الأخرى مثل التصاق خدمة العمل بالعامل (الجانب الإنساني)، وعدم إمكان تخزين سلعة العمل، واختلاف قدرة أصحاب جانبي العرض والطلب التفاوضية بل واختلاف سبب وجودهما في السوق، وضرورات التدخل فيها ومستوياته وآثار مثل هذا التدخل.

وتستند الفكرة الأساسية في تخطيط القوى العاملة على المستوى الكلي إلى سعي الدول لتوفير توازن في سوق عملها ليس فقط بالمعنى الاقتصادي الكلي، بل ويصل إلى مواءمة كل من العرض والطلب من حيث الكم والنوع (الاختصاص ومستويات المهارة) والزمان والمكان. وهذه الملائمة هي بالضرورة مستقبلية. وبالتالي، فهي تحتاج إلى دراسة كل من العرض الحالي ومحدداته واتجاهاته والطلب الحالي ومحدداته واتجهاته. وبإجراء الحسابات اللازمة لكل من العرض والطلب المستقبليين

إمكانية حصول التوازن التلقائي وهو نادر أو ضرورة اتخاذ خطوات معينة في جانبي العرض والطلب، وخصوصاً عرض ذوي المؤهلات العليا لكي يتلائم مع طلب سوق العمل المستقبلية لمواكبة خطط التنمية الاقتصادية في كل دولة.

أولاً: سوق العمل:

تشير سوق العمل إلي المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه، أي يتم فيها بيع خدمات العمل وشراؤها، وبالتالي، تسعير خدمات العمل. وسوق العمل، مثل أي سوق تتضمن بائعين ومشترين وقواعد وأسعار . ويتم في هذه السوق تخصيص الموارد البشرية للوظائف عند معدلات أجر محددة . وإن تخصيص الأفراد للوظائف ليس حاجة فردية فقط (العامل ورب العمل) بل هي جاجة مجتمعية أيضاً حيث يتم تخصيص الموارد البشرية بين المنشآت والصناعات والمهن والأقاليم.

وقد تكون سوق العمل محلية أو قومية أو حتى عالمية حسب الاختصاص والندرة. وبعض أقسام سوق العمل تعمل وفق تشريعات وقيود محددة (القطاع الرسمي)، بينما تعمل أقسام أخرى في ظروف غير مواتية(القطاع غير الرسمي)، وحتى ضمن المؤسسة الواحدة يوجد سوق عمل داخلية ذات شروط خاصة يتم فيها الترقية واسناد مناصب معينة.

ويتحدد نتيجة نشاط سوق العمل والتفاعل بين جانبي العرض والطلب علي السلعة المتداولة في هذه السوق (عنصر العمل)، عدد من العناصر مثل:

(أ)- مستوى البطالة:

يعتمد مستوي البطالة علي سوق العمل ومدي قدرته علي استيعاب قوة العمل. فهناك علاقة عكسية بين سوق العمل ومستوي البطالة، حيث كلما زاد حجم سوق العمل وزادت قدرته علي خلق فرص عمل، انخفضت مستويات البطالة في الاقتصاد. والعكس صحيح، فكلما انخفض حجم سوق العمل وانخفضت قدرته علي خلق فرص عمل، زادت مستويات البطالة في الاقتصاد.

(ب)- مستويات الأجور:

يعد العمل عنصر من عناصر الانتاج وينطبق عليه معظم خصائص عناص الانتاج الاخري التي تشارك في العملية الانتاجية للحصول علي دخل (عوائد عناصر الانتاج)، وبالتالي، عنصر العمل له طلب وعرض وسعر (الأجور). ومع ذلك، يتميز عنصر العمل بسمات خاصه، تميزه عن غيره من عناصر الانتاج، مثل:

- **العمل متجسد فيالعامل لا ينفصل عنه**
- **العمل سريع الفناء فما إذا لم يستعمل في وقته ضاع إلي الأبد (سلعة غير قابلة للتخزين)**
- **قوة التفاوض غير متكافئة بين العامل ورب العمل، ولكن يعوض عدم التكافئ بينهما الاتحادات العمالية (النقابات) وتدخل الدولة لحماية الطبقة العاملة بقوانين وتشريعات.**

وقد يكون الأجر بالنسبة للعامل هو مصدر الدخل الوحيد أو الأساس الـذي يعـتمد علـيه معاشــه، وبالنسبة لـرب العمـل تكلفـة مـن. تكاليف عوامـــل الانـــتاج يعـــتمد علـــيها في تحديد الاســـتثمار والانتاج. أما الأجر بالنسبة للاقتصاد القومي أحد جوانب توزيع الناتج القومي. ويأخذ الأجر عدة أشكال مثل:

- **الأجر النقدي : وهو الشكل الأكثر شيوعاً في الاقتصاد المعاصر.**
- **الأجر العيني : كالايواء والطعام والملابس .**
- **مزيج منهما : يتمثل في وجود منافع عينية اضافة إلي الأجر النقدي.**

كما للأجر طرق دفع مختلفة تعتمد علي:

- **الفترة الزمنية : وقد تكون الساعة أو الأسبوع للعمال أو الشهر للأعمال الادارية وللموظفين في الحكومة وتسمى رواتب .**
- **كمية الإنتاج : الدفع بالقطعة**
- **مهمة الإنتاج المحددة: مثل عمليات البناء أو الزراعة أو المقاولات**

وقد يأخذ الدفع أكثر من شكل معاً من هذه الأشكال . ويتم التمييز عادة بين الأجر الحقيقي والأجر الاسمي ، حيث:

الأجر الاسمى:

- **هو ما يقبضه العامل في مقابل وحدة العمل بالعملة المعنية وبالأسعار االجارية .**
- **وهو مقياس مناسب عند مقارنة أجور العاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة في وقت معين، الأج الاسمي لا يهتم بتطور القوة الشرائية للأجر.**
- **إن أي تغير في الأجور النقدية الاسمية قد يذهب به، جزئياً أو كلياً ، تغير المستوي العام للأسعار .**

الأجر الحقيقي:

هو الأجور الاسمية مقسومة على أحد مقاييس الأسعار لبيان ما يمكن للعامل أن يشتريه بالأجور الاسمية. ويمكن حساب الأجر الحقيقي كما يلي:

$$w^* = \frac{w}{p}$$

حيث:

w^* **: الأجر الحقيقي**

w **: الأجر الأسمي**

P: مستوي الأسعار

(ج)- حجم الانتاج ومستوي التشغيل:

هناك علاقة اقتصادية هامة في التحليل الاقتصادي بين مستوي التشغيل وحجم الانتاج، حيث يستند حجم الانتاج من السلع والخدمات علي الطاقة الانتاجية للمجتمع التي بدورها تعتمد علي الموارد وكفاءة استغلالها والتكنولوجيا المستخدمة.

وبالتالي، سيتم تناول القوي المحركة لهذه السوق، ألا وهي عرض عنصر العمل والطلب عليه وصولاً إلي التوازن في هذه السوق، وذلك كما يلي:

ثانياً: عرض العمل:

يشير مصطلح قوة العمل إلي جميع الأفراد العاملين والعاطلين الذين يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة، أي أن :

قوة العمل = حجم العمالة + حجم البطالة

وبالتالي، تتضمن مكونات قوة العمل بالمجتمع ما يلي:

العاملون: كل من يعمل لدي الغير أو يقوم بأعمال ذاتية خاصة لكل الوقت أو بعضه، سواء كانت عمالة مؤقتة أم عمالة دائمة.

المتعطلون: يتضمن هذا المكون كل الأفراد القادرين علي العمل والراغبين فيه والباحثين عنه ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم في ظل الأجور السائدة.

بمعني أخر ، يطلق مصطلح القوى العاملة على جميع الأفراد العاملين أو الذين يرغبون في العمل بأجر . أما الأفراد الذين لا يعملون بأجر ولكنهم يرغبون بالعمل فهم المتعطلون. أما الأفراد الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل أو لا ينتظرون العودة لوظائف عمل توقفوا عنها بصفة مؤقتة فهم لا يعتبرون جزءً من القوى العاملة

ويلاحظ: أن هناك بعض الفئات التي لا تدخل ضمن قوة العمل، مثل الافراد خارج الفئة العمرية المحددة (تحددها القوانين)، الأفراد غير القادرين علي العمل، الأفراد الذين لا يطالبون المجتمع بوظائف رغم مقدرتهم علي العمل.

كما يجب الإشارة إلي أن عرض العمل يتوقف علي حجم السكان وهيكل السكان من حيث النوع والعمر، حيث نلاحظ:

- **هناك علاقة طردية بين حجم السكان وعرض العمل.**

- كلما زادت نسبة السكان عند الأعمار المتوسطة (سن الشباب)، زاد عدد الذكور بالمجتمع، كلما زاد عرض العمل.

ويمكن تصنيف الدول من حيث حجم السكان إلي:

- بلاد خفيفة السكان: يكون عنصر العمل غير كافي لاستغلال بقية الموارد الاقتصادية مثل الدول المتقدمة

- بلاد كثيفة السكان: يكون عنصر العمل أكثر مما هو ضروري لاستغلال بقية الموارد الاقتصادية مثل الدول النامية. وبالتالي، يتبقي أجزاء من قوة العمل معطلة.

(أ)- منحني عرض العمل ووقت الفراغ:

يركز الاقتصاديون علي العلاقة بين عرض العمل والأجر، وتشير النظرية الاقتصادية إلي أن عرض العمل دالة في الأجر الحقيقي:

$$L_s = f\left(\frac{w}{p}\right)$$

وتكون العلاقة بينهما طردية، أي أن عرض العمل يزداد بازدياد الأجر الحقيقي وبالعكس . ولا يسمح الأجر الاسمي وحده بالتعرف علي الوقت الذي يرغب فيه المرء بالمشاركة في سوق العمل (أي التخلي عن متعة استعمال ساعات الفراغ عند بيع خدمات عمله) ولا تحديد مقدار الساعات التي هو مستعد لبيعها.

وبناءً عليه، لتحديد عرض عنصر العمل، يجب معرفة مدي رغبة المرء العامل في الاستمتاع بوقت فراغه (الطلب علي وقت الفراغ)، حيث العلاقة بين عرض العمل ووقت الفراغ عكسية، فمع زيادة الطلب علي وقت الفراغ، ينخفض عرض العمل والعكس صحيح. ويتحدد الطلب على أي سلعة بعوامل أساسية هي:

- تكلفة الفرصة البديلة
- مستوى الدخل والثروة
- تفضيلات الأفراد

وينطبق هذا على الطلب على وقت الفراغ، والدالة لذلك هي :

$$D_L = f(W, Y, T)$$

حَيث تكلفة الفرصة البديلة هي سعر ساعة الوقت لو استعملت في العمل بدلاً من الفراغ وتساوي الأجر W، والعلاقة سالبة، بينما Y هي الدخل، والعلاقة طردية ، وتشيرT لتفضيلات الأفراد، وتختلف العلاقة باختلافهم.

- **اذا زاد الدخل ، مع ثبات معدل الاجر ، نقصت ساعات العمل**
- **اذا نقص الدخل ، مع ثبات معدل الاجر ، زادت ساعات العمل**

ويطلق على هذه الاستجابة <u>أثر الدخل</u>

- فالزيادة في الدخل مع ثبات الأجر تؤدي الي زيادة في الطلب علي الراحة، ونقص الدافع على العمل .

- النقص في الدخل مع ثبات الأجر تؤدي الي نقص في الطلب على الراحة ، وزيادة الدافع على العمل ، وذلك لان زيادة تكلفة الفرصة البديلة (W) للراحة تدفع الناس لاستبدال ساعات الراحة بساعات العمل . وفي الغالب يحدث الاثرين معا ويعملان في اتجاه معاكس وقلما يحدث احدهما دون الاخر.

مثال (٢):

١ - الارث يزيد في ثروة الشخص ليس عن طريق العمل ، هذا يؤدي الي زيادة الطلب على ساعات الراحة (أثر الدخل الصافي).

٢ - قيام الحكومة بزيادة الضريبة على السلع وفي المقابل تخفيض الضريبة على الدخل هذا يؤدي الي ارتفاع الاجر مع بقاء مستوى الدخل نفسه فيرتفع الطلب على ساعات العمل (أثر الدخل الصافي).

وللأفراد منحنيات سواء للتبادل بين ساعات الفراغ والدخل النقدي ويعبر كل منها عن مستوى معين من الاشباع . ويختلف ميل كل من هذه المنحنيات باختلاف الأفراد . فالأفراد ذوي التفضيل الأكبر لساعة اضافية من وقت الفراغ يكون منحنى السواء لديهم أكثر ميلاً من الأفراد ذوي التفضيل الأقل لساعة اضافية من وقت الفرغ، ويتضح ذلك من الشكل رقم (١).

شكل رقم (١): تفضيل الأفراد لوقت الفراغ

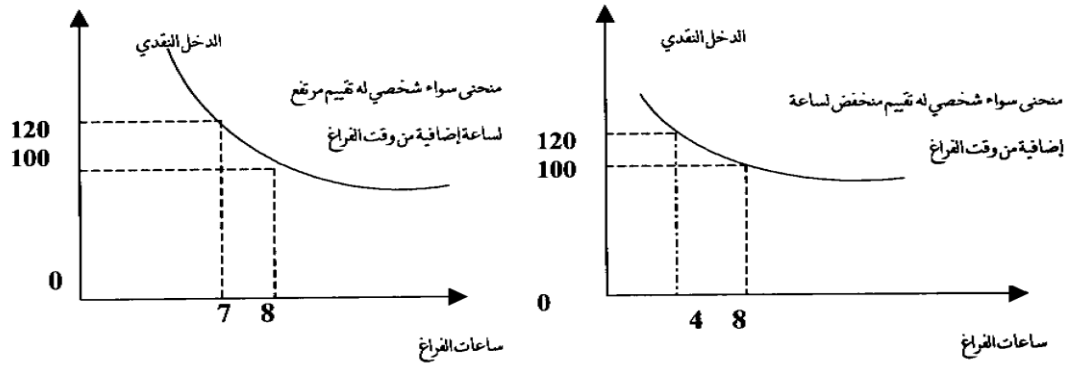

وقد يكون للمرء منحنيات سواء شبه رأسية تصل به إلي ما يعرف بالحل الركني أي قرار عدم العمل، ففي الشكل رقم (٢)، يصبح ميل خط الدخل (أكثر انحداراً) عند كل نقطة من الفراغ يضع قيمة عالية على وقت الفراغ، أي يطلب أجر مرتفع جدا لتعويضه عن ساعة الفراغ المضحي بها، أي لا يوجد تماس بين منحني السواء وخط الدخل. هذا يعني أن الفرد لن يعمل عند الأجر المعطي (يختار النقطة D)، حيث ساعات العمل = صفر (حل ركني).

شكل رقم (٢): تفضيل الأفراد لوقت الفراغ

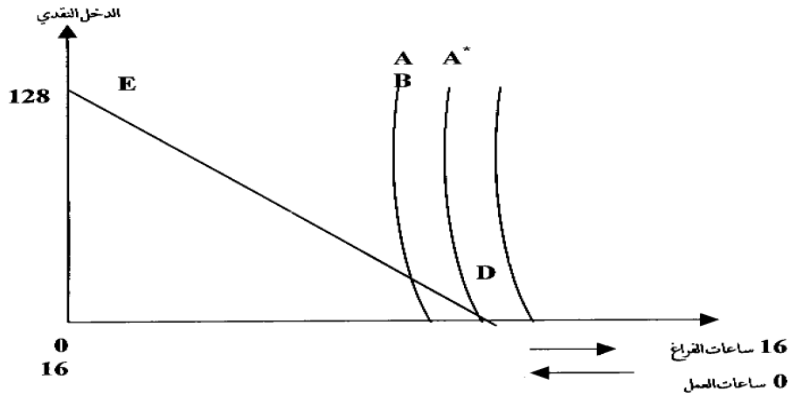

(ب)- منحني عرض وقيد الأجور:

يعبر هذا القيد عن الدخل النقدي الذي يحصل عليه العامل ويختلف باختلاف طبيعة العمل ومعدلات الأجور لمختلف الأفراد مقابل بيع عدد من ساعات العمل يتدرج من الصفر إلي الحد الطبيعي الأقصى الذي يستطيع عرضه (٢٤ ساعة ناقصاً الساعات اللازمة لحاجات الفرد المختلفة). وبواسطة منحنى قيد

الأجور ومنحنيات السواء للعامل يمكن اشتقاق منحنى عرض العامل كما يظهر من الشكل رقم ٣ والشكل ٤ .

شكل رقم (٣): تفضيل الأفراد لوقت الفراغ

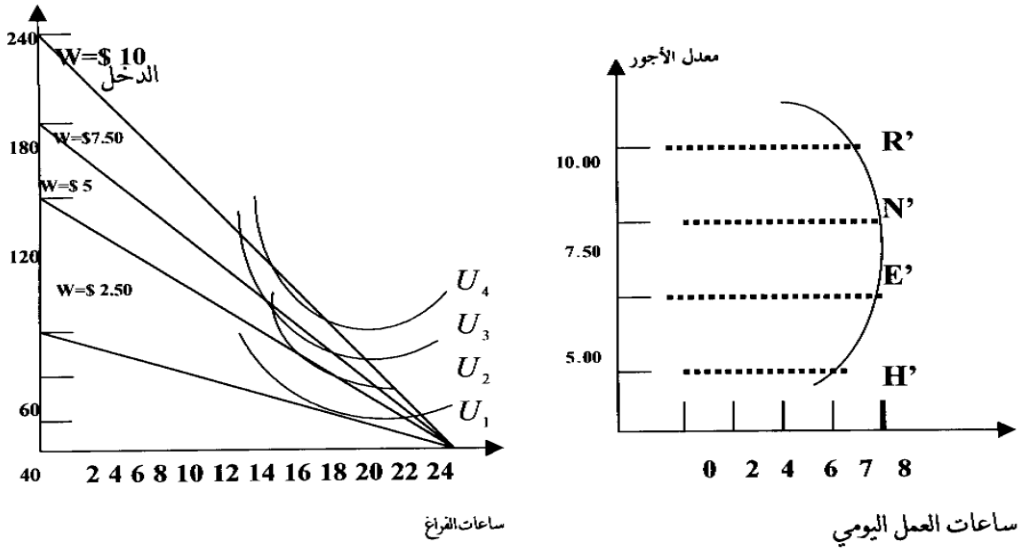

ويمثل عرض العمل أحد جانبي سوق العمل. ويعرض العامل خدماته (سلعة العمل) في السوق مقابل أجر يعتبره كاف لتخلي عن سلعة "الفراغ" أي أن العامل يوازن بين المنفعة التي يحصل عليها واستعمال وقت فراغه وبين المنفعة (المنافع) التي يحصل عليها من الأجر الذي يتقاضاه نتيجة التخلي عن جزء كبير أو صغير من وقته للعمل السوقي المأجور. ويختلف منحنى عرض العمل للعامل عن منحنى العرض الكلي بأن الأول يكون مرتداً للخلف في الشكل (٤)، بحيث يتزايد العرض الفردي للعمل مع ارتفاع الأجر حتى مرحلة معينة ثم يلتف متناقصاً علي الرغم من استمرار زيادة الأجر.

ويكون منحني عرض العمل بدلالة الأجر، علي النحو التالي:

شكل رقم (٤): منحني عرض العمل بدلالة الأجر

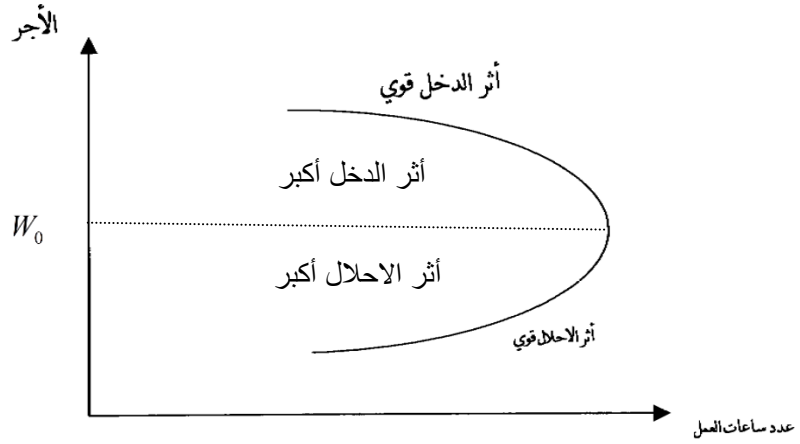

ويجب الإشارة إلي أنه:

معدل الأجر wage rate: هو مقدار الأجر الأساسي المدفوع للعامل لكل وحدة زمنية (حسب الساعة أو اليوم) أو لكل وحدة إنتاج إذا كان على قطعة الانتاج، أي سعر سلعة العمل لوحدة الزمن. وهناك حد أدني للأجر، يمثل حد الكفاف (الذي يحتاجه العامل ليبقي علي قيد الحياة) وحد أقصي يتوقف علي ما يخصصه صاحب رأس المال كمخصص أجور.

أثر الإحلال the substitution effect: هو التغير في ساعات العمل الناتج عن التغير في تكلفة الفرصة البديلة) (الأجر الاسمي) وذلك عند ثبات العوامل الأخريعلى حالها وتحديداً دخله من غير العمل (احلال ساعات الفراغ بساعات عمل)

أثر الدخل the income effect: هو التغير في ساعات العمل الناتج عن التغير في الدخل من غير العمل عند ثبات معدل الأجر(زياد ساعات الفراغ كلما زاد الدخل) . وهناك علاقة عكسية بين عرض العمل وبين الدخل من غير العمل لذا سيكون هناك أثر للدخل سلبي على ساعات العمل . بمعنى أنه أذا زاد الدخل سيقل عرض العمل والعكس صحيح .

ونلاحظ أن أثر الاحلال وأثر الدخل متعاكسان (متعارضان) فأثر الدخل يؤدى إلى انخفاض ساعات العمل ، بينما أثر الاحلال يؤدى إلى زيادة ساعات العمل ، فالأثرين متعارضين فى ظل افتراض أن الفراغ سلعة عادية ونقول أنه يعتمد على تغلب أحد الأثرين.

قد يكون أثر دخل لوحده أو أثر إحلال لوحده وقد يكون الأثرين مع بعضهما البعض . فعندما يكون أثر الدخل لوحده يسمى(بالأثر الصافي للدخل)، أو يكون أثر الإحلال لوحده فيسمى (الأثر الصافي) أو الأثرين مع بعض ، النظرية الإقتصادية لا تستطيع التنبؤ عندما يكون الأثرين مع بعضهما أي منهم سيكون الراجح لأن كل أثر يعمل عكس الأخر ففي في هذه الحالة يوجد (٣) احتمالات، هي:

١ . تغلب أثر الاحلال : و إذا تغلب أثر الاحلال تكون العلاقة تكون العلاقة طردية بين الأجر وساعات عرض العمل .
٢ . تغلب أثر الدخل : وبالتالى تكون علاقة عكسية بين الأجر وساعات عرض العمل أى أن زيادة الأجر سيؤدى إلى تقليل ساعات العمل .
٣ . إذا تساوى الأثرين : بًالتالى يكون منحنى عرض العمل عمودياً

ويلاحظ من الشكل رقم (٤) أن أثر الاحلال قوي في الجزء العلوي من المنحنى بينما يقوى أثر الدخل في الجزء السفلي منه ، ويعني ذلك ان الفرد يبادل ساعات الفراغ بساعات العمل كلما ارتفع الاجر ولكن حتى مستوى معين، وبعد ذلك يطلب استعمال أكبر لوقت الفراغ كلما زاد الدخل ويتوقف أو يتقلص عرض العمل.

وعند زيادة الاجر يعمل الأثرين معاً (أثر الصافي وأثر الاحلال): ينشأ أثر الدخل عن الزيادة في ثروة الفرد، حيث انه يملك قوة شرائية اكبر الان بسبب ارتفاع الاجر بينما ينشأ أثر الاحلال لأن زيادة الاجر تعني زيادة تكلفة الفرصة البديلة لوقت الراحة، استجابة لعرض العمل بالتالي هي مجمو ع الاثرين. اذا كان أثر الدخل اكبر من أثر الاحلال فستنخفض ساعات عرض العمل . منحنى عرض العمل للفرد يصبح سالب الميل. بينما اذا كان أثر الدخل اصغر من أثر الاحلال فستزداد ساعات عرض العمل . منحني عرض العمل للفرد يصبح موجب الميل. لذلك قد يحدث ان يكون

منحنى عرض العمل للفرد الواحد موجب الانحدار عند مستويات معينة للأجر (مستويات اقل من w_o) وسالب الانحدار عند مستويات اخرى (مستويات اكبر من w_o).

ثالثاً: طلب العمل:

يشير الطلب على العمل إلي الجانب الأخر في سوق العمل، ويشتري أو يستأجر رب العمل خدمات العمل من السوق مقابل ما يدفعه من أجر للعاملين ويتميز الطلب عن العمل بأنه طلب مشتق أي رب العمل يطلبه ليس من أجل استهلاكه في حد ذاته، بل من أجل الاستفادة منه في إنتاج سلع وخدمات أخرى تدر عليه عائد ربما يفوق ما أنفقه في الحصول عليه (ربح). ويرتبط الطلب على العمل بعوامل عدة أهمها مستويات الأجور الحقيقية. والتكنولوجيا والطلب على المنتج وأسعار المنتج وعوامل الإنتاج الأخرى.

(أ) محددات طلب عنصر العمل:

تعمل المنشآت على مزج عناصر الانتاج المختلفة، بشكل خاص رأس المال والعمل لانتاج السلع والخدمات التي تباع في السوق . ويعتمد الانتاج الكلي والطريقة التي يتم بها مزج رأس المال والعمل على:

١- الطلب على المنتج: الطلب علي العمل مشتق من الطلب علي المنتج، فأي زيادة في طلب المنتج تؤدي لزياد الطلب علي العامل المشترك في انتاج هذا المنتج. في حالة زيادة الطلب علي منتج، يؤدي ذلك الي زيادة كمية الانتاج وبالتالي زيادة عدد العمال المطلوبين وهنا ينتقل منحنى الطلب الي اليمين ، والعكس صحيح، حيث:

$$\uparrow Qd \rightarrow Q\uparrow \rightarrow L\uparrow$$

٢- الطلب الكلي في سوق المنتجات: الانتعاش الاقتصادي يشجع علي زيادة الانتاج وطلب عمل اضافي لتويل هذه الزيادة والعكس صحيح في حالة الركود الاقتصادي.

٣- رأس المال الذي يمكن الحصول عليه عند اسعار معينة: زيادة الحصول علي رأس المال يساعد علي زيادة الاستثمار، زيادة الانتاج، زيادة معدل النمو الاقتصادي، وبالتالي، زيادة الطلب علي الايدي العاملة.

وبافتراض أن العنصرين بديلين، إن انخفاض سعر راس المال (K↓) يترتب عليه أثرين:

- **انخفاض سعر راس المال K↓ يؤدي الي انخفاض التكاليف وبالتالي زيادة الانتاج، وكذلك زيادة عدد العمال. وهذا يسمى أثر الانتاج.**

$$\downarrow K \rightarrow \downarrow TC \rightarrow Q\uparrow \rightarrow L\uparrow$$

- **انخفاض سعر راس المال K↓ يجعل المنشأه تتخذ اسلوب تكثيف راس المال في الانتاج وهذا سيكون على حساب عدد العمال المطلوب وسيؤدي الي انخفاضه، وهذا يسمى أثر الاحلال. والمحصلة النهائية عبارة عن مجموع الاثرين أي الاثر النهائي يعتمد على ايهما اكبر أثر الاحلال ام أثر الانتاج.**

٤- اختيار التكنولوجيا المتوفرة للانتاج: يؤثر سلباً علي طلب العمل خاصة إذا كان يستخدم تكنولوجيا كثيفة رأس المال، ويؤثر ايجاباً علي طلب العمل خاصة إذا كان يستخدم تكنولوجيا كثيفة العمل.

٥- الأجور النسبية للعمال: الأجر هو تكلفة استخدام عنصر العمل، وهو من العوامل الأساسية في تحديد حجم الطلب علي العمل في الاقتصاد. فمع زيادة الأجر ينخفض الطلب علي العمل، فهناك علاقة عكسية بين الطلب علي العمل والأجر. ويترتب علي زيادة الاجر، زيادة تكاليف المنشأة، تزداد أسعار المنتجات، انخفاض الانتاج، انخفاض طلب العمل ويسمي ذلك بـــ (اثر الانتاج):

$$\downarrow w \rightarrow TC\uparrow \rightarrow P\uparrow \rightarrow Q\downarrow \rightarrow L\uparrow$$

وزيادة الاجور تجعل المنشأه تتبنى اسلوب انتاج ذو كفاءة رأسمالية بمعنى احلال رأس المال مكان العمل لأنه اقل تكلفة نسبيا. وهذا يسمي بـــ (أثر الاحلال). ويؤدي تغير الكمية المطلوبة بسبب تغير الأجر وثبات العوامل الاخرى للانتقال من نقطة لأخري علي منحني الطلب.

٦- الانتاجية الحدية: كلما زادت الانتاجية الحدية للعامل زاد معها الطلب علي العمل والعكس صحيح.

إن الطلب علي العمل (طلب المنشأة) طلب مشتق طلب ، حيث يتحدد حجم طلب المنشأة أساساً على مقدار الانتاج الذي ترغب فيه وتكاليف مدخلاته . وترى النظرية الاقتصادية أن الطلب على العمل دالة عكسية فيالأجر الحقيقي بحيث إن زيادة الأجر تنقص فيالطلب والعكس صحيح .وتصبح دالة الطلب علي العمل، كما يلي:

$$L_D = f(\frac{w}{p})$$

حيث $\frac{w}{p}$ = الأجر الحقيقي، W = الأجر الأسمي، P = الأسعار

(ب)- منحني طلب العمل:

ويصبح منحني طلب العمل ذا ميل سالب نتيجة علاقته مع الأجر الحقيقي، كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم (٥): منحني طلب العمل بدلالة الأجر

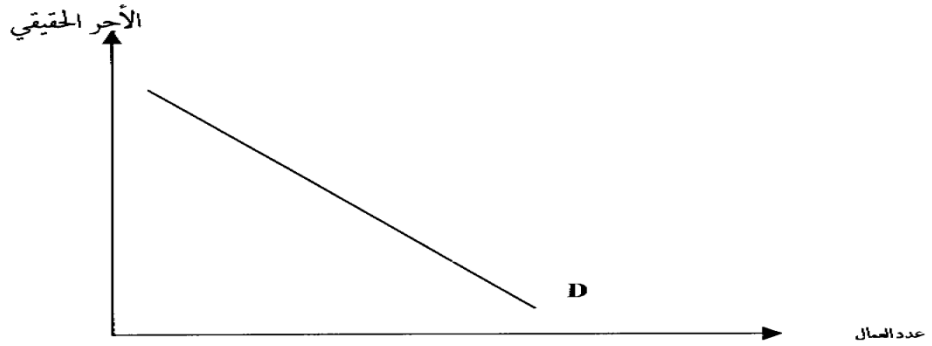

وقد يختلف شكل منحني الطلب علي العمل من مهنة إلي أخري أو من صناعة لأخري . ولكن يبقي في نفس الاتجاه. وينطبق ذلك علي مستوي الاقتصاد القومي، حيث زيادة معدل الأجر تؤدي لانخفاض الطلب علي العمل، وقد يختلف مقدار النقص في الأجلين القصير والطويل. حيث في الأجل القصير كل عناصر الانتاج ثابتة باستثناء العمل هو العنصر الوحيد المتغير. ويتميز الطلب على العمل بخاصيتين، هما:

١ . طلب مشتق من الطلب على السلعة النهائية المنتجة.

٢ . الطلب على العمل يعكس إنتاجية العمل

رابعاً: التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل:

ويتحدد المستوى التوازني للعمالة مثل أي سوق أخرى، فإن العرض والطلب يتفاعلان في السوق الحرة وتتحدد نقطة توازنية واحدة كمية العمل المطلوب والعرض والأجر الذي يرافق تلك الكمية. ومن المفترض في سوق متوازنة أن تعيد تصحيح نفسها إذا اختل بعض من جوانبها (زيادة العرض أو الطلب أو نقصان أحدهما). فزيادة العرض أو نقصان الطلب يؤدي إلى نقصان في الأجور ونقطة توازن جديدة، والعكس صحيح أيضاً. وبالتالي، يتحقق التوازن في سوق العمل بتحقق الشرط التالي:

الطلب على العمل = عرض العمل
$L_S = L_d$

حيث تتحدد كمية العمل التوازنية L* ومستوى الأجر الحقيقي التوازني w* السائد في السوق .وَيختل التوازن بتغير الطلب على العمل أو عرض العمل أو كلاهما معا . ويوضح الشكل رقم (٥) التوازن في سوق العمل بين الطلب على العمل وعرض العمل، كما يلي:

الشكل رقم (٥) التوازن في سوق العمل

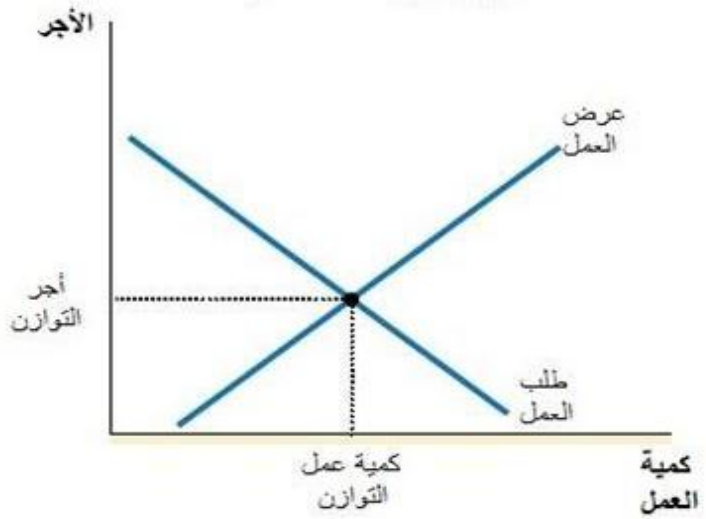

أسئلة الفصل الرابع

س١: ضع علامة صح أو خطأ أمام العبارات التالية:

١- تؤكد النظرية الكينزية علي خطأ قانون ساي

٢-تؤكد النظرية الكينزية علي أن الكفاءة الحدية لرأس المال هو العامل الرئيسي المؤثر في قرارات الاستثمار

٣- يتحقق التوازن الاقتصادي في اقتصاد بسيط مغلق عندما يتساوي العرض مع الطلب والادخار مع الاستثمار

٤- يتجه الأفراد لزيادة استهلاكهم الحالي إذا توقعوا ارتفاع الأسعار في المستقبل

س٢: وضح ما يلي باختصار:

١-الأجر الأسمي والأجر الحقيقي

٢-تصنيف الدول من حيث حجم السكان

(ب)- قارن بين كل مما يلي:

١ - منحني طلب العمل ومنحني عرض العمل

٢- أثر الاحلال وأثر الدخل

(ج)- أجب عما يلي:

١-وضح كيفية توزيع الفرد لوقته بين وقت الفراغ والعمل؟

٢-ما هي محددات طلب عنصر العمل؟

٣-التوازن في سوق العمل؟

٤-أذكر خصائص عنصر العمل التي تميزه عن غيره من عناصر الانتاج الأخري؟

س٣: اختر رمز الإجابة الصحيحة من بين الإجابات الآتية، لكل من العبارات التالية:

١-العلاقة بين عرض العمل ووقت الفراغ، تكون :

(A) عكسية (B) طردية (C) صفرية (D) منعدمة

٢- إذا كان عدد السكان في اقتصاد ما يتكون من 480000 شخص، منهم 270000 موظف، ومنهم 30000 عاطل، فإن نسبة القوة العاملة الى عدد السكان تمثل:

(A) ٦٦% (B)٦٠% (C)٤٥.٤% (D)٦٢.٥%

الفصل الخامس

أبرزنظريات الإقتصاد الكلي
(النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية وما بعدهما)

بعد دراسة وفهم هذا الفصل ستكون قادراً علي:

١) **النظرية الكلاسيكية.**

٢) **النظرية الكينزية.**

٣) **التوازن في النظرية الكلاسيكية.**

٤) **التوازن في النظرية الكينزية.**

٥) **اقتصاد ما بعد النظرية الكينزية.**

الفصل الخامس

أبرزنظريات الإقتصاد الكلي

(النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية وما بعدهما)

تمهيـــد:

تشير النظرية الاقتصادية إلى أن نظام التحليل الاقتصادي نشأ في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية منذ ظهور العالم الاقتصادي ديفيد ريكاردو(١٧٧٢-١٨٢٣م) وحتى عقد الثلاثينات من القرن العشرين. ولا يشير هذا النظام الكلاسيكي إلى نظرية متكاملة بالمعنى الدقيق، لأنه رغم وجود الكثير من الأفكار في كتابات الاقتصاديين الكلاسيك والتي تتعلق بالناتج والتوازن والعمالة، إلا أنها كتابات لا تحتوي توضيح كامل للعوامل الأساسية المحددة لتلك المتغيرات، كما أنه لا توجد نظريات كاملة في التحليل الاقتصادي الكلي.

ولقد اعتقد الكلاسيك أن النظام الاقتصادي الرأسمالي قادر على تحقيق التوظف الكامل للموارد، وأنه إذا ما حدث أي انحراف عن مستوى التوظف الكامل كما في حالات الحروب أو الكوارث أو الإضرابات السياسية، فإن ضوابط تلقائية من خلال جهاز الأسعار سرعان ما تعيد الاقتصاد القومي إلى حالته الطبيعية وهي حالة التوظف الكامل.

وعلى الرغم من كون النظرية أصبحت مرفوضة من جانب غالبية الاقتصاديين إلا أنه من الضروري لنا دراستها كخلفية لدراسة النظرية الحديثة للتوظف. لذلك قام عدد من الاقتصاديين بانتقاد النظرية

الكلاسيكية للتوظف بعد حدوث الكساد الكبير. وفي عام ١٩٣٦، قدم الاقتصادي الإنجليزي "جون مينرد كينز" تفسيراً جديداً للكيفية التي يتم بها تحديد مستوى التوظف وذلك في كتابه "النظرية العامة للتوظف، الفائدة والنقود" General Theory of Employment,Interest, and Money والذي أحدث به ثورة كبيرة في الفكر الاقتصادي فيما يتعلق بمشكلة البطالة.

وتتعارض نظرية التوظف الحديثة (الكينزية) بشدة مع النظرية الكلاسيكية، حيث ترى النظرية الحديثة أن النظام الاقتصادي الرأسمالي لا يحتوي على الميكانيكية القادرة على ضمان تحقق التوظف الكامل، وأن الاقتصاد القومي قد يصل إلى التوازن في الناتج القومي رغم وجود بطالة كبيرة أو تضخم شديد. فحالة التوظف الكامل والمصحوب باستقرار نسبي في الأسعار وفق الفكر الكنزي إنما هي حالة عرضية وليست دائمة التحقق.

وبناءً عليه، اعتقد الاقتصاديون الكلاسيك ولفترة طويلة من الزمن أن النظام الرأسمالي قادر على تحقيق التوظف الكامل، ولكن أثبتت الأيام عدم صحة نظريتهم نتيجة الكساد العظيم الذي اجتاح العالم في الثلاثينيات من القرن الماضي. تلى ذلك ظهور النظرية الحديثة للتوظف أو ما يعرف بالنظرية الكينزية نسبة إلى الاقتصادي الإنجليزي "جون مينارد كينز" والتي كانت ذات قيمة وأهمية كبرى حتى ظهور حالة جديدة مخالفة والمعروفة بظاهرة "التضخم الركودي" Stagflation وهي عبارة عن "الارتفاع في المستوى العام للأسعار والمصحوب بمعدلات مرتفعة كذلك من البطالة".

أولا : النظرية الكلاسيكية

نشأ التحليل الإقتصادي فى بريطانيا والولايات المتحده الأمريكية منذ ظهور العالم الإقتصادي ديفيد ريكاردو إلا أنه لا توجد نظريات كاملة فى التحليل الإقتصادي الكلي.

- تقوم النظرية الكلاسيكية على أفتراض التوظيف الكامل للموارد الإقتصادية على أفتراض أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به وهو ما يعرف بقانون "ساى للأسواق" ويفترض ساي أن السبب الوحيد الذى من أجله يعمل الأفراد هو إستمتاعهم بالإستهلاك الذى يترتب عليه

- أعتقد الكلاسيك أن النظام الرأسمالي قادر على تحقيق التوظيف الكامل للموارد وأنه إذا ما حدث أى أنحراف عن مستوي التوظف الكامل كما في حالات الحروب أو الكوارث فإن ضوابط تلقائية من خلال جهاز الأسعار سرعان ما تعيد الإقتصاد القومي إلى حالته الطبيعية وهي حالة التوظيف الكامل.

(أ) النظرية الكلاسيكية تقوم على إعتقادين أساسين هما:

١- مستوي الإنفاق كاف لشراء إنتاج التوظيف الكامل .وأنه من غير المحتمل حدوث قصور فى الطلب الكلى او الإنفاق.

٢- عند حدوث قصور فى الإنفاق (انخفاضه) فإن تعديلاً فى الأسعار والأجور (ارتفاعهما) يحدث ليمنع إنخفاض الإنفاق الكلى من أن يودي إلى إنخفاض الناتج الحقيقى والتوظيف والدخل الإنفاق الأسعار الأجور)

ومن هنا فإن الإقتصاديين الكلاسيك لا يعترفون بإمكانيه أن يؤدى النقص فى الإنفاق الإستهلاكي إلى نقص فى الطلب الكلي وبالتالى إلى بطالة فى بعض الموارد الإقتصادية.

(ب) إفتراضات النظرية الكلاسيكية:

١- توافر شروط المنافسة الكاملة فى أسواق السلع والخدمات.

٢- مرونة الأسعار والأجور

٣- إستحالة حدوث عجز فى الطلب، وهذا الإعتقاد من قبل الكلاسيك مبنى علي إيمانهم بقانون ساي حيث يبني على قاعدة أساسية وهي أن عملية إنتاج السلع إنما تولد قدراً من الدخل يعادل تماماً قيمة السلع المنتجه .بمعني أن إنتاج أي قدر من الناتج إنما يولد تلقائياً المال الكافي لسحب هذا الناتج

(ج) أسس التحليل الكلاسيكي:

١- قانون ساي للأسواق :

وينص القانون بأختصار علي" كل عرض يخلق الطلب الخاص به "أى أن الطلب هو متغير تابع للعرض وليس العكس.

ويعتقد الكلاسيك أن القطاع العائلي سوف يعرض الموارد فى السوق وذلك فقط إذا كانت لديهم الرغبة في إستهلاك بعض السلع والخدمات التي ينتجها الإقتصاد القومي فإذا رغب رجال الأعمال

في بيع إنتاج التوظيف الكامل فما عليهم إلا أن يقوموا بعرض هذا الناتج، وقانون ساي يضمن لهم توافر القوة الشرائية الكافية لأمتصاص هذا الناتج.

ولكن هذا الأعتقاد يغفل أمراً هاماً، وهو أنه ليس هناك ما يضمن أن الحاصلين علي الدخل سوف ينفقونه بالكامل علي شراء الناتج .فمن المحتمل أن يتسرب جزء من الدخل في صورة مدخرات، الامر الذي يبطل إنطباق قانون ساي.

٢- الطلب الكلي في المفهوم الكلاسيكي:

يمثل الطلب الكلى العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة والسعر بإفتراض ثبات كمية النقود وسرعة دورانها، حيث نجد أن التوازن الكلي يتحقق بتساوي العرض الكلي والطلب الكلي كما فى الشكل.

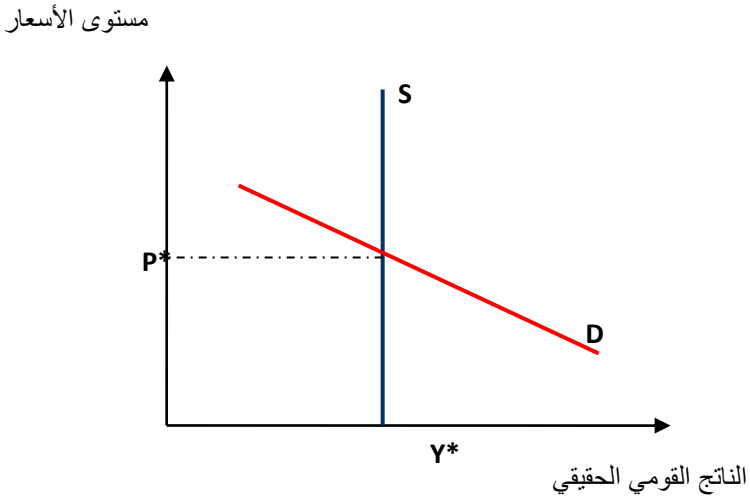

٣- سعر الفائدة كفيل بإعادة التوازن بين الإدخار والإستثمار:

ويحدث ذلك من خلال تأثيره الطردي على الأول والعكسي على الثاني حيث زيادة سعر الفائدة تؤدي لزيادة الادخار(سعر الفائدة هو مكافأه الإدخار) وتخفيض الاستثمار والعكس صحيح. فقد رفض الكلاسيك ما يقال علي أن الإدخار سوف يؤدي إلى حدوث قصور في الإنفاق ومن ثم حدوث بطالة، فهم ينظرون إلى الإدخار علي أنه صورة أخري من صور الإنفاق علي شراء سلع الإستثمار ويبررون ذلك أن كل جنيه يدخر بواسطة القطاع العائلي سوف يستثمر بواسطة رجال الأعمال. وفى حالة إذا كان ما يعرضه رجال الأعمال من إستثمارات لا يساوي ما يدخره الأفراد فإن سعر الفائده هو الحافز للقطاع العائلي علي زياده الإدخار والتضحيه بالإستهلاك.

بمعني أخر، يكون الحكم هنا لسعر الفائدة، والذي يمثل في نظر الكلاسيك المكافأة التي يحصل عليها الأفراد مقابل الادخار. فالأفراد عادة يفضلون الاستهلاك على الادخار، وعليه فإنهم لن يقوموا بزيادة مدخراتهم إلا إذا دفعت لهم مكافأة أكبر. وبناء على ذلك فإن الكلاسيك يؤمنون بأن سعر الفائدة كفيل باعادة التوازن بين الادخار والاستثمار من خلال تأثيره الطردي على الأول والعكسي على الثاني. فمرونة سعر الفائدة تؤدي إلى التعادل التلقائي بين الإدخار والإستثمار وهو ما يساعده علي تحقيق" قانون ساي": حيث يكون المنظمون مستعدين لدفع سعر الفائدة ما دام الاستثمار مربحاً (يزيد عدد المشروعات الإستثمارية المربحة مع إنخفاض سعر الفائدة)، للحصول على الأموال القابلة للاستثمار.

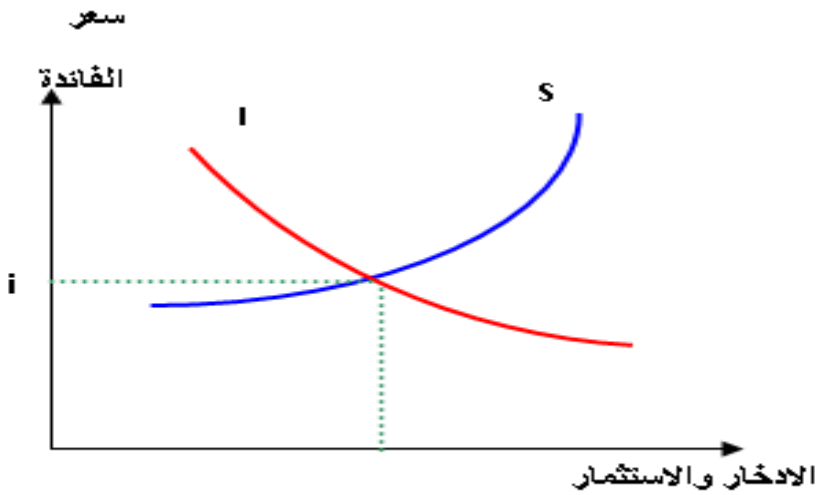

وعلي ذلك يكون منحني الطلب علي الأموال الموجهة للأستثمار متمثلاً بالمنحني سالب الميل (I) (الطلب) علي الرسم، أما الأموال الموجهة للاقراض والتي هي مدخرات في الأساس ذات الميل الموجب بالمنحني(S) (العرض). فإذا حدث وارتفع سعر الفائدة حيث يكون الادخار أكبر من الاستثمار بمعنى وجود فائض في عرض الأموال، فإن سعر الفائدة يبدأ في الانخفاض ويستمر في ذلك حتى المستوى الذي يعود فيه التوازن بين الادخار والاستثمار، والعكس بالعكس.

وخلاصة ما تقدم أن النظرية الكلاسيكية تري أن النظام الرأسمالي قادر علي إدارة نفسه ذاتياً وتلقائياً بالشكل الذي يجعل من توازن التوظيف الكامل للموارد أمر دائم التحقق.

٤- عرض العمل :

وهناك من يقول ماذا لو فشل سعر الفائدة في إعادة التوازن المنشود؟ يقول الكلاسيك: حتى لو عجزت أسعار الفائدة على احداث التوازن، فإن مرونة أسعار السلع والخدمات كفيلة باحداث ذلك التوازن. أي أن انخفاض الانفاق الكلي مثلاً يتبعه انخفاض في المستوى العام للأسعار، فيزيد الإنفاق ويتحقق التوازن. ومرونة الأجور تعني أن قوة السوق تدفع بالأجور إلى الانخفاض إلى أن يتم استخدام جميع المتعطلين عن العمل، كما هو موضح بالرسم المقابل.

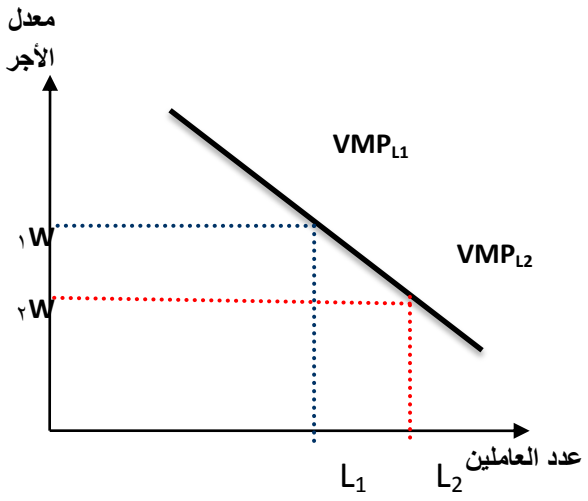

إذا كان عدد العمال الباحثين عن العمل هو L_1 وكان معدل الأجر المطلوب هو W_1، في حين أن قيمة الناتج الحدي لهؤلاء العمال هي $VMPL_1$، فإن عدد العمال المتعطلين عن العمل يكون L_2 L_1. هذه البطالة ستدفع العاطلين إلى البحث عن عمل بأجر أقل فتندفع الأجور إلى أسفل أي إلى المستوى W_2 ويلتحق جميع العاطلين عن العمل بسوق العمل عند هذا المستوى الأقل من الأجر.

٥- حيادية النقود:

أن النقود محايده وأن الوظيفة الأساسية لها أنها أداة للتبادل، فلا يمكن أن يكون هناك طلب علي النقود للإحتفاظ بها لذاتها. هذا وتعتبر متطابقة "فيشر" Fisher أو معادلة التبادل من الأسس الهامة للتحليل النقدي الكلاسيكي. تنص هذه المعادلة باختصار على أن كمية النقود المتداولة في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة لابد وأن تتساوى مع القيمة النقدية للسلع والخدمات المتداولة خلال تلك الفترة.

تفترض المدرسة التقليدية أن الطلب على النقود يتشكل بناءا على أن النقود تستخدم كوسيط للتبادل فقط، ومن ثم تفي بدافع المبادلات. وعليه يتحدد الطلب على النقود وفقا لما تشتريه تلك النقود من السلع والخدمات، أي أنه طلب على النقود الحقيقية والتي تقاس بقسمة كمية النقود على مستوى الأسعار. فإذا اعتبرنا أن كمية النقود هي M، وسرعة تداولها هي V، فإن كمية النقود المتداولة تكون: VM. ولو كانت كمية السلع والخدمات المتبادلة هي Y، ومعدل سعرها P، فإن القيمة النقدية لتلك السلع والخدمات يكون PY. (علما بأن سرعة دوران النقود هي عدد المرات التي تستخدم فيها الوحدة النقدية لإجراء المعاملات خلال فترة زمنية معينة، وهي تمثل مقلوب النسبة المحتفظ بها في شكل نقود سائلة لتمويل المبادلات k). وعليه تكون معادلة التبادل كالتالي:

$$VM = PY$$

(د) توزان النظام الإقتصادي فى ظل شروط الفكر الكلاسيكي:

١ – التوزان الداخلي:

ويقصد به ذلك المستوي من الدخل الوطني الذى تختفي معه البطالة والتضخم .إن المساواة بين الإدخار والإستثمار عند الكلاسيك يشكل شرطاً أساسياً لصحة قانون ساي ومنه شرط التوزان الكلي، وبذلك فإن عدم تصريف منتجات فرع معين لا يعني نقص النقود، وإنما يعني نقص إنتاج فرع آخر.

إن قانون ساي يستبعد عدم تصور نقص الطلب الكلي عن العرض الكلي ومنه يتضح لنا أنه لا يوجد تسرب من الدخل عن طريق الإدخار لأن هذا الأخير يحول مباشرةً للإستثمار، فى حين أن الطبقة العاملة تنفق كل دخلها علي الإستهلاك الضروري نتيجة لحصولها علي أجور تكاد تكون قريبة من مستوي الكفاف .ويهدف تحقيق فكرة التوزان إفتراض الكلاسيك مرونة كل من الأسعار، الأجور، وحركات سعر الفائدة.

٢ – التوزان الخارجي:

لقد حظيت فكرة التوزان الداخلي بإهتمام كبير فى فكر كل من آدم سميث من خلال التخصيص وتقسيم العمل، وكذلك دايفيد ريكاردو من خلال نظرية الميزة المكتسبة والتي تقضى بأن تتخصص كل دولة فى إنتاج السلع التي تتميز فى إنتاجها بأقل التكاليف مما يسمح بخفض أسعارها وهو ما

يعطيها قدرة تنافسية، ولهذا نادي الكلاسيك بحرية التجارة الخارجية تبعاً لمناداتهم بالحرية الإقتصادية عموماً.

من خلال الفروض التي تبنتها التظرية نفسها نجد أن هناك أرتباط وثيق بين جانبي التوزان الداخلي والخارجي – حيث أن إختلال التوزان فى إحداهما سيؤدي حتماً إلي إختلاله في الآخر، غير أن هذه المدرسة فى تحليلها أعتمد علي الوحدة الإقتصادية ثم قامت بالتعميم علي المستوي الكلي، كما أفترضت عالماً يرتكز على الحرية الإقتصادية وتسود فيه المنافسة التامي، غير أن واقع النشاط الإقتصادي يشهد قيام التنظيمات العامة والخاصة وسيطرة الإحتكارات ولهذا فإن الحرية يجب أن لا تكون مطلقة لأنها ثد ينجم عنها آثاراً إقتصادية وإجتماعية تنعكس سلب اً علي الإقتصاد الوطني.

<u>وختاما، يمكن القول بأن الفكر التقليدي الكلاسيكي لم يتبلور عنه ما يمكن أن يعتبر نظرية اقتصادية متكاملة تبحث في مستوى النشاط الاقتصادي. وكما سبق وذكرنا فإنه فكر يقوم على أن النظام الرأسمالي قادر على إدارة نفسه ذاتياً و تلقائياً بالشكل الذي يجعل من توازن التوظف الكامل للموارد أمر دائم التحقق. ويلاحظ أن الفكر الكلاسيكي فكر يميل إلى التفاءل وقد يرجع ذلك إلى الجو الاقتصادي العام الذي ساد تلك الفترة الزمنية، حتى حدوث الكساد العظيم.</u>

ثانيا :المدرسة الكينزية الحديثة:

وتعتبر نظرية كينز بمثابة ثورة حقيقية في الفكر النقدي والإقتصادي حيث أنها إعتمدت وبنت دراستها على فروض مخالفة لفروض النظرية الكمية للنقود التي سادت في فترة من الزمن . ففي

الوقت الذي تؤيد فيه النظرية الكلاسيكية فكرة حيادية النقود تقوم النظرية الكينزية على أساس أهمية النقود والدور الذي تلعبه على مستوى النشاط الإقتصادي بمعنى أن التغير في كمية النقود يؤثر بالتبعية على جميع المتغيرات الإقتصادية (عمالة، إنتاج، إستهلاك، إدخار، إستثمار) مما يؤثر على التوازن الإقتصادي الكلي. ويفسر كينز التغير في المستوى العام للأسعار الناتج من التغير في كمية النقود على أنه مجرد إنعكاس لمستوى العمالة والدخل القومي.

ولقد قام عدد من الإقتصاديين بإنتقاد النظرية الكلاسيكية للتوظف بعد حدوث الكساد الكبير، وفي عام 1936 قدم الإقتصادي الإنجليزي" جون مينرد كينز " تفسيراً جديداً للكيفية التي يتم بها تحديد مستوي التوظف وذلك في كتابه" النظرية العامة للتوظف، الفائدة والنقود "والذي أحدث به ثورة كبيرة في الفكر الإقتصادي فيما يتعلق بمشكلة البطالة .

وتتعارض نظرية التوظف الحديثة بشدة مع النظرية الكلاسيكية، حيث تري النظرية الحديثة أن النظام الإقتصادي الرأسمالي لا يحتوي علي الآلية القادرة علي ضمان تحقق التوظيف الكامل، فقد رفض كينز الإفتراض الأساسي للنظرية الكلاسيكية، الأ وهو أن المجتمعات تسودها حالة من التوظيف الكامل. فحالة التوظف الكامل والمصحوب بإستقرار نسبي في الأسعار وفق الفكر الكنزي . إنما هي حالة عرضية وليست دائمة التحقق. ولذلك فقد بدأ كينز بتحليل الطلب الكلي الفعال، كما بنيت نظرية كينز على فرضيات أهمها :

١- الإقتصاد لا يحتوي على قوى تلقائية تقوده إلى حالة التوازن .

٢- يمكن للحكومة أن تؤثر على مستوى النشاط الإقتصادي من خلال السياسة المالية والسياسة النقدية .

(أ) أسس التحليل الكينزي:

١- عدم أرتباط خطط الإدخار بخطط الإستثمار:

ترفض النظرية قانون ساي بتشكيكها في مقدرة سعر الفائدة علي تحقيق التزامن بين القطاع العائلي فيما يتعلق بالإدخار مع خطط قطاع رجال الأعمال فيما يتعلق بالإستثمار . فبينما كان الكلاسيك يعتقدون بأن زيادة الإدخار يترتب عليها زيادة في الإستثمارات المقدمة من رجال الأعمال.

فإن النظرية الحديثة تقول بأن إدخار أكثر معناه إستهلاك أقل وبالتالي طلب أقل علي مختلف السلع والخدمات المقدمة. فكيف نتوقع أن يتوسع رجال الأعمال في أستثماراتهم في الوقت الذي ينكمش فيه الطلب علي المنتجات ؟ أى ليس بالضرورة كل ما يدخر يستثمر.

٢- سعر الفائدة:

إن سعر الفائدة رغم تأثيره علي قرارات الستثمرين إلا أنه ليس العامل الوحيد أو الأكثر أهمية، فالعامل الحاسم هنا هو معدل الربح الذى يتوقعه رجال الأعمال . ففي حالات الركود وتشاؤم رجال الأعمال حول المبيعات والأرباح تكون أسعار الفائدة منخفضة، ولكن هذا الإنخفاض لا يشجع رجال الأعمال علي زيادة إستثمارتهم.

٣- معارضة فكرة مرونة الأجور والأسعار:

تذكر النظرية الحديثة عدم وجود مرونة في الأسعار والأجور بالدرجة التي يمكن معها ضمان العودة إلى التوظيف الكامل، فنظام الأسعار فى ظل النظام الإقتصادي الرأسمالي الحديث لم يعد نظاماً قائماً علي المنافسة التامة . فهناك منتجون يتمتعون بسيطرة إحتكارية على أسواق أهم السلع ولن يسمحوا بإنخفاض أسعار منتجاتهم عند إنخفاض الطلب، كما أنه في أسواق العمل نجد نقابات العمال القوية تعارض الإتجاه نحو تخفيض الأجور. وبناءً علي ما تقدم فقد تم رفض نظرية التوظف الكلاسيكية، نظراً لعدم ميكانيكية النظام الرأسمالي وقدرته علي تحقيق التوظيف الكامل للموارد.

(ب) النموذج الكينزي وتحديد الدخل التوازني:

يقوم النموذج الكينزي في تحديد الدخل التوازني علي بعض الإفتراضات والأسس من أهمها:

١- يحدد الطلب علي السلع والخدمات مستوي الإنتاج المحلي الإجمالي علي الأقل في الأجل القصير

٢- الأجل القصير هو الفترة من الزمن التي لا تتغير الاسعار خلالها أو تتغير بشكل طفيف جداً، حيث يعرض المنتجون جميع الإنتاج المطلوب.

٣- يتعدل الإقتصاد بسرعة في الأجل القصير من أجل الوصول إلي مستوي التوازن بحيث الطلب الكلي يساوي الإنتاج" العرض الكلي".

٤- يركز الكلاسيك علي العرض هذا وفقاً لقانون (ساي) عند الكلاسيك، بينما يركز كينز علي الطلب الكلي فقد بني نظريته علي أساس أن الطلب الكلي هو الأساس الذي يخلق عرضه الخاص، فوجود الطلب علي السلعة سيدفع المنتجون لإنتاج هذه السلع لتلبية هذا الطلب فالطلب هو الذي يحدد الإنتاج.

٥- أوضح كينز أن إنخفاض الأجور يؤدي إلي إنخفاض الطلب الفعلي، وعندها يخفض المنتجون من إنتاجهم فتزيد البطالة عكس ما كانت تري المدرسة التقليدية من أن إنخفاض الأجور يؤدي إلي إرتفاع الارباح ومن هنا خلص كينز إلي أن مستوي الأجور ليس هو المحدد لمستوي التشغيل وإنما يحدده الطلب الكلي.

٦-يتكون الطلب الفعلي عند كينز من الطلب الإستهلاكي والطلب الإستثماري (إقتصاد مغلق) وأوضح أن الطلب الإستهلاكي يتحدد بعوامل موضوعية وأخري شخصية، وفي حين يتحدد الطلب الإستثماري تبعاً للعائد المتوقع من قبل المنتجين، ومدي تغطيته لتكاليف الإستخدام.

(ج) نظرية التوازن لدي كينز:

١- التوازن الداخلي:

تعد المساواة بين الإدخار والإستثمار(S = I) شرط ضروري في النظرية الكينزية وذلك عند كل مستوي من مستويات الدخل. فقد رفض كينز فكرة أن الإدخار يتعادل مع الإستثمار تلقائياً علي أساس التغير في سعر الفائدة كما أشار الكلاسيك، كما يعتبر أن سعر الفائدة مقابل عدم الإكتناز

وليس جزاء أو مكافأة للإدخار، ويري كذلك أن العلاقة بين سعر الفائدة والأستثمار إنما تتحدد في ضوء العلاقة بين سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال، وأن سعر الفائدة يتحدد بدوره عند نقطة التعادل بين عرض النقود والطلب عليها.

ويتبين من دراسة التوازن الداخلي عند كينز، أن هناك نوعين من المساواة كنتيجه لإدخال عنصر الزمن في التحليل:

الأول: يتحقق بتوازن الإدخار مع الإستثمار ، أما الثاني يتحقق عندما يتساوي الإدخار المحقق فى الفترة الحالية بالإستثمار المتوقع في الفترة اللاحقة، وهذا ما أنشغلت به النظرية الكينزية.

٢- <u>التوزان الخارجي:</u>

يجمع الإقتصاديين بشكل عام علي أن تحقيق التوازن الإقتصادي الخارجي يعد من أهم الأهداف التي تسعي السياسات الإقتصادية إلي تحقيقها. ولقد أعتمد الإقتصادي كينز في تحليله لموضوع التوازن الإقتصادي الخارجي علي فكرة الطلب الفعال لإعتبارها الأساس الذي يبني عليه معظم السياسات الإقتصادية. أما في حالة الإقتصاد المفتوح فإن التوازن يتحقق عندما يتساوي الفرق بين عناصر الحقن والتسرب الداحلية، ومع صافي التعامل مع العالم الخارجي.

وهكذا عندما يتحقق فائض في ميزان المدفوعات فإن علاجه يتم ضمن مستويات الدخل والتوظيف في الدخل، أى أن الدخل يرتفع وبما أنه من محددات الطلب الكلي، فإن الطلب المحلي علي السلع المحلية ,المستوردة يرتفع مما يؤدي إلي رفع حجم الواردات لكن من ناحية أخري قد يؤدي إرتفاع الطلب إلي إرتفاع الأسعار في الداخل مما يؤدي إلى تراجع الطلب الخارجي علي الصادرات، وهكذا

حتي يصل ميزان المدفوعات إلي نقطة التوزان وهذا حسب قيمة ومدي فعالية مضاعف التجارة الخارجية، كما أن حدوث عجز فى ميزان المدفوعات سيؤثر كذلك علي الوضع الداخلي، حيث ينخفض الدخل وتتراجع الأسعار مما يؤدي إلي نقص الطلب المحلي علي الواردات وفي نفس الوقت يتزايد الطلب الخارجي علي الصادرات وهكذا حتي يصل ميزان المدفوعات مرة أخري إلى نقطة التوازن من جديد.

مما سبق يتضح أن كينز في تحليله للتوازن الخارجي مرونة كل من الطلب الداخلي لي الواردات والطلب الخارجي علي الصادرات بالإضافة إلى مرونة عرض عوامل الإنتاج، وهكذا فإن تغير مستويات الإنتاج في النظرية الكينزية تحل محل تغير مستويات الأسعار وأسعار الفائدة عند الكلاسيك.

(د) كينز والسياسات الاقتصادية الكلية:

العنصر الأساسي الذي تقوم عليه فكرة النظرية الكينزية، هو أن الاقتصاد الكلي يمكن أن يكون في حالة من عدم التوازن لفترة طويلة. لذلك تدعو هذه النظرية التي وضعها "جون مينارد كينز" إلى تدخل الحكومة، للمساعدة في التغلب على انخفاض الطلب الكلي، وذلك من أجل الحد من البطالة وزيادة النمو. ويتم ذلك من خلال تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي من خلال والسياسات الاقتصادية الكلية، ولعل أهمها:

١- السياسة المالية:

وفقًا لنظرية كينز عن التحفيز المالي، تؤدي الجرعة التي يحقنها الإنفاق الحكومي في الاقتصاد إلى زيادة النشاط الاقتصادي والمزيد من الإنفاق، وتقترح هذه النظرية أن الإنفاق يحفز الإنتاج الكلي ويولد المزيد من الدخل، وفي حال استعداد العمال لإنفاق دخلهم الإضافي، قد يؤدي ذلك إلى نمو في الناتج المحلي الإجمالي أكبر من مبلغ التحفيز الأساسي. ويعد أثر المضاعف الذي طوره تلميذ كينز «ريتشارد كان» أحد أهم مكونات السياسة المالية المضادة لانخفاض الطلب الكلي التي اقترحها كينز.

وترتبط أهمية المضاعف الكينزي مباشرة بالميل الحدي للاستهلاك، وهي فكرة بسيطة، فيصبح إنفاق أحد المستهلكين دخلًا لأحد الشركات التي ستنفقه لشراء المعدات أو المواد أو الخدمات، أو دفع أجور العمال أو الطاقة أو الضرائب أو عوائد المستثمرين، ويصبح هذا الإنفاق دخلًا لشخصٍ آخر، وهكذا يستمر دوران العجلة. ولقد آمن كينز وأتباعه بأن على الأفراد تقليل ادخارهم وزيادة إنفاقهم، ورفع الميل الحدي للاستهلاك للتأثير في التوظيف الكامل والنمو الاقتصادي.

ووفق هذه النظرية، تخلق الوحدة النقدية –ولنفترض أنها الدولار– التي أنفقت للتحفيز المالي أكثر من دولار في النمو، وكانت هذه الفكرة ثورية آنذاك لدى الاقتصاديين الحكوميين، وخلقت مبررًا لتمويل مشاريع إنفاق رائجة سياسيًا على الصعيد الوطني.

واحتلت هذه النظرية منصبًا بارزًا في الأوساط الأكاديمية الاقتصادية لعقود من الزمن، لكن اقتصاديين آخرين مثل ميلتون فريدمان ومواري روثبورد أثبتوا لاحقًا أن النموذج الكينزي لا يمثل العلاقة بين الادخار والاستثمار والنمو تمثيلًا دقيقًا.

٢- السياسة النقدية:

تركز النظرية الكينزية على الحلول من جانب الطلب في فترات الكساد، ويؤدي التدخل الحكومي دورًا بالغ الأهمية في منهج كينز لمحاربة البطالة والبطالة المقنعة وانخفاض الطلب، ويعد التركيز على التدخل الحكومي من أهم النقاط التي يختلف فيها أتباع المدرسة الكينزية مع أولئك الذين يدعون للحد من تدخل الحكومة وانخراطها في الأسواق.

ويجادل الكينزيون في أن الاقتصاد لا يصلح نفسه ويذهب باتجاه الاستقرار سريعًا، بل يجب التدخل الفعال لتحفيز الطلب على المدى القصير، ويجادلون أيضًا في بطء استجابة البطالة والأجور لاحتياجات السوق (جمود الأجور)، ما يتطلب تدخلًا حكوميًّا لتصحيح المسار.

علاوةً على ما سبق، يرون أيضًا أن الأسعار لا تتحرك بسرعة، وتتغير تدريجيًّا بعد إجراء التدخلات النقدية، ما أفسح المجال لظهور المدرسة النقدية، وهي فرع من المدرسة الكينزية، ففي حال كان تغير الأسعار بطيئًا، يمكن استخدام المعروض النقدي كأداة وتغيير أسعار الفائدة لتشجيع الإقراض والاقتراض.

إن تخفيض أسعار الفائدة هي إحدى طرق التدخل الحكومي الفعال في الاقتصاد، وتؤدي إلى تشجيع الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، وتنشط زيادة الطلب قصيرة المدى الناجمة عن تخفيض معدل الفائدة بالنظام الاقتصادي وتنعش التوظيف والطلب على الخدمات، وبعدها يغذي النشاط الاقتصادي استمرارية النمو والتوظيف.

ويرى أتباع المدرسة الكينزية أن هذه الدورة معطلة دون التدخل الحكومي، وأن نمو الأسواق سيصبح غير مستقر ومكشوفًا أمام تقلبات خطيرة، ويعد إبقاء معدلات الفائدة منخفضة محاولة لتحفيز الدورة الاقتصادية عبر تشجيع الأفراد والشركات على اقتراض الأموال، ثم إنفاقها، فيحفز الإنفاق الجديد الاقتصاد، ولكن تخفيض أسعار الفائدة لا يؤدي دائمًا إلى تحسن اقتصادي مباشر.

يركز أتباع المدرسة النقدية على التحكم بالمعروض النقدي وتخفيض معدلات الفائدة لحل المشكلات الاقتصادية، ولكنهم يتجنبون مشكلة الحد الصفري، فمع اقتراب معدلات الفائدة من الصفر، تنخفض فعالية تحفيز الاقتصاد عبر تخفيض معدلات الفائدة، لأنها تؤدي في هذه الحالة إلى انخفاض حوافز الاستثمار، فيتجه الناس نحو الاحتفاظ بالنقود أو بدائل النقد مثل سندات الخزينة قصيرة الأجل.

قد لا يكون تغيير معدلات الفائدة كافيًا لتوليد نشاط اقتصادي جديد في حال لم يكن قادرًا على تحفيز الاستثمار، وفي هذه الحالة قد تفشل محاولة تنشيط الاقتصاد فشلًا ذريعًا، وهذه إحدى تجليات فخ السيولة. وعند فشل تخفيض معدلات الفائدة في تقديم النتائج المرجوة، يرى أتباع النظرية الكينزية وجوب تطبيق سياسات أخرى، أهمها السياسة المالية التي تتضمن التحكم المباشر بعرض العمالة

أو تغيير معدلات الضرائب لزيادة أو تخفيض حجم المعروض النقدي بنحوٍ غير مباشر، أو تغيير السياسة النقدية أو التحكم بعرض السلع والخدمات إلى حين اصلاح الطلب والتوظيف.

(هـ) الانتقادات الموجهة إلي التحليل الكينزي:

مما لاشك فيه أن النظرية الكينزية ساهمت مساهمة كبيرة في تطور الفكر الاقتصادي والخروج من أزمة الكساد العظيم التي مست النظام الرأسمالي سنة 1929 ، وقد جاءت هذه النظرية كرد فعل على التحليل الكلاسيكي الذي أثبتت هذه الأزمة عدم جدواه في تسيير وتنظيم الجوانب الاقتصادية.

ولقد سيطر الاقتصاد الكينزي على النظريات والسياسات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، وحتى سبعينيات القرن العشرين، عندما عانى العديد من الاقتصادات المتقدمة من التضخم وتباطؤ النمو، وهي حالة يطلق عليها اسم «الركود التضخمي»، وقد تراجعت شعبية النظرية الكينزية آنذاك، حيث لم توفر استجابة ملائمة على صعيد السياسات إزاء الركود التضخمي.

وقد شكك خبراء الاقتصاد النقدي في قدرة الحكومات على تنظيم الدورة الاقتصادية من خلال سياسة المالية العامة، وأشاروا إلى أن الاستخدام الجيد للسياسة النقدية (وخاصة التحكم في عرض النقود للتأثير على أسعار الفائدة) قد يخفف من حدة الأزمة. وأكد أعضاء المدرسة النقدية كذلك أن النقود يمكن أن تؤثر على الناتج في الأجل القصير، لكنهم اعتقدوا أن السياسة

النقدية التوسعية لا تؤدي إلى التضخم. وقد عمل خبراء الاقتصاد الكينزي بجزء كبير من هذه الانتقادات، وذلك عن طريق دمج منظوري الأجل القصير والأجل الطويل بشكل أفضل في النظرية الأصلية ومراعاة مفهوم حياد النقود في الأجل الطويل – أي فكرة أن التغير في الرصيد النقدي يؤثر فقط على المتغيرات الاسمية في الاقتصاد، مثل الأسعار والأجور، ولا يؤثر على المتغيرات الحقيقية، مثل التوظف والناتج.

وبات خبراء الاقتصاد النقدي الكينزي والنقدي تحت المجهر مع صعود المدرسة الكلاسيكية الجديدة خلال منتصف السبعينيات من القرن العشرين. وأكدت المدرسة الكلاسيكية الجديدة عدم فعالية صناع السياسات لأن الأفراد المشاركين في السوق يمكنهم التنبؤ بتغيرات السياسات ويعملون على مواجهتها سلفاً. وقد أشار جيل جديد من خبراء الاقتصاد الكينزي ظهر في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين إلى أنه رغم قدرة الأفراد على التنبؤ بشكل صحيح، فإن الأسواق المجمعة قد لا تتوازن على الفور، وبالتالي، يمكن أن تظل سياسة المالية العامة فعالة في المدى القصير.

وأخيراً، تسببت الأزمة المالية العالمية في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ في إحياء الفكر الكينزي، وكان هذا الفكر هو الأساس النظري للسياسات الاقتصادية التي استخدمتها حكومات عديدة في مواجهة الأزمة، بما في ذلك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وعلي الرغم من أن أفكار كينز قد حظيت بقبول واسع النطاق عندما كان على قيد الحياة، فقد أصبحت موضع تمحيص وتشكيك من جانب العديد من المفكرين المعاصرين. وتتمثل أهم الانتقادات الموجهة لكينز فيما يلي:

١- خلافاته التحليل الكينزي مع المدرسة النمساوية للاقتصاد التي اعتقد مؤيدوها أن حالات الركود والانتعاش هي جزء من النظام الطبيعي، وأن تدخل الحكومة لا يؤدي إلا إلى إضعاف عملية التعافي.

٢- رأى كينز أن السياسة النقدية غير فعالة نسبيًا في التأثير على الطلب. ينما يرى كثير من الاقتصاديين الآن، أن السياسة النقدية يمكن أن تلعب دورًا مهمًا في تشكيل منحنيات الطلب.

٣-- صعوبة إجراء تحسينات على السياسة المالية للتأثير على الطلب بما يكفي لضمان تحقيق نمو مستقر.

٤- يرى بعض الاقتصاديين أن الناس ينظرون إلى انخفاض الضرائب (المصاحب للإنفاق الحكومي) باعتباره شيئا مؤقتا، وبالتالي يتوقفون عن الإنفاق خشية ارتفاعها لاحقاً. بل والأكثر أنهم (على العكس) يدخرون تحسبًا لارتفاع الضرائب مرة أخرى، مما يعني أن السياسة التوسعية غير فعالة.

٥- <u>الانتقادات الموجهة لنظرية الاستثمار لدى كينز:</u>

لقد أخذ عدد من الاقتصاديين يشكون من الصيغة التي وضع بها كينز نظرية الاستثمار على أساس وجود علاقة دالية بين الإنفاق الاستثماري ومعدل الفائدة ويعتقد هؤلاء الاقتصاديون أن معدل الفائدة غير مرتبط أية بدرجة تذكر بالاتفاق الاستثماري. وقد أيدت استقصاءات عديدة الرأي القائل بأن منحنى الطلب على الاستثمار غير مرن تجاه الفائدة ويبدو أن هناك سببين رئيسيين:

السبب الأول: أن رجال الأعمال يتوقعون من رأس المال (الآلات)أن تسدد الثمن الذي دفع لشرائها في وقت قصير. ويبدو أن الفترة المتوقعة لسداد ثمن الآلات الجديدة تتراوح في عرفهم بين ثلاث وسبع سنوات. والسبب الرئيسي الذي يطالب من اجله رجال الأعمال أن تسدد الآلات ثمنها في وقت قصير نسبيا هو خوفهم من تقادم هذه الآلات وكلما زادت إمكانية التقادم بسبب التغير التقني السريع. قصرت الفترة المحددة للسداد.

السبب الثاني: أن كثيرا من المنشآت وخاصة الشركات الكبيرة غير مضطرة للاعتماد على مصادر خارجية للأموال اللازمة لنفقاتها الاستثمارية. ولهذا استنتج عدد من الاقتصاديين بأن معدل الفائدة غير مهم في قرار الاستثمار.

هناك عوامل أخرى كثيرة – غير معدل الفائدة – لها دور كبير ومهم في تقدير تدفق الإنفاق الاستثماري في الاقتصاد وتقسم هذه العوامل إلى:

– <u>العوامل الداخلية:</u> وهي التي تتأثر بمستوى الدخل القومي، مستوى ومكونات الطلب الاستهلاكي، مقدار الموجود من السلع الإنتاجية خاصة رأس المال الثابت ومعدلات الأجور النقدية .

– <u>العوامل الخارجية:</u> وهي التي تتأثر بعوامل وقوة خارجية عن الاقتصاد أي أنها تفرض على الاقتصاد من خارجه كالاختراع والإبداع ونمو السكان واكتشاف موارد طبيعية والسياسات الاقتصادية للحكومة والتنظيمات العالمية والجو السياسي المناسب والتشريعات القانونية الملائمة والتجارة الخارجية والحروب والكوارث والظروف الطبيعية كل هذه العوامل لها أهميتها في زيادة أو تقليص تدفق الاتفاق الاستثماري الجديد بالرغم من كون العوامل هذه ليست ناتجة عن الاقتصاد ذاته.

٦ – انتقادات لنظرية تفضيل السيولة:

لقد وجهت انتقادات لنظرية السيولة وأهم هذه الانتقادات :

- **رغم أن كينز في بحثه للطلب على النقود أشار بوضوح إلى تأثير الدخل فإنه أهمل أثر التغيرات في مستوى الدخل على سعر الفائدة وجعله يتحدد بعوامل نقدية بحتة هي عبارة عن عرض النقد والطلب عليه. هذا في حين سعر الفائدة التوازني لا يمكن أن يتقرر إلا إذا حددنا مستوى الدخل أو افترضناه ثابتا. وهذا لا يتحقق إلا في الأجل القصير جدا. وإذا أردنا أن نربط بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي عن طريق تأثير سعر الفائدة على الانفاق الاستثماري فإن الدخل وسعر الفائدة يجب أن يتقرر في أن واحد. وهذا يتم في إطار نظرية التوازن الكلي العام .**

ثانيا: إن نظرية تفضيل السيولة تأخذ بعين الاعتبار عرض النقود والطلب عليه كأصل من الأصول المالية فقط في تقرير سعر الفائدة وهي بذلك تهمل العوامل الأخرى التي يمكن أن تأثر على حجم الائتمان وبالتالي على حجم النقود في التداول. إن البنك المركزي والجهاز المصرفي التجاري والجمهور كلهم يشتركون في تقرير كيفية استخدام الاحتياطيات المصرفية في التوسيع الائتماني للنقود ولذلك لابد من وجود تأثير في سلوك قرارات هذه الأطراف على سعر الفائدة.

٧– القول بأن الفكر الكينزي ثورة في علم الاقتصاد:

يبدو لبعض الاقتصاديين أن الكينزيين يغالون كثير في هذا القول : الفكر الكينزي ثورة في علم الاقتصاد. ذلك أن كينز قد استقى كثيرا من أفكاره من مختلف الكتاب التجاريين التقليديين

والمحدثين. إذ أنه أخذ عن روبرت توماس مالتس أحد الكتاب التقليديين فكرة قصور الطلب الفعال وأهميته في الحياة الاقتصادية . كما أخذ عنه فكرة تناقص الميل للاستهلاك بتقدم المجتمع وأهمية التدخل الحكومي في زيادة الطلب الفعال عن طريق القيام بالمشروعات العامة.كما أخذ عن التجاريين مزايا السياسية النقدية التوسعية وأهمية زيادة كمية النقود وانخفاض سعر الفائدة في رفع مستوى النشاط الاقتصادي.كما اخذ عن كاهن R.F.KAHN فكرة مضاعف الاستثمار وأثاره على مستوى الدخل والتوظيف.

ولذلك يميل البعض إلى الاعتقاد بأن أراء كينز لا تنطوي على ثورة فكرية أو اقتصاد جديد. لكن رأي الكثيرين من الكتاب المعاصرين أن لكينز فضلا كبيرا على تطور الاقتصاد الحديث، وإن أدخل في نظريته العامة بعض أراء من سبقوه أو عاصروه من الكتاب فلن يعاب عليه أنه نقل عنهم هذه الآراء. فلقد ربط بينها وجعلها في صورة متناسقة متماسكة وأضاف إليها كثيرا من الأفكار الجديدة، وخرج من كل ذلك بنظرية عملية تقدمت بعلم الاقتصاد تقدما واسع الخطى، لا بل إن فريقا من الاقتصاديين المحدثين قد جعل أفكار كينز نقطة البدء في الدراسة الاقتصادية الحديثة ووضع من الآراء والأفكار ما يعتبر امتداد لنظرية كينز العامة وتمجيدا لذكراه في النهوض بالفكر الاقتصادي في مجال التحليل الكلي.

ثالثاً : اقتصاد ما بعد النظرية الكينزية:

عدد كبير من الاقتصاديين أبرزهم (جوان روبنسون) من جامعة كامبرديج جادلوا في أن الكينزية التى صعدت بعد الحرب العالمية الثانية لم تكن هى الوجه الحقيقى للكينزية، يتمحور طرحهم حول استخدام الأدوات والمنهج الكينزى من اجل الحفاظ على النظام الرأسمالي فيما تلى الحرب ، وقد أخفى ذلك الوجه المشوه من الكينزية – على حد تعبيرها – الروح الثورية الحقيقة في النظرية الكينزية الحقيقية .

أيضا الاقتصادى الأمريكي (هايمان مينسكي) قال عن النظرية العامة الكينزية :- " إن هذا العمل يحتوى على بذور عميقة لثورة ثقافية في المجال الاقتصادي ونظرة الاقتصاديين نحو المجتمع ، لكن تلك البذور لم تؤتى ثمارها . هذه الثورة العلمية وأدت في مهدها عندما تم هدم أفكارها الأكاديمية نسبياً عندما استخدمت في التبرير لصناع السياسة العامة " .

روبنسون وهايمان مينسكي وغيرهم من إقتصاديو ما بعد الكينزية كانوا ناقدين للأفكار في الكتب الأكاديمية الاقتصادية التي تتعامل مع الاقتصاد باعتباره ماكينة تدار بقوانين حتمية ، باعتبار الشفافية فقط في السوق هي القادرة على تحديد مدى استقراره ومدى قدرة الاقتصاديين على التوقع بناءا على تجارب سابقة . فلو أن عامل اقتصادي واحد توقف عن التدفق بنسب معقولة (على سبيل المثال الاستهلاك الشخصي) فإن هذا النقص يمكن تعويضه عن طريق تدخل الحكومة

ومراقبة هذا العامل من خلال تحكمها في مستويات الضرائب والانفاق الحكومي . هناك أيضا علاقة ثابتة بين الانفاق الحكومي وبين الدخل (وبالتبعية التوظيف الكامل) ، ومن خلال الحشد المناسب لتلك العوامل المتدفقة في الاقتصاد يمكن الحصول على معدلات تشغيل عالية تتناسب مع الأهداف السياسية .

لقد أطلق (توماس بلاف) على هذا اسم الكينزية الهيدروليكية " hydraulic Keynesianism ") حيث كتب :- " صرح نظري ضخم قد تم تشييده، هذا الصرح مرتبط بالنظرية النيوكلاسيكية عن تناغم السوق ويساهم بقدر ما في توزيع الدخل ، فالتفاؤل القديم حول أن السوق مجردا من التدخل هو الأفضل للرأسمالية لم يعد موجودا ، فالرؤية الكلاسيكية لميكانيكية السوق حيث يتم الحفاظ على معدلات عالية من التشغيل مع توزيع متكافئ للمصادر تم استبدالها بثنائية ميكانيكية أخرى تعتمد على الاحتياطي الفيدرالي والبنوك المركزية ،

هذا النظام الجديد المتسق ذاتيا تم دفعة للوجود بواسطة الفكرة القائلة بأنه يمكن للسياسيين أن يختاروا – في ظل معدلات جيدة من البطالة المنخفضة- نموذج اقتصادى من مجموعة نماذج يقدمها لهم اقتصاديون قياسيون ، ويعبر هذا المعدل المريح من البطالة عن مدى رفاهية المجتمع طالما يمكن الحفاظ على معدلات التضخم في مستوى منخفض " .

هذه التناقضات انعكست على أطروحات إقتصاديو ما بعد الكينزية ، والذين انتقدوا بشدة التأويل غير العادل في الكتب الأكاديمية للنظرية الكينزية ، وعلى الرغم من أن كينز نفسة قد ساعد علي هذا

التأويل عن طريق تصنيف أعماله واحتسابها في جانب النظرية الحدية (الاقتصاد النيوكلاسيكي) بدلا من احتسابها في جانب نظرية القيمة عند ريكاردو أو ماركس. تجادل جوان روبنسون بأن التأويل الصحيح للنظرية الكينزية يتبع التقليد الكلاسيكي في الاقتصاد مثل اطروحات أدم سميث وديفيد ريكاردو لأنه يهتم بالمؤشرات الجمعية للاقتصاد مثل الطلب الكلى والتشغيل الكلى ، وليس تلك النظرة الضيقة للنيوكلاسيكين التي تتمحور حول اختيارات الأفراد في السوق .

ما بعد الكينزية قد تطورت كصرح كبير ومتنامي في الاقتصاد المعاصر ، فمنذ السبعينات ومع الموجة الاولى لاقتصاديو ما بعد الكينزية (الذين كانوا معاصرون لكينز) تطورت تلك الأطروحات عن طريق الجيل الثاني من الاقتصاديين ما بعد الكينزيين . وتتمحور المبادئ الرئيسية فيما بعد الكينزية فما يلي:

١- الوضع الافتراضي للاقتصاد ليس التعادل، لكن الاقتصاد هو ديناميكي متحرك من نقطة لأخرى من (عدم التعادل).

٢- الاقتصاد النيوكلاسيكي يتم بناءه حول فرضية (الرشد والعقلانية فى السوق) والذى يمكن خلالها التنبؤ بحركية السوق . فبالنسبة لما بعد الكينزيين فإن اتخاذ القرار يتم بواسطة الرشد والعقلانية فى السوق ويعبر بشكل كبير عن الواقع الاجتماعى والاقتصادى للأفراد والمؤسسات في السوق .

٣- نقد صريح موجه للتحليل الاقتصادى النيوكلاسيكي للأسواق ، ويجادلون أن قانون الطلب لا ينطبق على المستويات الصغرى للاقتصاد بدرجة كاملة لذا لا يمكن بناء الطرح القائل بأن الخاص يعرف العام أو أن الاقتصاد الجزئي يفيد في تحليلات الاقتصاد الكلى انطلاقا من تلك النقطة .

٤- يفترض ما بعد الكينزيون أن المال والدين يقودون لتغييرات عميقة في التشغيل ومن ثم فالحياد هو وهم نيوكلاسيكى، حيث افترض النيوكلاسيكيون أن المال هو عامل محايد ، .

٥- أولوية الطلب الكلي (خاصة الطلب الكلى على الاستثمار) والذى يعمل كعامل أساسي في حالة الركود التضخمي . لذلك يجب أن تتدخل الحكومات في اوقات الركود الاقتصادي للتأكد من رفع الانفاق (الاستثمار الحكومي).

علاوة على ذلك ، يجادل (فيليب ارستيس) أن ما بعد الكينزية تهتم بالعلاقات الاجتماعية كأساس من أجل بناء التحليل الاقتصادي الواقعي ، وهو ما يعطى التحليل (ما بعد الكينزى) بعد واقعيا في التعامل مع المشكلة الاقتصادية ".

أسئلة الفصل الخامس

س١: ضع علامة صح أو خطأ أمام العبارات التالية:

١- أشار (فيليب ارستيس) بأن ما بعد الكينزية لا تهتم بالعلاقات الاجتماعية

٢- يعمل العرض الكلي (كعامل أساسي في حالة الركود التضخمي التضخم

٣- التضخم هو نقود كثيرة تطارد سلعاً قليلة

٤- نشأ التحليل الإقتصادي منذ ظهور العالم الإقتصادي ديفيد ريكاردو

٥- نتج عن الفكر التقليدي الكلاسيكي ما يمكن أن يعتبر نظرية اقتصادية متكاملة

٦- افترضت النظرية الكلاسيكية مبدأ مرونة الأسعار

٧- يقول الكلاسيك اذا عجزت أسعار الفائدة عن احداث التوازن، فإن مرونة أسعار السلع والخدمات كفيلة باحداث ذلك التوازن.

٨- لقد جاءت نظرية كينز كرد فعل على التحليل الكلاسيكي

س٢: وضح ما يلي باختصار:

١- أسس النظرية الكلاسيكية

٢- الانتقادات الموجهة للكينزيين

- المراجـــــــــــــــع -

(أ)- الكتب والرسائل العلمية بالعربية:

١- حماده محمد عبدالله، محاضرات في مبادئ الاقتصاد الكلي، جامعة جوب الوادي، كلية التجارة ، مطبعة مختار، ٢٠٢٠.

٢- نسرين عبد الحميد نبيه، قاطرة الركود والتضخم الإقتصادي إلى اين؟: هل إلى مجاعة أم إلى توارث دولي وكلاهما نهاية واحدة، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، ٢٠١٠.

٣- سعيد سامي الحلاق ، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، مكتبة دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان. ٢٠٠٩.

٤- حماده محمد عبدالله قاسم ، محاضرات في النقود والبنوك ، جامعة جنوب الوادي، مطبعة مختار، ٢٠١٩.

(ب)- الكتب والرسائل العلمية بالانجليزية:

1. *Arestis, Philip (1996). "Post-Keynesian economics: towards coherence". Cambridge Journal of Economics. 20: 111–135.*
2. *Davidson, Paul (2007). John Maynard Keynes. Palgrave Macmillan.*
3. *Eichner and Kregel (1975). "An Essay on Post-Keynesian Theory: A New Paradigm in Economics". Journal of Economic Literature. 13: 1293–1314.*
4. *Harcourt, Geoff (2006). The Structure of Post-Keynesian Economics. Columbia University Press.*
5. *Hayes, M.G. (2008). The Economics of Keynes: A New Guide to the General Theory. Edward Elgar Publishing.*
6. *Kaldor, Nicholas (1980). "Monetarism and UK economic policy". Cambridge Journal of Economics. 4: 271–218.*
7. *King, J.E. (2002). A history of post Keynesian economics since 1936. Edward Elgar Publishing. ISBN 978-1-84064-420-3.*
8. *Minsky, Hyman (1975). John Maynard Keynes. Columbia University Press.*
9. *Pasinetti, Luigi (2007). Keynes and the Cambridge Keynesians. Columbia University Press.*
10. *Robinson, Joan; Eatwell, John (1974). An Introduction to Modern Economics (2 ed.). McGraw Hill.*
11. *Skidelsky, Robert (2009). Keynes: The Return of the Master. Allen Lane.*